

التعددية الإثنية

إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية



تأليف

د. محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة القاهرة


أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الأزبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

التعددية الإثنية

إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية

تـــأليف

د . محمد عاشور مهدي

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة القاهرة




أهم جروبات علي تليجرام
باحثون
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
قناة مصر الثقافية و الفنية

التعددية الإثنية

إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية



رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٠٢/٧/١٧٠٦)

٣٠٢

مهد مهدي، محمد عاشور

التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية/ محمد عاشور مهدي. ـ عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠٢.

(١٩٢) ص

ر. إ. : ٢٠٠٢/٧/١٧٠٦.

الواصفات : الصراع الاجتماعي // التعددية الإجتماعية

* ـ تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957-416-04-9 (ردمك)

المحتويات

شكر و تقدير

إن الحمد لله الذي وفق الخطى بهداه فكان هذا العمل بعونه وتوفيقه،فهو نعم المولى ونعم المعين. ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "لم يشكر الله من لم يشكر الناس".لذا يتقدم الباحث بجزيل الشكر والامتنان لجميع الأساتذة والأخوة والأصدقاء والمؤسسات، الذين عاونوه في إعداد هذا الكتاب وهم :

الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين أستاذ العلوم السياسية والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، الأستاذ الدكتور حمدي عبد الرحمن(كلية الاقتصاد) والأخ الكريم الدكتور عبد السلام نوير (جامعة أسيوط)، والأخ العزيز الدكتور محمد شوقي (كلية الاقتصاد)،الأستاذ الدكتور عراقي الشربيني، الدكتور صبحي قنصوه، الأستاذة الدكتورة هيام الببلاوي (أعضاء هيئة التدريس بقسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة) على ما أمدوني به من مراجع، وعلى مناقشاتهم وملاحظاتهم القيمة على مسودات الكتاب.

و يطيب للباحث أن يتقدم بشكر خاص للأستاذ الدكتور عبد الملك عودة علم الدراسات الأفريقية بمصر والوطن العربي ؛ لتشجيعه الخاص للباحث وملاحظاته القيمة التي كان لها عظيم الأثر في تصويب الموضوع وإحكامه.

ويدين الباحث بالعرفان كذلك للزملاء أحمد على سالم (جامعة الينوي)، علاء بيومي (هيئة كير الإسلامية للإغاثة)، الدكتور محمد كمال (كلية الاقتصاد)، على ما أمدوني به من مراجع أثناء وجودهم بالولايات المتحدة الأمريكية.كما أشكر الأخ الحبيب محمود عاشور وزملاءه بمركز سوزان مبارك الاستكشافي لما قدموه لي من بيانات عبر شبكة المعلومات الدولية.

كما يتقدم الباحث بشكره العميق للمؤسسات التالية:

معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ،مركز دراسات المستقبل الإفريقي، مركز الدراسات المعرفية،ومركز الحضارة للدراسات السياسية،وبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية بكلية الاقتصاد، على دعمهم المادي والمعنوي للباحث وما أتاحوه من ساعات طوال على شبكة المعلومات الدولية للحصول على البيانات اللازمة للموضوع.

ويتقدم الباحث بالشكر كذلك للأستاذة هدى جمال سكرتيرة برنامج الدراسات المصرية الأفريقية لتحملها عبء إعداد الكتاب.

فجزى الله الجميع عني خير الجزاء

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د. محمد عاشور مهدي

مقدمــــة

إن الــتعدد بمعني " التنوع والاختلاف " ظاهرة واقعية وسنة من السنن الإلهية في الكــون. وهــي في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التــنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. وقد عرفت العديد مــن مناطق العالم ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة " إثنية، دينية، ثقافية، اقتصــادية ، " مــنذ القدم . إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقــليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة؛ وتحديداً منذ مطلع التسعينيات ؛ حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطــاب " الوحــدة " مــن خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبخاصة الدول حديثة الاستقلال.

ويمكــن القول أنه، من بين الصور والأشكال المختلفة للتعددية . اكتسبت " التعددية الإثــنية " أهميــة خاصــة عــلى الصعيدين العملي والأكاديمي في ظل ما طرحته الصــراعات الإثــنية الــتي شــهدتها مجــتمعات مختــلفة على امتداد دول العالم (يوغســلافيا، الشيشان ، روندا ، بوروندي ، زائير ، الولايات المتحدة الأمريكية ، كــندا ، الهند ، ...) من تحديات لأنماط إدارة التنوعات الإثنية وما ينجم عنها من صراعات في هذه المجتمعات .

وعلى الصعيد الإفريقي مثلاً، يمكن القول أنه منذ الاستقلال طُرحت قضية "التعددية الإثــنية" وأثيرت إشكالية البحث عن الصيغ الملائمة لنظم الحكم في الدول الإفريقية بعد مرحلة الاستعمار وتحديد العلاقة بين مختلف الجماعات الإثنية وبعضها البعض وبينها وبين النظام السياسي .

ويمكــن القــول أن، أســاليب إدارة التعددية الإثنية قد خضعت لاختيارات سياسية واعتــبارات أيديولوجيــة مختــلفة ، أســفرت عــن تنوع واختلاف في طبيعة تلك الأســاليب، عــلى نحــو ألــقى بظلالــه على الرضاء والقبول السياسي من جانب الجماعات الإثنية في المجتمع المعنى، وعلى الاستقرار الداخلي للنظام السياسي في هذا المجتمع .

وتشير خبرة الدول النامية عامة والدول الإفريقية بخاصة، إلى أن معظم هذه الدول في تعاملها مع واقع التعددية بعامة والتعددية الإثنية بخاصة قد مرت بما أطلق عليه الــبعض. " الــلحظة الليبرالية " والمقصود بذلك أنها قد مارست تجارب دستورية

وبـــرلمانية وانتخابات واستفتاءات على النمط الغربي ، إلا أن هذه البلدان غلّبت في الـــنهاية الشـــكل " الســـلطوي " أو " التسلطي " للدولة بدرجات متفاوتة في محاولة للإسراع بتحقيق " الاندماج الوطني " بين الجماعات الإثنية المختلفة إلا إنه مع تفاقم عجـــز هذه الأنظمة عن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعجزها عن الوفاء بالـــتوقعات والاحـــتياجات الماديـــة والنفسية للشعوب، والأماني القومية التي علقتها عـــليها الجماهيـــر، وإزاء تـــزايد الطـــابع السلطوي للدولة ، تفاقمت مظاهر عدم الاســـتقرار السياسي في هذه المجتمعات الأمر الذي أسفر – عبر تفاعله مع عوامل أخـــرى – عـــن انهيـــار دول (ليبيريا – الصومال ...) والإطاحة بأنظمة (رواندا، بوروندي ، زائير(الكونغو الديمقراطية حالياً) ، أثيوبيا – سيراليون) وتفاقم الأزمات الداخـــلية في بلدان ثالثة (السودان – نيجيريا – كوت ديفوار – السنغال – موريتانيا – غينيا بيساو – ....) .

وتلعب التعددية الإثنية دوراً متعدد الجوانب في الحياة السياسية في الدول المختلفة ، الأمـــر الـــذي يثير الكثير من المشكلات النظرية والعملية على المستويين النظري والتطبيقي.

فعـــلى الصـــعيد الـــنظري يمكن القول ، أن الآثار السياسية لظاهرة التعددية الإثنية يصعب دراستها منفصلة عن واقع تفاعلها مع ممارسات النظام السياسي ، أو بعزلة عـــن الإطـــار الاقتصادي الاجتماعي الذي توجد فيه وعلى ذات الصعيد؛ و نظراً لتشعب الآثار المترتبة على ظاهرة التعددية الإثنية وتداخلها مع العديد من المجالات الاقتصـــادية والاجـــتماعية والسياســـية؛ فقد تنازعتها العديد من المجالات البحثية ؛ وتعددت بها الدراسات ، على نحو أثار الكثير من القضايا الخلافية بشأنها ، ما زال الكـــثير منها قائماً دون قول فصل؛ الأمر الذي يضع تحدياً أمام الباحثين في محاولة الإحاطة بأبعاد تلك الظاهرة وآثارها على الأصعدة المختلفة .

وعـــلى الصعيد التطبيقي ، تكشف خبرة الواقع الدولي وما شهده من صراعات إثنية –ســـلفت الإشارة إلى بعضها– عن أن ثمة إخفاقاً في إدارة النظم السياسية الإفريقية للـــتعددية الإثنية ؛ الأمر الذي يبرر البحث عن أمثل السبل لتلافي تلك الآثار السلبية الناجمة عن سوء إدارة التعددية الإثنية وما تفرزه من تحديات .

وفـــي ضـــوء الاعتبارات سالفة البيان، تم اختيار موضوع التعددية الإثنية والنظام السياسي ليكون محلاً للبحث ، وتحددت طبيعة الدراسة ونطاقها على أساس محاولة

التعرف على طبيعة العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي ،ومحاولة تقديم إطار نظري حول انعكاسات واقع التعددية الإثنية على النظم السياسية والاستراتيجيات والسياسات، التي اتبعتها النظم السياسية في التعامل مع ذلك الواقع.
من ناحية أخرى، يرجع تاريخ ظهور أدبيات صريحة عن الإثنية إلى عقد الخمسينيات من هذا القرن، وقد ظهرت أول الأمر في حقل علم الاجتماع العمراني، بادعاء أن المراكز العمرانية تمثل ميادين التنافس بين الجماعات المختلفة ، وسرعان ما انتشرت الدراسات في حقول المعرفة المختلفة .
وقد اختلفت الاتجاهات ووجهات النظر بصدد أسباب تبلور الإثنية، وما تسفر عنه من صراعات، وعلاقة ذلك كله بالنظام السياسي. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة اتجاهات من حيث نظرة كل منها لطبيعة العلاقة بين الإثنية والنظام السياسي ومسارها.
الاتجاه الأول : وتجسده المحاولات المبكرة لدراسة من خلال نموذج التعددية الثقافية الذي بلوره " فيرنيفال " عام ١٩٤٨ ، في دراسته عن السياسات الاستعمارية في " بورما" و" إندونيسيا" . حيث يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن المجتمعات التعددية – التي تشكل فيها كل جماعة هوية اجتماعية مغلقة تتطلب بالضرورة وجود نظام راتبي لهذه الجماعات ، وهيمنة إحداها على الأخرى من خلال سيطرتها على الأدوات القسرية في الدولة [1].
الاتجاه الثاني : ويرى مؤيدوه أن منشأ الهوية الإثنية وما تؤدي إليه من صراعات مؤثرة على النظام السياسي ، يرجع إلى التنمية المتفاوتة بين الجماعات المكونة للمجتمع، بفعل تغلغل الرأسمالية والتوزيع غير العادل للفرص والخدمات (الوظائف، مواقع الطرق والمواصلات ، المدن ، المراكز ، البعثات التبشيرية والتعليمية ...) خلال الحقبة الاستعمارية.

---

(١) انظر في هذا الاتجاه – مع مراعاة أن الكثير من أنصاره قد هجروه –

- Kuper & Smith (eds), **Pluralism in Africa** (Berkeley: University of California Press, 1969).
- Maquet , **The Premise of Inequality in Rwanda : A Study of Political Relations in A Central African Kingdom** (London : Oxford University Press, 1961).
- Crawford Young, **The Politics of Cultural Pluralism** (Madison : University of Wisconsin Press, 1976).

حيث أدى حجب هذه الفرص عن بعض الجماهير إلى عدم إدراجهم في النخب الجديدة في مرحلة ما بعد الاستقلال .

ويرى هؤلاء أن التنمية غير المتساوية تعتبر عاملاً قوياً في الصراع الإثني، لاسيما عند الاستقلال من جرّاء خشية كل جماعة من هيمنة الجماعة الأخرى، على نحو يؤدي إلى الاستبعاد الدائم للجماعات المحرومة من فرص الحراك الاجتماعي والسياسي . وقد ذهبت أدبيات هذه الاتجاه إلى استبعاد احتمال استمرار بقاء الانتماءات الإثنية حيث اعتقدوا أن عملية التحديث والتنمية كفيلة بالقضاء على ظاهرة الإثنية لصالح انتماءات وولاءات أخرى للدولة ومؤسساتها أو للطبقة [1].

الاتجاه الثالث : يركز هذا الاتجاه على حيوية المحدد السياسي في بلورة وتشكيل الهويات الإثنية المعاصرة ، فعلى العكس من التيارين السابقين ، يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أن علاقة السببية لا تسير من الإثنية إلى الصراع السياسي بل العكس هو الصحيح . فالسياسات المتبعة – من منظور هذا الاتجاه – ذات أثر هام في صياغة وتشكيل الإثنية وما تؤدي إليه من صراعات، بدءا من السياسات التي اتبعتها النظم الاستعمارية في نقل السلطة، والنشأة الفجائية للمنافسة الحزبية ، ووصولا إلى سياسات توزيع الموارد المجتمعية في مرحلة ما بعد الاستقلال. حيث أدت هذه السياسات وتلك، إلى سعي التنظيمات والنخب السياسية المتنافسة إلى البحث عن التأييد الانتخابي استنادا إلى الدعاوى الإثنية، باعتبارها أداة فعالة للتعبئة، لا سيما في ظل عجز النظم السياسية عن تلبية مطالب الجماهير وتوقعاتهم، الأمر الذي دفع الأفراد إلى الالتفاف حول جماعاتهم الضيقة بحثا عن إشباع هذه المطالب [2].

---

(١) Lemarchand , **Political Awakening in the Belgian Congo** (Berkely : University of California Press 1964).

J. Colman , **Nigeria : Background to Nationalism** (Berkeley : University of California Press . 1958).

Okwudiba Nnonli, **Ethnic Conflict in Africa** (Dakar: CODESRIA, 1989).

د. شفيق الغبرا ، "الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم" . **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت : جامعة الكويت ، المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، خريف ١٩٨٨).

(٢) انظر على سبيل المثال :

- Donald Horowitz, **Ethnic Groups in Conflict** (Berkeley :University of California Press,1985).

وتجدر الإشارة إلى أن تعدد الاتجاهات والكتابات التي تدرس ظاهرة الإثنية بأبعادها المختلفة من الناحية النظرية يشير -في جانب منه- إلى مدى تعقد الظاهرة وتعدد الزوايا والجوانب التي يمكن دراستها من خلالها. فهي ظاهرة متعددة الأبعاد، الأمر الذي يفسر تعدد مداخل دراستها وفقا للخلفية النظرية لكل باحث من ناحية، واختلاف بؤر الاهتمام بين الدارسين باختلاف فروعهم المعرفية وتخصصاتهم من ناحية أخرى.

فهناك من ركز على الأبعاد الداخلية للظاهرة(١)، ومن تناول الأبعاد الخارجية المؤثرة لاسيما فيما يتصل بإدارة ما ينجم عن الإثنية من صراعات وربط آخرون بين البعدين (٢)، كما تباينت تلك الدراسات في نطاقها ما بين دراسات نظرية عامة

- Donald Rotchild , " An Interactive Model of State – Ethnic Relations" , in Francis M. Deng and I. William Zartman (eds.) , **Conflict Resolution in Africa** (Washington , D.C., The Brookings Institutions , 1992)
- David Welsh , " Ethnicity in Sub- Saharan Africa " , in **International Affairs** (Vol. 72, No.3, 1996).

(١) أنظر على سبيل المثال المقالات الواردة في المصادر التالية:

- Bethwell Ogot (ed),**Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa**(Kenya:Maseno University College,May28-31,1995).
-Donald Rothchild Victor Olorunsola (eds), **State Versus Ethnic Claims :African Policy Dilemmas**(Colorado :Westviews Press,1983).
-Raymond L. Hall, **Ethnic Autonomy- Comparative Dynamics :the Americas ,Europe and the Developing World** (New York:Pergamon Press,1979).
Timothy D.Sisk, **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict** (Washington DC: United State Institute of Peace, 1996).

(٢) أنظر:

روزا اسماعيليوفا: **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية**، ترجمة سامي الرزاز (القاهرة:دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٣).

د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

- Carment David," The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts Indicators and Theory", **Journal of Peace Research**(Vol.30,No.2,1993).
- John Mc Garry And Brendan O'leary (eds), **The Politics of Ethnic Conflict Regulation** (London :Routledge,1993).
-Andrew Bell Fialkoff, **Ethnic Cleansing** (London:Mcmillan,1996).
- Donald Rothchild, **Managing Ethnic Conflict in Africa**(Washington DC.: Brookings Institution -Press,1997).

تهتم بالظاهرة في ذاتها، ودراسات اختصت بمناطق بعينها داخل إفريقيا أو خارجها[(١)]

وقد كشفت مطالعة الدراسات السابقة- فيما يتعلق بالتعددية الإثنية- واقع التباين الشديد في وجهات نظر الباحثين بشأن المفهوم المعبر عن الظاهرة، وأسبابها، وآثارها، وسبل التعامل معها، وذلك تبعا لاختلاف توجهات الدارسين ومدارسهم الفكرية وأدواتهم البحثية، وتقود تلك الملاحظة إلى الاتفاق-مع اختلاف المجال- مع ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن الدراسات التي تناولت التحولات الجارية على الساحة الدولية فيما يتعلق قضايا الإثنية معظمها يصب في ما يسميه الاتجاه التطوري Genetic Approaches الذي يقوم على توصيف الوضع القائم وتطوره من منظور القوى الفاعلة على الساحة السياسية أفرادا كانوا (نخب)، أو مؤسسات وتكوينات وقوى اجتماعية، دون ما اعتبار لأسباب ذلك التطور أو تلك المواقف[(٢)]

وانطلاقاً مما سبق تأتي جدية هذا الموضوع الذي يسعى للإحاطة بأبعاد العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي، موضحاً علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين الجانبين توصلا لطرح تصور حول مستقبل هذه العلاقة؛ وذلك من خلال التعرف على أسباب تصاعد الشعور الإثني واختبار مقولات الاتجاهات المختلفة في هذا الصدد، وكذلك محاولة بيان طبيعة مطالب وأهداف الجماعات الإثنية ومبرراتها، والعوامل التي تركن إليها في دعم مطالبها، ونصيب كل منها من الفاعلية؛ في ضوء استجابات النظام السياسي لتلك المطالب وأدواته في إدارتها .

---

(١) الأمثلة في هذا المقام أكبر من أن تحصيها مجلدات كاملة يدلل على ذلك حجم الكتابات والمراجع الخاصة بتلك الظاهرة وأبعادها وتطبيقاتها المختلفة أنظر على سبيل المثال لا الحصر قائمة مراجع الكتاب، وكذا قائمة المراجع الواردة في خاتمة كتابات أي من تلك المراجع لاسيما كتابات: **Horowitz"."Rothchild","Sisk","Young**
ومن الأمثلة في الكتابات المعربة عن الإثنية في إفريقيا -وهي قليلة- أنظر: روزا اسماعيليوفا: **مرجع سبق ذكره**، أرشي مافيجي: **الإثنية والصراع السياسي في إفريقيا**، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة:مركز البحوث العربية،د.ت). دانيال برومبرغ(محرر): **التعددية وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟**، ترجمة عمرسعيد الأيوبي (بيروت:دار الساقي،١٩٩٧).

(٢) تيد روبرت جار : **أقليات في خطر: ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي (القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٩٥).

وتهدف الدراسة إلى التحقق من صحة مجموعة من الفروض تتمثل في :

- أن مطالب الجماعات الإثنية دالة في أوضاعها الاقتصادية الاجتماعية
- أن طبيعة مخرجات النظام دالة في قدراته .
- أن التفاوت الاقتصادي الاجتماعي بين الجماعات الإثنية يقود إلى عدم الاستقرار السياسي
- أن قـدرات الجماعـة الإثنية وعوامل فاعليتها دالة في مخرجات النظام ودرجة ثباتها بشأن مطالب تلك الجماعات .

وسعياً للإجابة على تلك التساؤلات والتحقق من تلك الفروض ، سيتم استخدام منهج تحـليل الـنظم ، بمـا يشمله من مفردات تحليلية كالبيئة، أو (المحيط) والمدخلات (مطـالب ، مسـاندة) وعمليات التحويل ، والمخرجات والتغذية الاسترجاعية ، لما يـتيحه ذلك المنهج من إمكانية فهم البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي وكذلك إمكانيـة الـتمييز بيـن الجماعات الإثنية كأحد مكونات بيئة النظام وبين ما تفرزه التـنظيمات الإثـنية المعـبرة عـن تلك الجماعات من مطالب تمثل أحد المدخلات الهامـة Inputs للنظام السياسي كما أن تحليل مخرجات النظام السياسي Outputs الـتي تـتخذ صورة قرارات وسياسات، يعتبر مؤشراً ممكناً على قدرات الجماعات الإثـنية وفاعلية تنظيماتها، خاصة في ضوء علاقات التفاعل ما بين تلك المخرجات وردود أفعـال الجماعـات والتنظيمات الإثنية تجاهها والتي تترجمها عملية التغذية الاسترجاعية Feed Back .

وفـي ضـوء كل ما تقدم، تم تقسيم الكتاب إلى عدة فصول؛ يعرض الفصل الأول للتعريف بالتعددية الإثنية وأنماطها واتجاهات تحليلها، موضحاً الأبعاد المختلفة لتلك الظاهـرة والعوامل الحاكمة لاتجاهات التحليل، ومناطق القوة والضعف في مقولات كـل اتجـاه مـن تلك الاتجاهات. ويعرض الفصل الثاني لمطالب الجماعات الإثنية ومـبرراتها وعوامـل فاعليتها. حيث يهتم ذلك الفصل ببيان طبيعة الاختلافات بين مطـالب الجماعـات الإثـنية وأولوياتها، والمسار الذي تتخذه مطالب كل جماعة ، والـتوقيت المـتوقع لتلك المطالب وفق حظ كل جماعة من الغني والفقر ، والتقدم والتخلف ، كما يسعى هذا الفصل لبيان أسباب تلك الاختلافات ومبررات كل جماعة فـي دعم مطالبها، والعوامل الحاكمة لفاعليتها ، واستكمالاً لعلاقة التفاعل بين واقع

التعددية وسياسات النظم، يعرض الفصل الثالث من هذا الباب لاستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية ومؤسساتها وسياساتها ، حيث يُقصد بالاستراتيجية الفلسفة العامة للنظام في تعامله مع الجماعات الإثنية ومطالبها، وهنا يتم التمييز بين الاستراتيجيات السلمية لإدارة التعددية الإثنية والاستراتيجيات القسرية التي تستهدف إزالة التعددية الإثنية. وعلى صعيد المؤسسات سيتم تناول أهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية؛ حيث سيتم تناول المؤسسات التشريعية ،التنفيذية والعسكرية، وكذلك المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح، ويتناول هذا الفصل بالبحث أيضاً، الفساد باعتباره أهم العوارض التي تعتري تلك المؤسسات في أداء مهامها، ويُختتم هذا الفصل، بمبحث يعرض لأهم سياسات إدارة التعددية الإثنية عبر السياسات الاستخراجية والتوزيعية، والتنظيمية والرمزية، ودور كل منها في إدارة المطالب الإثنية. وتعرض الخاتمة نتائج الدراسة فيما يتصل بالتساؤلات موضع البحث.

الفصل الأول

التعددية الإثنية

التعريف، أنماط التصنيف، واتجاهات التحليل

التعددية الإثنية

التعريف، أنماط التصنيف، واتجاهات التحليل

تكشف مطالعة الكتابات التي تناولت مفهوم التعددية بصفة عامة والتعددية الإثنية بصفة خاصة عن تباينات كثيرة في التعريف بكلا المفهومين وذلك لتعدد وجهات النظر والجوانب التي يمكن من خلالها دراسة الظاهرة التي يعبّر عنها المفهوم. ولذا فإن أي محاولة لاستخدام مفهوم التعددية في التحليل لابد وأن يسبقها بيان المقصود بالمفهوم وأبعاده ومضامينه وأنماطه.

وانطلاقاً مما سبق، يعمل هذا الفصل على التعريف بالجوانب المختلفة لمفهوم التعددية الإثنية وأنماطها واتجاهات تفسيرها من خلال ثلاثة مباحث يتناول أولها التعريف بكل من "التعددية" و "الإثنية" وتمييز الأخيرة عما قد يتداخل معها من مفاهيم أخرى. ويعرض المبحث الثاني لأنماط المجتمعات الإثنية. وأخيراً يرصد المبحث الثالث اتجاهات تفسير الظاهرة الإثنية من خلال مقولات المدارس النظرية المختلفة.

المبحث الأول

التعريف بالتعددية الإثنية و المفاهيم المتداخلة معها

سلفت الإشارة إلى أن مفهوم التعددية الإثنية من المفاهيم شديدة التباين في تعريفها وهو أمر يرجع في جانب منه إلى تعدد مجالات الاهتمام بالمفهوم، إلا أنه يرجع أيضاً إلى أن مفهوم "التعددية الإثنية" مفهوم مركب من مفهومين كل منهما من التركيب والتعقيد بمكان. هما مفهوم "التعددية" ومفهوم "الإثنية" الأمر الذي يفرض ضرورة إعمال قاعدة الفك والتركيب عند تناول المفهوم، وصولاً إلى فهم أعمق وأشمل له، وعليه فإنه سيتم تناول كل من مفهوم "التعددية" ومفهوم "الإثنية" في مطلب مستقل قبل أن يتم تمييز المفهوم الأخير عما يتداخل معه في المطلب الثالث من هذا المبحث.

المطلب الأول: *التعددية*

تكشف مطالعة الكثير من الدراسات التي تناولت مفهوم التعددية أن التعريف اللغوي للمفهوم لم يحظ بالتعمق اللازم لسبر أغوار ذلك المفهوم وأبعاده، حيث لم تعرض له بعض الدراسات، واكتفت أخرى بالإشارة إلى أن "الدلالة اللغوية للكلمة "التعددية" في اللغة العربية لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح".

والحق أن النظر إلى معنى الجذر اللغوي للتعددية وهو كلمة عَدّ ومشتقاته يكشف عن الكثير من مضامين وأبعاد مفهوم التعددية وذلك على التفصيل التالي بيانه.

فكلمة " عَدّ " تعني حسب وأحصى و "عادّهُ" مُعَادَاةِ وعِداداً: فاخرة في العدد وناهضة في الحرب. و "عَدَّد" الشيء أحصاه و عَدَّدت " الشيء جعلته ذا عدد "تَعَادّ" القوم: عد بعضهم بعضاً. "تَعدّدَ" صار ذا عدد. و "العدُّ" الماء الجاري الذي له مادة لا تنقطعُ و-الكثرة في الشيء. و-القديمّ و-القِرنُ والنَّظيرّ "العَديدُ": النِّدُّ والقِرنّ و - مــن نَعدُّ في القوم وليس منهم. و-العدد وإن قل أو العدد الكثير. "العَديدةٌ": الحصة والنصيب[1].

والواضح من المعاني سالفة البيان، أن المعنى اللغوي يحمل في طياته بعض الملامح الوصفية لحقيقة التعددية من حيث أنها تعني عدم الواحدية، أو التفرد. ذلك أن أصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء قل أو كثر، بما يعني أن هذا الشيء ليس منفرداً، أو وحيداً، وإلا ما قبل العد والإحصاء وتحمل مشتقات الجذر اللغوي بعض المضامين النفسية ممثلة في عمليات التفاخر والمعاداة[2] التي تتسم بها المجتمعات البشرية التعددية لأسباب عديدة، سيرد بيانها لاحقاً.

علاوة على ما سبق – تكشف مشتقات الجذر اللغوي عن سمة أخرى للتعددية وهي القدم والاستمرارية حتى يعتد بها؛ أكثر من ذلك فإنها تشير أيضاً إلى أن حقيقة التعدد –على نحو ما سيرد البيان– تتطلب "العديدة" أو الحصة والنصيب لكل مشارك في واقع التعددية[3].

---

(١) مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، جـ٢، طـ٣، ١٩٨٥)، ص٦٠٨.

(٢) **المرجع السابق**. نفس الصفحة.

(٣) **المرجع السابق**. وانظر: ابن منظور. **لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف. جـ٤، ١٩٨٢)، ص ص ٢٨٣٢:٢٨٣٦.

ولا يختلف الأمر في كل من اللغة الإنجليزيـــــة واللغة الفرنسية حيث يشير لفظ: "Pluralism" فـــي الـــلغة الإنجليزية واللفظ الفرنسي "Pluralisme" إلى أن هناك تعدد وعدم أُحادية على الأصعدة المختلفة[١].

وعلى الصعيد الاصطلاحي، تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التعددية فيذهب معجم مصـــطلحات العـــلوم الاجـــتماعية إلى أن التعددية Pluralism تعني "تعدد أشكال الـــروح الاجـــتماعية في نطاق كل جماعة. وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد المجـــتمعات نفسها"[٢]. أما معجم المصطلحات السياسية فيعرف التعددية بأنها " من الـــناحية الاجـــتماعية تعـــني وجود مؤسسات وجماعات غير متجانسة في المجتمع المعاصر يكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وإثنية وثقافية متنوعة، والتعددية من الـــناحية السياســـية تصـــف مجـــتمعاً تكون القوة فيه موزعة بصورة واسعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للصراع أو المنافسة أو التعاون.

وقـــد تشير التعددية السياسية كذلك إلى المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها أن تشارك في مزاولة السلطة[٣].

ومـــن الـــناحية الفلسفية يرى جانب من الباحثين أن التعددية مذهب يرد الكون إلى ماهيات متعددة لا ترجع إلى مبدأ واحد، فهي فلسفة تدافع عن التعددية في المعتقدات والمؤسسات وتعارض الواحدية والقول أن ثمة مبدأ غائياً واحداً[٤].

---

(١)C.T.Oninons (ed)., **The Shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: The Clarendon Press, 1956), P1528.

وفي اللغة الفرنسية تم الاعتماد على:

Librairie Larousse, **Nouveau Petit Larousse** (Paris: Librairie Larous 1969), P: 792

(٢) د. أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، الطبعة الثانية. ١٩٨٦) ص ٣١٧.

(٣) د. عـــلي الديـــن هـــلال، د. نيفيـــن مسعد (محرران): **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة. ١٩٩٤)، ص ١٠٩.

(٤) د. نيفيـــن عـــبد الخـــالق: "الأبعـــاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة في واقع الدول القطرية العربية واستقراء لمســـتقبلها"، **بحـــث مقـــدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية , ١٩٩٣) ص ٥ وانظر أيضا:

Larousse, **Op.cit.** , P: 792.

د. أحمد ثابت: **التعددية السياسية**: دراسة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠) ص ١٦.

ويعتبر الاقتصادي "فيرنيفال" هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع م. ج. سميث ما بدأه فيرنيفال وحاول صياغة نظرية عامة عن "التعددية الثقافية".

والمجتمع التعددي وفقاً للصياغة الرئيسية "لفيرنيفال" يتكون من جماعات ثقافية مغلقة تشكل كل منها هوية خاصة وتتسم بأنها جماعات مغلقة حيث لا تلتقي تلك الجماعات إلا في السوق ولأغراض اقتصادية غير شخصية[١] وقد ذهب م. ج. سميث في تطويره لمقولات فيرنيفال إلى أن مجرد وجود الاختلافات الثقافية ليس كافياً للقول بوجود التعددية؛ بل اشترط ضرورة أن تحتوي الاختلافات بين الجماعات على اختلافات في المؤسسات (التعليمية، الدينية، الاقتصادية، السياسية)؛ بل أكثر من ذلك أن تؤدي الاختلافات إلى حدوث تعارض بين الجماعات وبعضها البعض على نحو يمنع وحدة المجتمع إلا من خلال القسر والإكراه"[٢].

ويرى البعض أن التعددية توجد حيثما يكون هناك تنوع واختلاف أياً كانت الأشكال التي يتخذها ذلك التنوع (ديني – إثني – إقليمي – طبقي – حزبي....).

في حين يرى آخرون ضرورة التمييز بين التعددية من جانب والتنوع من جانب آخر[٣] باعتبار أن ظاهرة التنوع معطى اجتماعي يتبدى في كافة المجالات والجوانب في حين أن مفهوم التعددية يقتصر في دلالاته –من وجهة النظر تلك–

---

(١)Crwford Young, "Nationalism , Ethnicity and Class: A Retrospective" in **Chiers d'Etudes Africans,** (vol. Xx vi, No. 3 , 1986) , P:445.

(٢) د. جابر سعيد عوض:" مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية "،بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣)،ص ص ٧–٨

(٣) تجدر الإشارة إلى أنه قد طالب البعض في العالم العربي باستخدام مفهوم التنوعية كمفهوم عربي واسلامي كبديل عن التعددية على اعتبار أن التعددية " مفهوم حادث ومأخوذ من نسق معرفي آخر، وترتبط به شبكة هائلة من المفاهيم الخاصة بذلك النسق المعرفي والاطار الحضاري انظر د. طه جابر العلواني: "التعددية: أصول ومراجعات"، في **منبر الحوار** (بيروت: دار الكوثر، العددان ٣٢– ٣٣، ربيع وصيف ١٩٩٤)، ص ٧٥– ٧٦. والحق أنه مع الاعتراف بالحاجة إلى بلورة مفاهيم خاصة نابعة من خبرة مجتمعاتنا العربية الإسلامية أو الافريقية، أو غيرها من التصنيفات والهويات، فإنه فيما يتصل بمفهوم التعددية يرى الباحث أن إضافة مفهوم جديد أيا كانت تسميته يزيد من تعقيد الأمر، لاسيما في ظل حقيقة أن مفهوم التعددية من السعة والتنوع على النحو الذي يتيح استخدامه بذات دلالة المفهوم المقترح ،ودون حاجة لصك مفهوم جديد للتعبير عن الظاهرة ،وإن لم يمنع ذلك من الاتفاق على اختلاف الدلالة اللغوية لكل من مفهوم التعدد ومفهوم التنوع انظر : د. عفيف البوني: في الهوية القومية العربية، **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٥٧، نوفمبر ١٩٨٣) ص ص ١٥– ١٦

علـى مجـال القانون والدولة. انطلاقاً من أن الدولة هي التي تملك صلاحية إسباغ الشرعية أو نزعها عن وضع تعددي معين باستخدام الأداة القانونية[1].

وذهب نفر من الباحثين إلى أن التعددية شكل من أشكال تمثيل المصالح؛ حيث تنظم الوحـدات المكونة للنظام في عدد غير محدد من الفئات أو الجماعات التنافسية غير التراتبية (الهيراركية) يتم تكوينها دون حاجة لموافقة الدولة على قيامها أو اعترافها بها أو دعمها؛ كما أن اختيار قادة هذه الجماعات لا يخضع لإشراف الدولة"[2].

وعلـى صـعيد آخـر ركز البعض على أن مفهوم التعددية " مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجـتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمركز الحكم ويحقق المشاركة في المنافع[3].

ويمكـن إجمـال الـتعريفات المختـلفة التي قدمت لمفهوم التعددية في مجموعتين أساسيتين[4] أولهما: التعريفات الشكلية التي حاولت رسم حدود المفهوم وبيان معالمه بوجـه عام ويمكن القول أن أهم الملامح التي وردت في تلك التعريفات هي الربط بيـن معنى "التعددية" وبين "التنـوع" و "الاختلاف"[5]، والربط بين معنى التعددية وبين مجال "القانون" و"الدولة".

والـتفرقة بيـن الدور الإيجابي (التحريري) للمفهوم؛ عند استخدامه لتبرير مطالب فـئة، أو جماعة معينة؛ باحترام معتقداتها وحماية حقوقها في مواجهة تعسف غيرها مـن الجماعات، والدور السلبي لذات المفهوم؛ عند استغلاله لتبرير الوضع المتميز

---

(١) د. جابر سعيد: **مرجع سابق**، ص ص ٥-٦.

(٢) **المرجع السابق**، ص٨.

(٣) د. مصطفى محمود منجود: "في مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهاجية في فكر الشوامخ"، بحث مقدمه إلى **ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٣)، ص ٤ .

(٤) تم اقتباس التقسيم من د. نيفين عبد الخالق: **مرجع سابق**، ص ٧.

(٥) حول تلك الرابطة انظر د. طه جابر العلواني: **مرجع سابق**، ص ص س٧٦-٧٩. وانظر كذلك عماد الدين خليل: الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين"، **إسلامية المعرفة** (واشنطون: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ / يوليه ١٩٩٦) ص ٥٩ وما بعدها حيث استخدم الكاتب مفهوم التعددية كمرادف لمفهوم التنوع.

لجماعـــة معيـــنة عـــلى حســـاب غيرها من الجماعات؛ لاسيما في حالة الجماعات الاستبعادية المغلقة(١).

والـــثاني: التعريفات الموضوعية، وهي تلك التعريفات التي حاولت أن تنفذ لصميم الظاهـــرة، وبالتالي تنوعت بحسب موضوع التعددية إذا كان منصباً حول الإثنية أم الديـــن أم السياســـة. وتربط تلك التعريفات الموضوعية بين مفهوم "التعددية" وبين عملية التفاعل بين كتلتين اجتماعيتين وسياسيتين أو أكثر. وفي المقابل فإن التعددية السياسية يمكن أن تكون هي ذاتها نتاجاً وانعكاساً للتعددية الاجتماعية(٢).

وواقع الحال أن واقع التعدد باعتباره الاختلاف وعدم الأحادية في مجالات متعددة، وإن كـــان يعـــبر عن سنة من سنن الله تعالى في خلقه، اقتضتها الإرادة الحرة التي منحها الله للإنسان –فرداً وجماعة– في الاختيار(٣)، فإن مفهوم التعددية المعبر عن ذلـــك الواقـــع هـــو مفهوم عام،ومضلل،ومركب، ومعقد في آن واحد على نحو ما وصفه بعض الباحثين(٤).

فهو مفهوم عام حيث يقبل التطبيق على كافة المجتمعات والنظم المعاصرة،حيث أن كـــل الأنظمـــة التي يعرفها عالمنا المعاصر هي بشكل أو بآخر أنظمة تعددية، رغم تـــباين صـــورها، واختلافها اختلافاً كلياً في الدرجة عن بعضها البعض. والتعددية مفهـــوم مضـــلل ومـــراوغ وذلـــك انطلاقـــا من حقيقة أساسية هي تباين تطبيقاته،

---

(١)William Safaran, "Ethnicity and Pluralism: Comporative and Theoratical Perspectives.", paper presented to the penal on **"Compartive Ethnicity"** at the XIV World Congress of the International Political Science Association, (Washington, DC, August 29 – September 1, 1988), P.11.

(٢) د. نيفين عبد الخالق: **مرجع سابق**، ص ٧

(٣) حول تفاصيل ذلك بالإستشهادات القرآنية ومن السنة النبوية انظر:

- د. نيفين عبد الخالق: "التعددية والاختلاف: دراسة في العطاء الاسلامي في مباديء الحكم والسياسة."، **مجلة المسلم المعاصر** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الاسلامي، العددان ٧٥-٧٦، رجب– ذو الحجة ١٤١٦ هـــ، فبراير– يوليو، ١٩٩٥)، ص ص ٦٦-٧٠.
- د. محمد سليم العوا: " التعددية السياسية من منظور إسلامي "،. **المستقبل الاسلامي** (بريطانيا: مركز دراسات المستقبل الإسلامي، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤١٢ هـــ نوفمبر ١٩٩١ ص ص ٧٣: ٨٢ .

(٤) د. جابر سعيد، **مرجع سابق**، ص٤ ويشاركه ذلك الوصف باحثون آخرون منهم:

Pathe Diagne, Pluralism And Plurality In Africa.'; In Dov Ronen (ed.), **Democracy And Pluralism In Africa** (Great Britain: Lynne Rienner Publication., Inc., 1986), P 65.

واستخداماته في كثير من الأحيان للإشارة إلى حالات وأوضاع جد متناقضة، الأمر الذي يصعب معه عزل المفهوم عن السياق التاريخي وطبيعة التطور المجتمعي في كل حاله على حدة. فأوضاع أفريقيا وقابليتها للتعددية على سبيل المثال، تختلف عن الخبرة الأمريكية[١].

علاوة على أن المفهوم قد يستخدم للتعبير عن التعددية التي لا تستهدف سوى امتصاص السخط الشعبي. في ذات الوقت الذي يستخدم فيه المفهوم للتعبير عن التعددية السياسية بمعناها الشامل كما تعرفها خبرة البلدان المتقدمة بكل مضامينها المتعلقة بإقرار حق كافة القوى في التعبير عن نفسها[٢]، والتعددية مفهوم مركب باعتباره تعبيراً عن ظاهرة متعددة الأبعاد، فهناك التعددية الثقافية والتعددية الاجتماعية والتعددية الاقتصادية والتعددية السياسية – ويرتبط بالتركيب خاصية التعقيد التي يتسم بها المفهوم، فعلى الرغم من أنه لا يؤدي كل تركيب – بالضرورة إلى التعقيد- فإن عملية التركيب في الظاهرة التعددية جعلت من المفهوم المعبر عنها مفهوماً معقداً. وذلك لارتباطه من ناحية بالعديد من المفاهيم الأخرى مثل الإثنية، الطائفية، الطبقية، الدولة القومية، الديمقراطية، المشاركة، وغيرها، ولكون تلك الأبعاد الثقافية والاجتماعية السياسية التي يقوم عليها من ناحية أخرى تتضمن عناصر متشابكة ومتداخلة تتوقف بدورها على مجموعة كبيرة من العوامل والمتغيرات المتفاعلة سواء في ذلك الداخلية منها أو الخارجية[٣].

وعليه فإن تحليل مفهوم التعددية يقتضي -على نحو ما يرى البعض-[٤] ضرورة التعرف على عناصره الأصلية ممثلة في خمسة عناصر هي أساس تكوين الظاهرة التي يعبر عنها وهي "المتعدد" الذي حكمنا عليه بالتعددية والذي هو مناط الإحصاء والحصر. والعنصر الثاني من عناصر التعددية هو المتعدد فيه وهو مناط الحكم على الموضوع الذي يكون التعدد والاختلاف حوله. والمتعدد به وهو الأدوات والوسائل والعوامل التي قادت إلى التعدد وتسببت فيه. والمتعدد له ويقصد به بيان

---

(١)Elliott Abrams, " Pluralism And Democracy.," In Dov Ronen (ed.) **Op.cit.**, PP 61:62

(٢) د. جابر سعيد،مرجع سابق، ص ٤

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة

(٤) د. مصطفى منجود: مرجع سابق،ص٥

الأهــداف الــتي يــتمحور حولها التعدد وأدت إلى ترسيخ وجوده وتجسيده كحقيقة اجــتماعية. والعنصــر الخــامس والأخيــر وهو المتعدد عليه ويشير إلى الإطار الحضاري للتعددية وقد تحدد زمانياً ومكانياً في بيئة معينة.

ولمــا كان العنصر الأول قد تبين من التعريفات السابقة حيث أشارت إلى أن المتعدد هو الجماعــات البشــرية ولمــا كــانت العناصر من الثالث إلى الخامس ترتبط بالمباحث، والفصول التالية فإنه سيتم تناول المتعدد فيه وهو بعد الإثنية بالبيان في المطلب التالي.

المطلب الثاني: *الإثنية*

شــاع اســتخدام مفهوم إثني. Ethnic ومشتقاته الإثنية. Ethnicity بين السياسيين وعلماء الاجتماع والعامة في الغرب منذ الخمسينيات من القرن العشرين وذلك على الــرغم من أن ظهوره كمجال للبحث يرجع إلى بدايات القرن المذكور لا سيما في أعقــاب الحــرب العالميــة الأولى التي أسفرت عن انهيار وسقوط الإمبراطوريات والدول الكبرى كالإمبراطورية العثمانية، والنمسا المجر[1].

ومــن الــناحية اللغوية، فإن كلمة إثني Ethnic مشتقة من أصل إغريقي هو كلمة éØvikos وتعــني الوثــني أو الهمجــي غيــر المتمــدن. والكلمــة الأخيرة مشــتقة بدورهــا من الجذر اللغوي (eøvos) ("Ethnos") بمعنى أمة وأطلقت بصــفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير اليهود Gentiles. وطوال حقبة العصور الوسطى استخدم اللفظ للإشارة لمن هم غير يهود أو مسيحيين،وحتى الســتينيات من القرن العشرين على الأقل ظل ذلك الاستخدام ساريا[2]. ولكن اللفظ منذ الستينيات أصبح يستعمل للدلالة على جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والــتقاليد والــلغة والديــن وأي ســمات أخرى مميزة، كالأصل والملامح الفيزيقية

---

(١) انظر مقدمة كتاب:

Brian M. du Toit (ed.), **Ethnicity in Modern Africa**. (Boulder: Westview Press, 1978), P1.

ويــرى الــبعض أن الاثنية ظهرت كمجال للبحث من جراء التصدعات التي أصابت القومية كمجال للدراسة ونتاج الوعي المتزايد بأنه سواء تم تجاهل الاثنية –على اعتبار ما تحدثه من انشقاقات في المجتمع– أم لم يتم تجاهلها، فإن ذلك لن يؤدي إلى التقليل من أهمية دورها وحيويته. انظر: Young , **Op.cit.**, P 442.

(٢) د.عبد الله الأشعل :"أفريقيا جنوب الصحراء :من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي".،كراسات استراتيجية (القاهرة:مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام،عدد ٥٣، ١٩٩٧)،ص١٥. وانظر:

The Shorter Oxford Dictionry,**Op.cit.**,P636.

الجسـمانية، وتعيـش في إطار مجتمع واحد مع جماعة أو جماعات أخرى تختلف عـنها فـي أحد أو بعض هذه السمات[١]، وتشير الدلائل إلى إنه على حين ركزت الدراسات الأوروبية على الأبعاد المادية لمفهوم الإثنية مرادفة إياها بالعرقية، أكدت الدراسـات عـلى الجـانب الآخر من المحيط الأطلنطي، على الأبعاد الاجتماعية والـثقافية لـلمفهوم. الأمـر الذي انعكس في التعريفات المعطاة لمفهوم الإثنية في المعاجم والقواميس الصادرة على جانبي المحيط[٢].

ففي تعريفها للجماعـة الإثنية تشير الموسوعة البريطانيـة إلى أنها: "جماعة اجتماعية أو فـئة Category مـن الأفـراد في إطار مجتمع أكبر، تجمعهم روابط مشتركة من العـرق Race، واللغة، القومية أو الثقافة"[٣]. وهي ذات المعاني والدلالات التي تعكسها القواميـس المدرسـية الـبريطانية التي تستخدم في التنشئة الاجتماعية حيث تربط تلك القواميـس بين الإثنية والعرقية والقبلية[٤]. وعلى الجانب الأخر نجد أن قاموس "وبستر" يُعـرّف ظاهـرة الإثـنية والجماعـات الإثـنية بأنها: "تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعـات الإنسـانية التي تتمايز بينها بالعادات (الأعراف)، السمات، اللغة..."[٥] أما تعريفات الباحثين والدارسين للظاهرة في المجالات وفروع العلم المختلفة فإنها أكثر من أن تحصـى. وبالـنظر إلى تعـدد وتنوع التعريفات المستخدمة للدلالة على الإثنية فانه يمكن تصنيف تلك التعريفات إلى عدة اتجاهات:

الاتجاه الأول: يقرن أنصاره "الإثنية " بالأقلية، بمعنى تطابق تعريفهم للإثنية مع تعريف الأقلية من ذلك تعريف قاموس علم الاجتماع للإثنية حيث يذهب إلى إنها: "جماعة ذات تقـاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر. . . وقد

---

(١) Du Toit (ed) , **Op.cit.** , P.1 وأنظر أيضا:

د. سعد الدين ابراهيم: **الملل والنحل والاعراق: هموم الاقليات في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤) ص٢١.

(٢) Du Toit (ed) , **Op.cit**, PP2:3

(٣)**The New Encyclopedia Britannica** (Chicago: Encyclopaedia Britannica , 15th Edition , Vol 4, 1992)., P 582 .

(٤)**Longman, Active study Dictionary** (U.K: ,1983) P204

Michael West, **The New Method English, Dictionary** (U.K.: Longman , 1976), P 92

(٥)**Webster's New World Dictionary of American language** (New Yorks The World Publishing Co., 1962).

يكـــون لهـــم لغـــة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة، وربما يكون الشعور بالوحدة" كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية "أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام"[1].

الاتجـــاه الـــثاني: ذهـــب أنصاره إلى أن مفهوم الإثنية لا تقتصر دلالته على مجرد جماعات الأقلية داخل المجتمع أو الثقافة الأكبر ,بل إن الجماعة الكبرى نفسها تعتبر بحـــد ذاتهـــا جماعة إثنية، فالفرنسيون – من وجهة نظر هذا الفريق– يمثلون إثنية, وكـــذا يمثل الايرلنديون إثنية[2]. ولا يخفى تأثير الأصل الإغريقي للمفهوم على هذا التعريف الذي يساوي بين الإثنية والأمة أو القومية.

الاتجاه الثالث: ويرادف أنصاره بين "الإثنية "و "العرق "من ذلك ما سلف بيانه بشأن المعـــاجم والقواميـــس الـــبريطانية، ومن ذلك أيضاً تعريف معجم "لاروز" الصغير الحديـــثNouveau Petit Larousse الذي يذهب إلى إن لفظ إثني Ethnie يعني تجمـــع عائلي في نطاق جغرافي معين على أسس قرابية أو اقتصادية اجتماعية أو ثقافيـــة[3] وبالمثل ذهب مترجم كتاب "المشكلات العرقية في أفريقيا الاستوائية "إلى استخدام كلمة العرقية كترجمة لكلمة "Lo Ethnos".[4] ويمكن القول أن ذلك الاتجاه

---

(١) محمـــد عـــاطف غيـــث, **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩)،، ص ١٦٣ ويشـــترك معــــه في ذلك الاتجاه تعريف كل من: د. سعد الدين إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٣ حيث يرى أن استخدام مصطلح "الجماعة الإثنية" ينطوي على وجود جماعات إثنية أخرى تعيش معها في نفس المجتمع أو الدولة، وأنـــه نادرا –إن لم يكن مستحيلاً– أن تتساوى الجماعات الإثنية في نفس المجتمع من حيث الحجم الكمي، والمكانة الإجـــتماعية والقـــوة السياســـية والمنزلة الثقافية والوظائف الانتاجية، ومن هنا ارتبط البحث والحديث في موضـوع الجماعات الإثنية بعلاقة الاقلية مع الأغلبية. وانظر كذلك كلمة: "Ethnic Group" في:

- David L. Sills (ed.), **International Encyclopedia of Social Science** (New York: Macmillan & Free Press, 1972)

وانظر: -Anthony H. Birch , "Minority Nationalist Movements and Theories of Political Integration.", **World Politics** (Princeton:Princeton Universtiy Press , Vol. 30 No., , 1978), PP: 325-344., Du Tiot, **Op.cit.**, P: 3

(٢) A .Shu Yun, "Ethnonationalism, Ethnic Nationalism and Mini – Nationalism: A Comparison of Conner , Smith and Snyder.", in **Ethnic and Racial Studies** (London: Routledge Journal, Vol 13, No.4, october 1990)., PP: 527-539.

(٣) Larousse, **Op.cit.**, P: 400

(٤) روزا اســـماعيليونا: **المشـــكلات العـــرقية فـــي إفـــريقيا الاســـتوائية**، تـــرجمة: ســـامي الـــرزاز (القاهرة:دار الثقافة،١٩٨٣)، ص٥٧.

هــو أكثر الاتجاهات شيوعاً في الكتابات الأوروبية والعربية على خلاف الحال في الكتابات الأمريكية(١).

الاتجـاه الرابع: يذهب مؤيدوه إلى أن الإثنية تعني الانتماء إلى "جماعة ما" والتمايز بيـن الجماعات بغض النظر عن معيار العدد أو الحجم من جانب أو معيار اللغة أو العـرق أو القبيـلة مـن جانب آخر. فالمحك هو إدراك الجماعة عناصر ترابطها، وإدراك الآخـرين لها على هذا الأساس(٢). فالإثنية ليست مسألة دماء أو أي سمات أخرى وراثية مغروسة في الجسد الإنساني وإنما هي نتاج السياق الاجتماعي(٣).

أمـا الاتجـاه الخـامس: فيرى أتباعه أن الإثنية بالأساس رابطة ثقافية اجتماعية؛ فالجماعـة الإثنية تتحدد كفئة متميزة في المجتمع واعية لذاتها، موحدة حول ثقافات ومعـتقدات وتقـاليد وتـراث وقيم مشتركة؛ كما أنها تعبئ أعضائها لتحقيق أهداف سياسـية، اقتصـادية، واجتماعية مشتركة. لأنها في جوهرها تنظيم اجتماعي ذو

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- Young, **Op.cit.**, Pp 450:451.
- Pierre L. Van den Berghe, **Race and Racim: Comparative Perspective** (New york: John Wiley and Sons, 1967), P.ll.
- Richard Jenkins , ' Rethinking Ethnicity. Identity , Categorization and Power '., in **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 17 , 2nd April 1994), PP 206-207.
- Shamit Saggar, "Race and Politics.," in Mary Hawkesworth and Maurice Kogan (eds.), **Encyclopedia of Government and Politics:** Volume I (London:Routledge , 1992),PP 534:550.
- Daved Levinson & Melvin Ember (ads), **Encyclopedia of Cultural Anthropology** (New york: Henry Holt and company , Vol 2,1996).P1053 . P1054 ,P1056.

وفي الكتابات العربية انظر: د.عبد الله الأشعل: **مرجع سبق ذكره**،ص ص١٦:١٧

- د. محمود أبو العينين: "إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا"، **نشرة خاصة محكمة** (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،عدد ٥٩، ٢٠٠٠)، ص ص ٥-٩ .
- شفيق الغبرا: "الاثنية المسيسة:الادبيات والمفاهيم"،. **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت:جامعة الكويت،عدد ٣،خريف ١٩٨٨)، ص٤٧
- د. محمد عبد الغني سعودي: **قضايا إفريقية** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،سلسلة عالم المعرفة عدد ٣٤، ١٩٨٦).

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢، وأيضا: Du Tiot (ed.), **Op.,cit.**, P: 9

(٣) Fred w. Riggs, **"Glossary for Terms Used in I.P.S.R. Symposium".,** in http://www.2. Hawai.edu/~Fedr/7-isala fil: //A/ gloss.htm.

أســاس ثقافي[1]. ولا يخفى البعد السياسي في هذا التعريف ممثلاً في التركيز على دور الإثنية في تحريك الأفراد نحو غايات معينة.

وبإمعــان الــنظر في التعريفات سالفة البيان، يمكن استخلاص عدة سمات رئيسية تشــكل معــاً جوهــر الجماعة الإثنية باعتبارها الترجمة أو الوعاء الحقيقي لمفهوم الإثــنية وتتمــثل تــلك الخصــائص فــي التميز الثقافي، الماضي المشترك، تفرد الجماعات. وفيما يلي بيان وتفصيل لكل مكون من تلك المكونات[2].

الــتميز الــثقافي: Cultural Distinctiveness: بالنســبة للجماعة الكبيرة يختــلف الــتميز عــنه بالنسبة للجماعات الصغيرة. ففي الجماعات الصغيرة يمكن الاســتناد إلى معــرفة إفراد الجماعة ببعضهم البعض ووعيهم بأسس ووحدتهم. أما الجماعات الكبيرة فإن أسس التميز والتجمع ذاتها تكون تصورية Imagined. ذلك أنــه مــن غيــر الممكن أن يحدث تعارف بين جميع الأعضاء الداخلين فيما يعرف بالإثــنية، ومــع ذلك فإن الأعضاء يشعرون بالانتماء الاجتماعي إلى تلك الجماعة مــن "الغــرباء" كأشــخاص عــن بعضهم البعض، وفي ضوء تلك الطبيعة نجد أن التشــارك في رموز معينة يعتبر أمراً ضروريا يجسد تلك الجماعة، وفي مقدمة تلك الرموز الرابطة والموحدة الرموز الثقافية كاللغة، الدين، الزي التقليدي، الاحتفالات، وحتى القيم اللصيقة بالجماعة كعاطفية الفرنسيين، ودقة الألمان، والمهارة العسكرية للزولو في جنوب إفريقيا، وقوة الماساي في كينيا[3].

وعــلى الــرغم من تأكيد التعريفات المختلفة على أهمية التمايز الثقافي ودورة في بــلورة الوعي بالذات والآخر أو الآخرين؛ فضلاً عن استخدام الرموز الثقافية كأداة لتعيين الحدود بين الجماعات المختلفة[4]، فإن المشاهد عدم كفاية هذه السمة بمفردها لــتعيين الجماعــة الإثنية والدلالة عليها وذلك لسببين أساسيين أولهما: أن الجماعة

---

(١) د. عبد السلام بغدادي: **مرجع سابق**، ص١٠٢، وكذلك: Du Tiot (ed.), **Op.cit.**, P: 9

(٢) تم الاعتماد في هذا التقسيم للمكونات على ما ورد في:
Gerhard Mare, **Ethnicity and Politics in South Africa** (London: Zed Books, 1993), PP: 6-25.

(٣) **Ibid.**, PP. 11:13

(٤) د. عبد السلام بغدادي: **مرجع سابق**، ص١٠٢، د. عفيف البوني: **مرجع سابق**، ص ص ١٢:٦ د.سعد الدين إبراهيم: **مرجع سابق**، ص٢١ وانظر أيضا: فريد فون دير مهدن: **السياسة في الدول النامية**، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة:المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم، مشروع الألف كتاب،عدد (٦٩٢)، ١٩٦٨)،ص٥٨.

الثقافية ليست هي بالضرورة الجماعة الإثنية رغم العلاقة بينهما حيث يمكن الحديث عن ثقافة عمالية دون وجود إثنية عمالية والثاني: أن الرموز الثقافية وإن أُضفيت عليها السمة التراثية استنادا إلى جذور تلك الرموز التاريخية الحقيقية أو المفترضة، فإن هذه الرموز لا تحوي كافة أبعاد التراث التاريخي المكون للوجود الإثني القائم[1]، الأمر الذي يدفع لضرورة التعرف على ذلك التراث التاريخي أو الماضي.

الماضي المشترك: ويمثل المكون الثاني من مكونات الإثنية حيث يعمل ذلك المكون على إحداث التماسك وإضفاء الشرعية على الوجود القائم للجماعة الإثنية عبر الاستشهاد بالخبرة التاريخية أو بالأحرى الماضي ذلك أنها قد لا تعبر عن حقيقة تاريخية فعلية قدر تعبيرها عن أساطير خاصة[2]، ويذهب أحد الباحثين إلى أن ما يميز الإثنية عن غيرها من الروابط الاجتماعية الأخرى هو "رشادة Rationality تحفظ شعور الانتماء والتفرد للجماعة، وتربط الأجيال المتتالية لأعضائها، وتكمن تلك الرشادة في تاريخ الجماعة الخاص، وفوق كل ذلك، في الأساطير الخاصة بأصل الجماعة.."[3].

ويلعب الماضي، بالمعنى المذكور، دوراً هاماً عبر إضفاء الشرعية على استمرارية الجماعة الإثنية. وكذلك تعيين الحدود بين الجماعات الإثنية؛ من خلال التأكيد على مدى الاشتراك أو عدم الاشتراك في التاريخ أو الماضي بين الجماعات المكونة للمجتمع. ويلعب الماضي أيضاً كحافز للفاعلية والإنجاز والتعبئة عبر استنهاض الهمم لإعادة الماضي الزاهر. فالماضي يستخدم لتبرير العمل القائم ويقدم

---

(١) Mare, **Op.cit.**, P.13

(٢) تجسد أساطير الأصل المشترك بشكل واضح الفوارق الثقافية بين الشعوب المتجاورة،حيث تحكي تلك الأساطير أصل النشأة الأولى لكل جماعة اثنيه. من ذلك مثلا أن جماعة التيف TIV ويبلغ تعدادها مليون نسمة ويقطن وادي بينوي في نيجيريا تعتقد انها تنتهي الى سلالة رجل يدعى "تيف" هو الأب الأول للجنس البشري وانهم قد توالدوا جميعا عنه على مدى ما يقرب من خمسة عشر جيلا متعاقبة. وفي المقابل يعتقد شعب اليوروبا أنه من سلالة اودودوا Oduduwa وهو الإنسان الأول الذي خلقه الله سبحانه وأمره أن يهبط إلى الأرض لكي يعمرها. على إنه تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة أسطورة الأصل المشترك ترد عليها استثناءات بالنسبة لبعض الجماعات التي قد لا تعتقد في أصل مشترك ولكن يجمعها عنصر أخر من عناصر الإثنية كاللغة أو الدين أو حتى المشاعر المشتركة بالظلم والقهر. لمزيد انظر: ب. س. لويد: **افريقيا في عصر التحول الاجتماعي** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة،عدد ٢٨،إبريل ١٩٨٠)، ص ص ٣٤:٣٥.

(٣) Anthony Smith, **The Ethnic Revival in The Modern World** (London: Cambridge University Press, 1981), P: 65.

سوابق تحتذى لكيفية الأداء. ويتلاءم ذلك المعنى للماضي بصورة كبيرة مع الأفراد المفتقرين إلى أمن واستمرارية الماضي الزاهر، حتى وإن كان ذلك الماضي مخترعا ولا أساس له في الحقيقة التاريخية(١). وعلى ذات الصعيد يلعب الماضي المشترك دوراً في تبرير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، عبر إضفاء الشرعية أو حجبها عن الممارسات والعلاقات القائمة(٢).

تفرد الجماعات: Groups Apart: تلك هي السمة الثالثة للجماعة الإثنية وتعني استقلال وتمايز كل جماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى. فشرعية أي جماعة بالتعريف هي نتاج وجودها كجزء من مجتمع أكبر وأكثر تعقيداً(٣)، فمفهوم الإثنية في فكرته يقوم على الشعور بالاختلاف عن الآخرين، ففي المجتمعات أحادية الثقافة ما من حاجة لمفهوم الإثنية لانتفاء تعدد الجماعات والثقافات(٤)، وعلى الرغم أنه من الناحية المجردة لا يعني التفرد أي حكم قيمي بسمو أو تدني الجماعة الإثنية، إلا أن الواقع يشير إلى أن الإثنية غالباً ما ترتبط بالشعور بالسمو أو الدونية من جانب أعضائها، وأنه عبر التنافس بين الجماعات يتم بلورة تلك الهوية أو تأكيدها(٥).

---

(١)Mare, **Op.cit**., PP: 16-17

Jhon Boye Ejobowah, "Reflections on Normative Empirical Approaches to Ethnic Accommodation.", **Journal of Contemporary African Studies**(South Africa :Rods University, Vol. .15, No.1,1997), P: 2 & P: 225.

(٢) من شواهد ذلك، أنه في أحداث العنف التي شهدها إقليم الترانسفال في جمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩١م بين عمال التراحيل القادمين من مدينة دوبي Dube (بإقليم الناتال) والعاملين القادمين من مدن أخرى، أشار أهل دوبي إلى أن البقاء بعيداً عن الزوجات أمر لا يقتل "وعندما قيل لهم أن الطبيعي أن يعيش الأزواج والزوجات معا كانت إجابتهم ان ذلك بالنسبة للرجل الأبيض أما بالنسبة للرجل الأسود من أهل الزولو فإنه يمكن للزوج أن يغيب أعواما ويعود، فيجد زوجته في انتظاره وترعى أولاده دون أن يثير ذلك أي خلاف بينهما، ويرى هؤلاء أن ذلك التقليد يرجع إلى أجداد الأجداد الذين اعتادوا العمل في المناجم وترك أسرهم في الناتال وهو الأمر الذي توارثه الأحفاد ولم يستطعوا تغييره". وفي واقع الأمر أن ذلك التقليد إنما هو نتاج عملية تاريخية تضمنت أقسى أنماط القهر واستغلال العمال المهاجرين خلال القرن التاسع عشر، وهي العملية التي تحولت إلى ماض "إثني" في العقد الأخير من القرن العشرين واستخدمت لتبرير أوضاع وسلوك الجماعة الإثنية انظر: Mare, **Op.cit** , PP: 17:18

(٣)**Ibid.** , PP: 20:21

(٤)Riggs, **Op.cit.**,

(٥) **Ibid.**, وكذلك Mare, **Op.cit.**, pp 20:21 وأيضا انظر البحث المتميز عن التمايز الاجتماعي Social Differentiation بأبعاده ومستوياته المختلفة في:

The New Encyclopedia Britannica, (Chicago: Encyclopeadia Pritannica, vol., 27.1992), PP 312: 363 .

حول مشاعر السمو لدى الجماعات المختلفة على اختلاف حظوظها من التقدم والرقي أنظر:

د. أحمد سويلم العمري: **التفرقة العنصرية** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١١٥، ١٥ أغسطس ١٩٨٤)، ص ص ٤٧-٦٦.

وتجـدر الإشارة إلى أن الوضعية الخاصة لجماعة ما -سواء استعلائية أو دونية- يمكـن أن تحظى بقبول الجماعات الأخرى ودعمهم لها. على نحو ما تكشف خبرة الجماعـات الـتي خضعت للاستعمار الأوربي في مواجهة جماعة المستعمر. عبر إحساس الجماعات المستعمرة بالدونية وسعيها لبلورة وعي خاص باستلهام الماضي لمواجهـة المسـتعمر وتفوقه[١]، وعلى الجانب الأخر حرصت الجماعات المهيمنة على ترسيخ فكرة الدونية لدى الجماعات الأخرى[٢].

ويلاحـظ أنـه، رغـم سـمة التفرد والاستقلال التي تتسم بها الجماعة الإثنية فإن الجماعـات الإثـنية لا تتسـم بالجمود حيث تقبل التغيير؛ بالنظر إلى مرونة الأبعاد الـثقافية والـتاريخية المكونة لها. فالجماعات الإثنية القائمة والأفراد الساعون إلى بـلورة هويـة إثنية يوجدون في بيئة اجتماعية متغيرة. والمشاهد أن عملية التشكيل هـذه غالبا ما يصاحبها صراع بين الجماعات القائمة وتلك الساعية للتشكيل خاصة عـندما تستغل هذه الهوية لخدمة أغراض سياسية، على نحو ما سيرد البيان لاحقا. عـلى أن إمكانات التغيير تظل محكومة بحجم المكون المادي الممثل في الخصائص الفيزيقية للجماعة الإثنية وكذا مدى انفتاح الجماعة أو انغلاقها[٣].

خلاصـة القـول أن الإثنية يجب أن تعامل على أنها ظاهرة تاريخية وليست مجرد تعريف، ولا يعني ذلك بحال الانتقاص من الأهمية التحليلية لمفهوم الإثنية على نحو ما يرى البعض؛ ذلك أن عناصر الإثنية -كما سلف- تتسم بقدر من العمومية يسمح

---

(١) Mare, **Op.cit.**, P: 22، وانظر أيضا: لويد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٢١-٣٢٢.

(٢) د. عثمان فراج: "التفرقة العنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها"، **المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧١)، ص ص ٥٢: ٥٣.

(٣) انظر في ذلك:

- John R. Bown ,The Myth of Global Ethnic Conflict " , in **Journal of Democracy** (Baltimore:Johns Hopkins University Press , Vol. 7 , No.2, 1996) P: 4.

وانظر أيضا:

- Encyclopaedia Britanica ,vol. 27 , **Op.cit.** , P: 336.

- Aidan Campbell , "Ethical Ethnicity: A Cratique." , in **the Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 35,No.1, 1997),PP:64.

- David levinson & Melvin Ember (eds.), **Op.cit.**, P: 394.

Wim M. J van Binsbergen, "The Kazanga Festival: Ethnicity as Cultural Mediation and Transformation in Centeral Western Zambia.",in **African Studies** (Harare:AAPS, Vol., 53, No.2, 1994) P: 93.

بإمكانية التعميم، وبالتالي فإنه يقدم أداة مفاهيمية قابلة للتطبيق في ظروف مختلفة[١] مفهوم الإثنية إذن يشير إلى هوية اجتماعية تستند إلى:

- ممارسات ثقافية معينة ومجموعة رموز ومعتقدات متفردة تخص كل جماعة على حده بما يعني ضرورة دراستها عند كل جماعة عند الرغبة في المقارنة أو التعميم.
- الاعتقاد في أصل مشترك وتاريخ (ماضي) مشترك -متفق عليه بدرجة كبيرة- ويزود ذلك الأصل أو التاريخ المشترك الجماعة الإثنية بتراثها ورموزها وأبطالها وقيمها وأحداثها وهيراركيتها[٢].
- شعور بالانتماء إلى جماعة تقوم عبر مركب معين من الأبعاد (يُختبر في كل حالة) بتأكيد الهويات الاجتماعية للأفراد (الأعضاء) في تفاعلهم مع بعضهم البعض ومع الآخرين من خارج الجماعة[٣].

وتتضمن الإثنية أيضا الآليات التي من خلالها تتم صياغة وتشكيل الأتباع والسبل التي من خلالها يُدعون لتقبل الهوية الإثنية كأداة للتفسير، حيث تشكل الإثنية الطريق الذي من خلاله ينظر الأفراد إلى أنفسهم وإلى الآخرين[٤].

أخيراً فإن القول بوجود إثنية معينة لا ينفي وجود تمايزات واضحة بين الجماعات الفرعية المكونة لهذه الجماعة الإثنية. إذ توجد متغيرات داخلية وخارجية قد تؤدي إلى وجود تباينات بين أفراد الجماعة وهي التباينات التي قد تزداد أو تضعف عبر الزمن، وهي اختلافات يمكن أن تستند إلى متغيرات كالعشيرة والجماعات العمرية، والانتماء الإقليمي وتؤدي في بعض الأحيان إلى صراعات داخلية تزيد من تفاقم الأوضاع داخل الدولة[٥].

---

(١) Mare, **Op.cit.**, P: 23

(٢) محمد عاطف: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٣

(٣) Mare, **Op.cit.**, P: 23

(٤) **Ibid.**, P: 24 وانظر د. محمود أبو العينين: **إدارة الصراعات . . . مرجع سبق ذكره**، ص٧.

(٥) د.حمدي عبد الرحمن: **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا الإسلامية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٦) ص ٢٦ ولمزيد انظر:

Naomi Chazan et-al , **Politics and Society in Contemporary Africa** (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992) PP: 106: 109.

المطلب الثالث: *الإثنية والمفاهيم المتداخلة معها*

تتعدد المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم الإثنية على نحو يخلق شبكة معقدة يمكن تسميتها شبكة مفاهيم الهوية[١] Identity ومن أبرز تلك المفاهيم مفهوم العرقية: Racism والأمة Nation والقومية Nationalism.

وسعياً لتفهم طبيعة ومضمون تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم الإثنية فإنه سوف يتم التعريف بكل مفهوم لغة واصطلاحاً، وصولاً إلى الخصائص المميزة لكل منهم، وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: العرق والعرقية (العنصرية): Race and Racism

العرق لغة هو اصل كل شئ، وكل مصطف من طير وخيل ونحو ذلك ومن معانيه كذلك الجبل الغليظ الذي لا يرتقي لصعوبته[٢]، واصطلاحاً. يذهب معجم المصطلحات السياسية إلى أن العرق "مجموعة من البشر يشتركون في عدد من الصفات الجسمانية أو الفيزيقية على فرض أنهم يمتلكون موروثات جينية واحدة"[٣]، والعرق وفق هذا التعريف "مجرد مصطلح وصفي يبين الاختلافات بين السلالات التي ينقسم إليها بنو الإنسان" فالعرق أو السلالة إذن، مصطلح مأخوذ من علم الحياة أو البيولوجيا، وقد نشأ في إطار علم الأنثروبولوجيا الفيزيقية[٤]. إلا إنه مع انتقاله إلى فروع أخرى من العلوم الاجتماعية أوجد خلافاً وخلطا كبيراً حول طبيعة

---

(١) يقابل مفهوم الهوية في اللغة العربية كلمة Identite في اللغة الفرنسية و Identity في اللغة الإنجليزية وكلاهما من أصل لاتيني يعني:الشيء نفسه. كما يعني في الفرنسية المواصفات التي تجعل من شخص ما شخصا معروفا ومتعينا. وعند الفارابي هوية الشيء عينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذي لا يقع فيه إشراك. وهناك مستويات متعددة للهوية حيث يرى البعض ضرورة التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة عند تحليل موضوع الهوية،فهناك الهوية على المستوي الفردي،أي شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أكبر يشاركها منظومة من القيم والمشاعر والاتجاهات وهناك ثانيا: التعبير السياسي الجمعي عن هذه الهوية في شكل تنظيمات وأحزاب وهيئات شعبية ذات طابع تطوعي واختياري،ومن ناحية ثالثة هناك إمكانية لتبلور وتجسد هذه الهوية في مؤسسات وأبنية وأشكال قانونية رسمية على يد الحكومة والأنظمة انظر عفيف البوني: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥:٧ وانظر كذلك: محمد نور الدين افاية: "في الهوية والاختلاف: معان وحدود."، **الوحدة** (باريس:المجلس القومي للثقافة العربية،عدد رقم ،، فبراير ١٩٨٥)، ص ص ٣٦-٤٤.

(٢) مجمع اللغة العربية: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦١٧:٦١٨

(٣) د. علي الدين هلال د. نيفين مسعد (محرران): **مرجع سبق ذكره**،ص ٢١٥.

(٤) د. محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**،ص٣٦٩.

ومضـــمون هذا المفهوم، يرجع في جوهره إلى اختلاف مناط النظر ومعياره؛ وهو الأمر الذي تبرزه الدراسات التي تناولت المفهوم في نشأته ومسيرته.

أما مفهوم العرقية (العنصرية): Racism فيشير إلى الاعتقاد بأن هناك صلة بين السمات الجسمانية العضوية والثقافية وتفوق بعض السلالات على الأخرى عبر رابطـــة ســـببية بيـــن الســـمات الفيزيقية الوراثية والاجتماعية البيئية وتلك النظرة الاســـتعلائية(١). وقد راجت تلك الرؤية بصورة كبيرة في الكتابات الغربية وبخاصة فـــي الخبرة الألمانية وإن لم ينف ذلك خبرة العديد من المجتمعات البشرية الأخرى بمثل هذه النظرة الاستعلائية القائمة على أسس وراثية أو اجتماعية(٢).

وفيمـــا يتعلق بالعلاقة بين العرق والعرقية من ناحية الإثنية من ناحية أخرى فإنه يمكن القـــول أن المفهوميـــن من أكثر المفاهيم تداخلاً واختلاطاً على نحو ما تكشف تعريفات البعض لمفهوم الإثنية وكذا خبرة تطور دراسة الإثنية لاسيما على الساحة الإفريقية.

فعـــلى صـــعيد التعريفات استخدم عدد كبير من الباحثين الإثنية كمفهوم مرادف أو مطـــابق لمفهوم العرق أو الجماعة العرقية – فإضافة إلى ما سلفت الإشارة إليه من تـــرجمة كـــلمة Ethnos فـــي كتاب روزا إسماعيليوفا إلى العرقية نجد أن معظم القواميس العربية للغة الإنجليزية قد ذهبت نفس المنحى(٣).

---

(١)The New Encyclopedia Britannica , Vol. 11,**Op.cit.**, PP: 880-

محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧٠ ، د. أحمد زكي بدوي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٤٤؛ وكذلك انظر: Philip Mason, **Race Relations** (London, Oxford University Press) 1970, pp.5:9

(٢) د. أحمد سويلم العمري: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٤-٥٨.

(٣) منير البعلبكي: **المورد: قاموس انكليزي – عربي** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٩)، ص ٣٢١ حيث ترجم كـــلمة Ethnic إلى عـــرق أو وثني، والأمر ذاته في ترجمة الدكتور محمد عبد الغني سعودي للكلمة، وفي تمييزه لمفهوم القومية وما يحتويه من مضامين استخدام الدكتور محمد السيد سعيد العرقية في حديثه عن التمايز الاجتماعي القـــائم على العرقية كترجمة لـــ Ethnic Stratification, وترجم Ethnic Situation بالموقف العرقي. وذات الأمـــر نجد نظيره في الكتابات الغربية ، بل يمكن القول أن معظم التعريفات سالفة البيان للإثنية على أنها العرقية جاءت انعكاسا لتطور دراسة المفهوم ودلالاته في الكتابات الغربية على نحو ما سلفت الإشارة، انظر:

د. محمد عبد الغني سعودي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٠ وانظر كذلك محمود أبو العينين: **حق تقرير المصير**. **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٥ هامش١. ولنفس المؤلف: **إدارة الصراعات العرقية**.،**مرجع سبق ذكره**،ص ص: ٥-٩.

د.عبد الله الأشعل: **مرجع سبق ذكره**،ص ص ١٥-١٧.

محمد السيد سعيد: **الشركات عابرة القومية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر ١٩٨٦)، ص ١١٩، ص ١٢١.

وعلى صعيد تطور دراسة الإثنية نجد أن المفهوم في نشأته اختلط بالعرقية. حيث تشير الدراسات إلى أن أول استخدام للمفهوم في الكتابات المتعلقة بإفريقيا على سبيل المثال، كان على يد سليجمان Seligman عام ١٩٣٦، وأنه قد تأثر باستخدام علماء بلاده من البريطانيين للمفهوم، فعلى الرغم من حديثه عن مفاهيم كـ الدقة الإثنية Ethnic Accuracy والواقعية (الحقيقة) الإثنية Ethnic Reality والجماعات الإثنية Ethnic Groups ، فإنه لم يحدد ما يقصده من هذه المفاهيم؛ خاصة وأنه ظل في كتاباته يتحدث عن الجماعات العرقية واللغوية والقبلية والإقليمية بدلاً من توظيف مفهوم الإثنية في التحليل[١]. وقد جاءت أكثر الدراسات التي تناولت الأوضاع العرقية في أفريقيا خلال الحقبة الاستعمارية لتؤكد مقولة التفوق العرقي الأوروبي[٢] حيث أفرزت العنصرية الغربية العديد من الكتابات المنطلقة أساساً من أسطورة الجنس الحامي[٣].

ويرتبط بما سبق ما تشير إليه عدة دراسات من استخدام الكتابات الغربية مفهوم الإثنية للدلالة على الانتماءات والولاءات التحتية في المجتمعات الغربية في حين استخدم مفهوم القبيلة والقبلية للدلالة على ذات الولاءات والانتماءات في المجتمعات الإفريقية على اعتبار أنها أكثر تخلفاً[٤]. الأمر الذي زاد من حجم التعقيد في دراسة

---

(١) Du Tiot (ed), **Op.cit.,** PP 5:6

(٢)The New Encyclopedia Britannica, Vol. 11, **Op.cit.,** P: 881

(٣)Young , **Op.cit.,** P: 451

Masibula Sithole, "The Salince of Ethnicity in Africa Politics: The Cas of Zimbabwe.", **Journal of Asian and African Studies** (Japan:Institute For The Study Of Languages And Culture Of Asia And Africa, Vol. 20 , No. 3-4 , 1985),PP183: 184.

(٤) تجدر الإشارة إلى أن مفهومي القبيلة والقبلية قد سادا الكتابات الغربية بخصوص التكوينات والعلاقات الاجتماعية، انطلاقا من النظرة الاستعلائية الأوربية تجاه الشعوب الأخرى إضافة لطبيعة تخصص الكتاب الأوائل عن الشعوب والمجتمعات الإفريقية حيث غلب الطابع الإنثربولوجي الجغرافي عليهم. وفي ضوء الطابع السلبي سيئ السمعة الذي أُضفي على استخدام مفهومي القبيلة والقبلية عمد الباحثون الغربيون إلى حصر استخدام مفهوم القبلية في الإشارة إلى التنظيمات الاجتماعية التقليدية وللدلالة على مرحلة بدائية لها، في حين استخدم مفهوم الإثنية في المقابل للدلالة على مرحلة أرقى من مراحل التنظيم الاجتماعي، انظر: Du Tiot, **Op. cit,** pp.7-9 . ومن المفارقات احتذاء المفكر الكبير جمال حمدان ذات النهج الغربي في نظرته للقبيلة في إفريقيا حيث يكشف تناوله لدور القبيلة في المجتمع الإفريقي عن نظرة سلبية لها، انظر:

د. جمال حمدان: **إفريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ص ٣٢٦-٣٣٥. وقد حاول أحد الباحثين حل المعضلة بالدعوة إلى إطلاق مفهوم القبيلة على التكوينات السابقة على الاستعمار واستخدام مفهوم الإثنية في الإشارة إلى مرحلة ما بعد الاستقلال، انظر:

Aidan W. Southal, "The Illusion of Tribe.", in Roy. R. Grinker & Chirstopher B. Steimer (eds), **Perspectives on Africa** (U.K: Blackwell Publishers, 1997), P: 50.

الظاهرة وأبعادها؛ حيث أصبح يتطلب ضرورة تخليص المفهوم المعبر عن الظاهرة مما علق به من شوائب مفاهيمية عبر تطوره؛ ودفع العديد من الباحثين إلى مهاجمة الـتفرقة الغربية سالفة البيان والتي لا ترتكز على أسس موضوعية[1]. ويمكن القول أن الجماعـة العرقية يكمن مناط تميزها عن غيرها من المفاهيم في اعتقاد أعضائها أنهم ينتمون إلى أصل سلالي(عرقي) مشترك.

وهـي فـي ذلك تختلف عن الجماعة الإثنية التي تمثل فيها الأبعاد الثقافية والدينية العنصـر الأساسي في التعريف على الرغم مما قد ينبني على الروابط العرقية من أبعاد ثقافية وحضارية، وما قد يتزامن مع الأبعاد الثقافية للإثنية من وحدة العرق أو اعـتقاد ذلك. ومن ناحية أخرى فإن أحد الفوارق الرئيسية أيضاً أن مكونات الإثنية المسـتندة إلى أسس ثقافية واجتماعية – بالمعني الواسع – يمكن تغيرها بدرجة أكبر بكـثير مـن إمكانـات تغيير المكون العرقي الأمر الذي يشير إلى إمكانات تجاوز الفوارق الإثنية بعكس الحال بالنسبة للفوارق العرقية[2].

ثانياً: مفهوم الأُمَـة Nation

تـتعدد الـتعريفات واتجاهات النظر إلى مفهوم الأمة؛ على نحو يصعب معه القول بوجـود تعـريف متفق عليه لهذا المفهوم بين الدارسين له في مختلف التخصصات وحـتى داخـل التخصـص الواحـد؛ بالنظر إلى اختلاف التوجهات وزاوية النظر والغايات التي تحكم الباحث.

والأمـة لغويـاً مشـتقة مـن الأم ويقصد بها أصل الشيء (للحيوان والنبات). وأُم الطـريق: الطـريق الأعظم بجانبيه طرق أخرى. وكل مدينة هي أم ما حولها من القرى. وأمّ كذا (قصده).

والأُمـة لغـة: جماعة من الناس أكثرهم من أصل واحد، وتجمعهم صفات موروثة ومصـالح وأمـاني واحدة، أو يجمعهم أمر واحد من دين أو مكان أو زمان. ومن معانيهـا كذلك الجيل، والرجل الجامع لخصال الخير، والطريقة، والحين والمدة[3].

---

(١) د. ارشـي مـا فيجي: **الإثنية والصراع السياسي في إفريقيا**، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة:مركز البحوث العربية , د.ت)، ص١٧ وما بعدها.

(٢) The New Encyclopedia Britannica. , Vol. 2 , **Op.cit.,** P: 336

(٣) حول المعنى اللغوي لمفهوم الأمة: انظر: ابن منظور: **مرجع سبق ذكره** ،ج ١،ص ص ١٣٣:١٤٠. وانظر: مجمع اللغة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٧: ٢٨

وهـــي مفـــاهيم عبر عنها وعن غيرها القرآن الكريم؛ حيث جاءت في القرآن كلمة الأُمة –أيضاً– بمعنى الدِين، وجماعة العلماء[1]. كما تكررت كلمة الأُمة في الحديث الشـــريف بكيفيـــات متعددة[2]. ويكشف المعنى اللغوي للفظ الأُمة عن مجموعة من السمات التي يتسم بها المفهوم:

- الأصل المشترك
- وحدة الأماني والمصالح (القصد والغاية)
- عنصر الزمان.
- عنصر المكان.
- الدين.
- النخبة (الملأ،جماعة العلماء).

كمـــا يـــبين من المفهوم القرآني إمكانية تعدد الأمم كما يشير الحديث النبوي "تفترق أمـــتي عـــلى ثلاث وسبعين فرقة"، إلى إمكانية تفرع وتشعب الأمة الواحدة[3]. وهو أمر متضمن بدوره في الجذر اللغوي لكلمة أمة كطريق أعظم بجانبيه طرق أخرى. وفـــي ظل تعدد السمات المعبر عنها بلفظ الأمة شهد المعنى الاصطلاحي نوعاً من الاختلاف والتعارض –أحياناً– في تعريف المفهوم.

ففـــي حين أكد البعض على أهمية الأصل المشترك أو الوحدة العضوية كأساس لتعريف الأمـــة[4]، ذهب آخرون إلى أن العناصر الثقافية والاجتماعية وفي قلبها اللغة المشتركة

---

(١) انظر مع مراعاة اختلاف غاية كل من الكاتبين:

- د. محمد أحمد خلف الله: **مفاهيم قرآنية**، (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة عدد ٧٩ ، يوليو ١٩٨٤)، ص٧٢-٧٨

- د. فاروق حمادة: **بناء الأمة: بين الإسلام والفكر المعاصر** (الدار البيضاء: دار الثقافة: ١٩٨٦)، ص ص ٣٦: ٣٨. حيث أحصى الكاتبان عدد مرات الكلمة في القرآن ومعانيها ودلالات تلك المعاني من وجهة نظر كل منهما.

(٢) **المرجع السابق**، ص ٣٩

(٣) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

(٤) انظـــر: منصور صالح فاضل العواملة: سيادة الأمة وموقف الإسلام منها، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (كـــلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٨٤) ص ص ١٢٦: ١٢٧ حيث يستبعد الإقليم والاتفاق أو التوافق العام كركنين من أركان الأمة على اعتبار أنه لا علاقة بين الإقليم وطبيعة التجمع البشري من حيث قيامه حيث يرى أن الأرض مســرح لـــلحركة وليست قفصا للسكون، أما التوافق العام فإنه لا يتأتى إلا بعد قيام الأمة فعلا واقعا وليس قبل ذلك وعليه فلا يتصور أن يكون ركنا من أركان قيامها.

هـي الأسـاس فـي الـتعريف[1]، وفـي حين أكد البعض على أهمية عنصر الإقليم (المكـان)[2]، أكـد آخرون على التاريخ المشترك (الزمان) كأساس للتعريف[3]، وركز فـريق على البعد الديني كجوهر تكوين الأمة[4]، وقد عبر معجم المصطلحات السياسية عن ذلك الغموض وتلك الصعوبة في تعريف مفهوم الأمة حيث يشير إلى أنه:

"لا يوجـد تعريف فني للأمة، وإن كان أي تعريف إجرائي لها ينطوي على الإشارة إلى مجموعـة مـن الأفـراد يتبلور شعورها بالهوية المشتركة من جرّاء قدر من الاستمرارية التاريخية والتجانس الثقافي والارتباط الجغرافي بمكان بذاته"

ويسـتطرد التعريف: "ولعل مكمنُ الصعوبة في هذا التعريف، هو ما قد يرتبط بأي من المعاييـر السابقة (أو كلها) من ادعاءات مضللة، ذلك أن أمما كثيرة اكتمل وجودها على افـتقارها لمقومـات التجانس اللغوي، أو الديني، أو العرقي، أو التواصل الجغرافي، بل وعلى قيام صراع بين مختلف عناصرها حول هذه المقومات ذاتها أحياناً"[5].

وفـي ضوء تلك الصعوبات وانطلاقا من استقراء التعريفات المختلفة لمفهوم الأمة يمكـن القـول أن الأمة ظاهـرة اجتماعية تعبر عن جماعة تشترك في مركب من سمات جامعة(دين – عرق – لغة – تاريخ – ثقافة..) بصرف النظر عن وجود تلك الجماعة في إقليم واحد أو توزعها في أقاليم متعددة.

والواقـع أن مفهوم الأمة هو أكثر المفاهيم اقتراباً وتشابهاً مع مفهوم الإثنية حتى إنه يمكـن القول أن جوهر المفهومين واحد والاختلاف في الدرجة والنطاق. حيث أن مفهوم الإثنية أضيق نطاقاً من مفهوم الأمة، وإن حمل نفس خصائصه وسماته.وهو أمر تعرفه الظواهر الاجتماعية والطبيعية على السواء.

---

(١) د. محمود أبو العينين: **حق تقرير المصير . . . مرجع سبق ذكره**، ص١٨.

(٢) د.ناصيف نصار: **تصورات الامة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر** (بيروت: دار أمواج، الطبعة الثانية، ١٩٩٤)، ص ص ٤٢٧:٤٤٧

(٣) محمد عاطف غيث: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٩٩.

(٤) د. فاروق حمادة: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤٤-٤٨ ولمزيد انظر:
نصار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧-١٥٧.

(٥) د. علي الدين هلال – د. نيفين مسعد (محرران): **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨.

ثالثاً: مفهوم القومية Nationalism

ورد مفهـــوم القـــوم فـــي القرآن الكريم مرات عديدة وبمعان كثيرة[١]، إلا إنه على الصعيد اللغوي يمكن القول أن القومية مستمدة لغة من قَوْمُ وهم الجماعة من الناس تجمعهم جامعة يقومون لها وقوم الرجل: أقاربه عصبية ومن يكونون بمنزلتهم تبعا له. والقَوْمَةُ: النهضة. يقال قاموا قومة واحدة[٢].

والـــتمعن فـــي ذلـــك المعنى اللغوي يكشف عن سمتين أساسيتين في الجذر اللغوي للمفهوم السمة الأولى هي ارتباط القوم بالإقامة أي عنصر المكان، وارتباطها كذلك بالقيـــام أي الفعـــل والحـــركة من أجل هدف معين[٣]. وهما السمتان اللتان تميزان القومية عن غيرها من المفاهيم الأخرى على نحو ما سيتضح من التعريفات التالية الـــتي عرضـــت للمفهوم فبعيداً عن الخلط الذي وقعت فيه كثير من التعريفات بين الأمة والقومية يمكن القول بصحة ما ذهبت إليه بعض التعريفات التي تناولت مفهوم القومية من أنه يعني:

"عاطفة وأيديولوجية الارتباط بأرض معينة أو بوطن معين وبمصالح هذا الوطن أو تـــلك الأرض"[٤]، من معانيها أنها حركة سياسية تستهدف قيام كيان سياسي (دولة) يشـــمل أبناء الأمة التي تعبر عنها الحركة، عبر بث الوعي لدى أبناء الأمة بعناصر وحدتهم وتميزهم وحقهم في كيان سياسي مستقل"[٥].

وتكمـــن أهميـــة هـــذا التعريف، في أنه يكشف العلاقة بين القومية كحركة سياسية والأمـــة ككيـــان اجتماعي ، يمثل ركيزة قيام للقومية؛ كما يساعد على تفهم طبيعة اخـــتلاف الحـــركات القومية من زمن إلى آخر ومن مكان إلى آخر في ضوء فهم واقـــع العلاقـــة بيـــن الظاهرتين (الأمة، القومية) وعناصر كل منهما عبر الزمان والمكـــان؛ حيـــث أن الهوية القومية هوية نسبية وتاريخية يحققها أبناء القومية عن

---

(١) حول مفهوم القوم كما ورد في القرآن الكريم ودلالات ذلك انظر:

د. محمد أحمد خلف الله: مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٠: ٧٢، ص ص ٧٩-٨٦.

وانظر برؤية مغايرة د. فاروق حماده: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩-٤٦.

(٢)ابن منظور مرجع سبق ذكره, ج٥ ، ص ص ٣٧٨١:٣٧٨٧.وانظر أيضا: مجمع اللغة العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩٧: ٧٩٨

(٣) د. محمد أحمد خلف الله: مرجع سبق ذكره، ص ٧٩ وما بعدها.

(٤) د. علي الدين هلال – د. نيفين مسعد (محرران): مرجع سبق ذكره، ص ١٤٨

(٥) انظر محمود أبو العينين: حق تقرير المصير...، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢

طـريق تفاعلهم الجدلي مع معطيات الواقع والتاريخ،وليست إرثاً فطرياً غريزياً أو نفسياً لهذا الشعب أو ذاك[1].

ولما كانت الإثنية -كما سلف البيان- هي الخلية الحاملة لكافة سمات الأمة فانه من المتصـور أن تكـون القوميـة أحد غايات -وأدوات- بعض الجماعات الإثنية في تفاعلها مع الكيان السياسي الخاضعة له تلك الجماعات.

المبحث الثاني

أسس تصنيف الجماعات الإثنية

يمكـن النظر إلى الجماعات الإثنية من عدة زوايا عند محاولة تصنيفها[2]؛ في ظل تعـدد أسس تصنيف تلك الجماعات. فمن ناحية؛ يمكن النظر إلى الجماعات الإثنية نظرة وصفية؛ تعتمد على سمة أو أخرى للتمايز بين الجماعات، دون ما خوض في طـبيعة العلاقات بين هذه الجماعات؛ ومن ناحية ثانية فإنه يمكن الانطلاق من ذلك المـتغير الأخـيـر (طـبيعة العلاقـات بين الجماعات الإثنية) للتمييز بين أنماط المجتمعات التعددية.

---

(١) لمزيد انظر:

د. محمد السيد سعيد: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٤: ١٠٥.

د. نديم البيطار: "الهوية القومية والوحدة العربية" **مجلة الوحدة** (عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).

فريدريك هرتز: **القومية في التاريخ والسياسة**، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٨).

(٢) لعله من المناسب هنا التمييز بين الفئة الاجتماعية Social Category والجماعة الاجتماعية Social Group فالفـئة تشـير إلى جماعة من الأفراد يشتركون في خصائص معينة كأن يكونوا جميعا ذوي عيون زرقاء أو شعر أصفر أو يتشابهون في الوظيفة أو مستويات الدخل.... دون أن يعني ذلك بالضرورة وعي الأفراد بذلك. أما الجماعة الاجـتماعية فتشير إلى إدراك واع للروابط المشتركة وقبولهم لتلك الروابط وتمسكهم بها. على الرغم من أن أبناء الجماعة الاجتماعية قد لا يعرفون بعضهم معرفة شخصية مباشرة. ويلاحظ أن الفئة الاجتماعية يمكن أن تتحول إلى جماعة اجتماعية حال تعرض أفراد الفئة لمعاملة تمييزية (تفضيلية أو قهرية) بسبب الصفة التي يشتركون فيها حيث يولّد ذلك لديهم شعورا ووعيا بالوحدة. انظر:

Mare ,**Op.cit** ,.PP 6: 7 , The New Encyclopedia Britannica., Vol. 27 ,.**Op.cit** ,.PP: 357 H. S.Morris , " Ethnic Groups.," in David L. Sills (ed.,) **International Encyclopedia of the Social Sciences** (London : The Macmillan & Free Press , Vols. 13-14 , 1968). P 168.

وأخيراً، فإنه يمكن الاستناد إلى الغاية النهائية للجماعات الإثنية في إدارتها لعلاقاتها مع الجماعات الأخرى بالمجتمع؛ للتمييز بين هذه الجماعات وبعضها البعض. وفيما يلي سيتم تناول تلك الأسس المختلفة عبر ثلاثة مطالب على التفصيل التالي.

المطلب الأول: *تصنيف الجماعات الإثنية وفقا للسمات المميزة*

يرتكــز هــذا الاتجاه في تصنيف الجماعات الإثنية على سمة أو أخرى من السمات الــبيولوجية ؛ كالعــرق وصــلة الدم، أو الاجتماعية ؛ كاللغة والدين والثقافة؛ حيث يــؤدي الاعــتماد على أي من هذه السمات إلى شكل من أشكال توصيف الجماعات الإثنية بالمجتمع. مع ضرورة مراعاة أن الأخذ بإحداها لا ينفي وجود الأخرى.

أولاً: الســلالة أو العنصر: يعتمد هذا التصنيف على أساس التباين السلالي أو العنصري بين الجماعات التي يتكون منها المجتمع[١]. ويقوم على وجود اختلاف ظاهر في السمات والملامح الجسمانية بين أفراد المجتمع ويأتي لون البشرة في مقدمة السمات الــتي أعتمد عليها طويلاً في تصنيف الجماعات الإثنية، وهو التصنيف الذي كان يرتب آثاراً هامة في طبيعة العلاقات والممارسات الحياتية للأفراد[٢].

ويقوم هذا التصنيف على اعتقاد أن هناك نقاءً سلالياً بين الجماعات البشرية وداخل كل منها، والأهم من ذلك أن الاختلافات الجسدية الفيزيقية بين الأفراد –بحسب هذا الــنمط من أنماط التصنيف– تؤدي إلى اختلافات قيمية –غير مادية– تتعلق بدرجة نشــاط وانضــباط الجماعة، درجة ذكاء الأفراد وكفاءتهم، بل وطبيعتهم الأخلاقية ويرتــبط هــذا الــنمط مــن التصنيف أيضا باعتقاد الجماعات أو بالأحرى بعض الجماعــات بســموها عــلى غيرها من الجماعات، وهو الاعتقاد الذي عرفته كافة المجــتمعات البشــرية مــنذ القــدم[٣]. إلا إنه في العصر الحديث ارتبط ذلك النمط بظاهــرة التوســع الاستعماري الأوروبي؛ وإن لم يمنع ذلك من وجود الظاهرة في مجــتمعات أخرى، دون أن ترجع إلى الأثر الأوروبي؛ من ذلك ما يراه البعض في

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١

(٢) ر.د.ج. سيمونز : **لون البشرة وأثره في العلاقات الإنسانية**، ترجمة علي عزت الأنصاري (القاهرة : الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، سلسلة الألف كتاب، عدد ٥٢١، د. ت)

وانظر أيضا : بيتر فارب : **بنو الإنسان** ،ترجمة زهير الكرمي(الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٧، يوليو ١٩٨٣) ص ص ٢٢٦ : ٢٢٩

(٣) **المرجع السابق**، ص ص ٢٤٠–٢٤٣.

الـــنظام الطائفي بالهند، وكذا خبره مجتمع رواندا بوروندي؛ حيث كان يتم تصنيف الأفــراد فـــي هذا المجتمع إلى ثلاث مجموعات استناداً إلى سمات جسمانية. فهناك طــوال القامـــة ذوي الملامـــح السامية وهم والتوتسي ويشكلون ١٥% من السكان، وباعتــبارهم رعاة غزاة، استطاعوا بسط نفوذهم وهيمنتهم على الهوتو ذوي الثقافة الـــزراعية Horticulturists والذيـــن يتســـمون بالملامح الزنجية وقصر القامة، ويـــتراوح عددهم بين ٨٠-٨٥% من السكان أما الفئة الثالثة فهم أقزام التوا Twa ويبــلغ عـــدد أفـــرادها تقريـــباً ١% من إجمالي السكان وفي ظل ذلك سادت نظرة عنصرية من جانب التوتسي في علاقتهم بالجماعتين الأخرتين[١].

وعـــلى الـــرغم مـــن إدراج بعض الباحثين هذا النمط من أنماط التصنيف في إطار الحديـــث عن أنماط الجماعات الإثنية، فإنه تجدر الإشارة إلى أنه في ضوء ما سلف بيانـــه عند الحديث عن العلاقة بين الإثنية والعرقية واتساقاً معه، فإن هذا النمط من التصـــنيف القـــائم على أساس العرق أو السلالة يرتبط بالجماعات العرقية أكثر منه ارتباطاً بالجماعات الإثنية بالمعنى المعتمد في هذه الدراسة.

ثانيـــاً: اللغة والثقافة: يعتبر متغير اللغة والثقافة من أهم المتغيرات التي تستخدم فـــي تصنيف الجماعات الإثنية، اعتمادا على ما يتصف به ذلك المتغير من تفرد في ما يضـــفيه عـــلى أعضاء الجماعة الإثنية من تميّز في السلوك، وطريقة التفكير، والحياة؛ فاللغة ليست مجرد وسيلة للتخاطب مع الآخرين فحسب؛ بل هي أيضاً من أقوى عوامل نمـــو الشخصية الفردية والجماعية[٢]، على اعتبار أن اللغة وعاء للثقافة، ونمط للتفكير، ومخـــزن للتراث؛ على نحو يمكن معه القول -بدرجة من الصحة- أن من يتكلمون لغة واحـــدة أصـــلية يشتركون في المواريث الثقافية والحضارية التي تحملها تلك اللغة التي يطلق عليها في كثير من الأحيان "لغة الأم" أو "لسان الأم": Mother Tongue تمييزاً لهـــا عـــن اللغات الأخرى التي يمكن اكتسابها في مراحل عمريه تالية. فلغة الأم تمثل دعامـــة أساسية في تنشئة أعضاء الجماعة الإثنية وتعكس نسق القيم والمعايير، وقواعد السـلوك السـائدة في الجماعة؛ وهو الأمر الذي يختلف من نظام لغوي إلى آخر على تفاوت في حجم وطبيعة ذلك التفاوت[٣].

---

(١)The New Encyclopedia Britannica., Vol. 27 **Op.cit** , PP: 337-338 .

(٢) د. سـعد الدين ابراهيم: مـرجع سبق ذكره، ص ٣٢ وانظر أيضا. هرتز : مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٢ : ٩٣ د. محمد عبد الغني سعودي: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٣١ : ١٣٢.

(٣) د. سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

وتمـــوج قارة أفريقيا على سيل المثال، بالعديد من الجماعات الإثنية التي تتحدث لغة مستقلة حتى داخل المجتمع الواحد[1]. من ذلك على سبيل المثال وليس الحصر؛ في الشمال نجد اللغة العربية والبربرية في الجزائر والمغرب، وفي الغرب نجد الهوسا والفولانـــي واليوروبـــا والإيـــبو كجماعات لغوية في نيجيريا. وفي الوسط نجد في الكـــنغو الديموقـــراطية تنتشـــر لغات الكيكونجو، والكينجاو، والليـنجالا، والتشيلوبا، والســـواحيلية...، وفـــي الشرق نجد أن كينيا تنتشر بها لغات السواحيلية، الكيكويو، الكامـــبا، الـــلود، الناندي، وأخيراً في الجنوب نجد في زامبيا لغات التونجا، اللوندا، اللوفالي، البمبا، اللوزي.

وتنقســـم معظم هذه اللغات إلى العشرات من اللهجات الأمر الذي دفع في الكثير من الأحيـــان إلى تبـــني لغـــة المســـتعمر السابق للدولة كأداة للتواصل والتعارف بين الجماعات الإثنية داخل المجتمعات الإفريقية[2].

وتجـــدر الإشارة إلى وعي القوى الاستعمارية بالمضمون الحضاري للغة؛ وانطلاقاً مـــن هـــذا الوعـــي كان إصرار البعثات التبشيرية العاملة في تنجانيقا -أثناء الحقبة الاســـتعمارية- عـــلى عدم استخدام اللغة السواحيلية في المدارس؛ على أساس أنها تحـــض عـــلى نشر القيم الإسلامية. وهو ذات المغزى الذي قصدت إليه جهود تلك البعـــثات في تغيير مضمون اللغة السواحيلية بهدف محو التأثيرات العربية والمفاهيم الديـــنية الإســـلامية مـــنها. وقد عبر أحد رجال الدين المسيحي في أوغندا عن ذلك المعـــنى صـــراحة عندما أشار إلى إنه رغم إيمانه بضرورة وجود لغة واحدة تجمع شعوب إفريقيا الوسطى، فإنه يصر على ألا تكون تلك اللغة هي السواحيلية ويفضل أن تكـــون الإنجليزية ذلك أن الأولى -من وجهة نظره- تعني الإسلام والثانية تعني الإنجيل والمسيحية[3].

ثالـــثاً: الدين والطائفة (المذهب): يعتـــبر الدين أحد المتغيرات الرئيسة في الاجتماع البشري، حتى أن بعض الفلاسفة جعل من الدين متغيراً فارقاً بين الإنسان

---

(١) في عام ١٩٦٩ بلغ عدد اللغات المستعملة في إذاعة أوغندا ثماني عشر لغة وقد عرفت ذلك التعدد أيضا العديد من بلدان القارة. انظر : د. سعودي : **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧، ص ص ١٤٠ :١٤٢.

(٢) لمزيد انظر: د. حمدي عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٦٩-٧٤.

وانظر كذلك: د. سعودي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٣٧-١٤٢.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٤ : ٣٥ وحول إشكالية اللغة والخصوصية الثقافية انظر امباي لوبشير: **قضايا اللغة والدين في الأدب الإفريقي** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٧)، ص ص ٢٠ : ٢٢.

وما عداه من الكائنات، فالإنسان عند هيجل " حيوان متدين " لأن الإنسان وحده هو الـــذي يمكـــن أن يكـــون له دين؛ في حين تفتقر الحيوانات إلى الدين قدر افتقارها للقانون وللأخلاق[1].

ويـــبرز الدين كأحد معايير التباين بين الجماعات في المجتمعات المتعددة الأديان؛ فـــالذين ينتمون إلى دين واحد، أو مذهب واحد، داخل نفس الدين، يعتبرون أنفسهم متفردين في مقابل الآخرين الذين ينتمون إلى دين آخر أو مذهب آخر. وينطبق ذلك على الأديان السماوية وعلى المعتقدات غير السماوية[2].

ويذهـــب أميـــل دوركايم إلى أن ثمة علاقة تعاضد وتساند بين الجماعة الإثنية وبين (الديـــن)، حيث يؤكد على أن الجماعة الاجتماعية هي المسئولة عن تكوين (الدين) والأخـــلاق والتعـــبير عـــن ذلك، فالدين -من وجهة نظره- خاص بجماعة معينة وعـــندما تـــتغير هـــذه الجماعة يتغير (الدين) أيضاً[3]. ولكن من ناحية أخرى، فإن دوركـــايم يـــرى أن الديـــن يسند ويدعم البناء الاجتماعي للجماعة عن طريق منع الانحـــراف وتحديـــد مجريات التغيير، وكذلك بإعطاء سلطة مطلقة ومقدسة للقواعد والقيـــم الثابـــتة للجماعة. فالدين سواء بطريقة ظاهرة أو مستترة يستخدم من جانب الجماعـــة الإثـــنية لإضـــفاء صفة التقديس أو التميز على أعضائها. ومن هنا تبرز عمـــلية التســـاند بين الدين والمجتمع؛ حيث يعمل المجتمع على الحفاظ على الدين واســـتمراره، ويعمل الدين على تعضيد المجتمع[4]. ولعل من أمثلة ذلك دور الكهنة في تجسيد وحدة وتضامن جماعة النوير في جنوب السودان في مواجهة غيرها من الجماعات لا سيما الدنكا[5].

---

(١) جفري بارندر (محرر) : **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة د. إمام عبد الفتاح إمام (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٧٣، مايو ١٩٩٣)، ص ٧

(٢) د. سعد الدين إبراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٣٠.

(٣) يجدر التنويه إلى أن مقام الحديث يتعلق بالديانات أو بالأحرى الطقوس الشعائرية المقدسة لدى الشعوب البدائية ولا يتعلق بحال بالديانات السماوية المنزلة من الله سبحانه. وان لم يمنع ذلك من القول بصحة الشق الثاني من نظرة دوركايم حول دعم الدين لوجود الجماعة الإثنية.

(٤) د. محمد أحمد بيومي : **علم الاجتماع الديني** (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١) : ص ص ١٠٥-١٠٦.

(٥) د. محمـــد عـــبده محجـــوب : **الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨١)، ص ص ٢٩٢ : ٢٩٣.

ويندر أن يوجد تجانس ديني تام في أي من المجتمعات البشرية المكونة من عدة جماعات، فالغالب أنه توجد جماعة دينية رئيسية ينتمي إليها القطاع الغالب في المجتمع وإلى جوارها جماعة أو أكثر ينتمي أبناؤها لديانة أو مذهب آخر، ويمكن تصور عدة أنماط لمثل هذه الجماعات بحسب النظر إلى حجم الجماعة الدينية، وعدد الجماعات الدينية الموجودة بالمجتمع، كما يشير بعض الباحثين إلى اختلاف وظائف الدين بحسب طبيعة المجتمع ودرجة تطوره وطبيعة هيكله[١].

وتزخر قارة إفريقيا بالعديد من الأمثلة على التنوع الديني داخل دولها المختلفة، ويشير أحد الباحثين إلى أن الأديان التقليدية (غير السماوية) في أفريقيا ذات طابع محلي، وأشبه بالجزر المعزولة، أي أنها لا تمتلك أي فاعلية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها وهي في مجملها – لا تسعى إلى تجاوز جماعاتها والانتشار على المستوى الوطني أو القاري. الأمر الذي يدعم إمكانية استخدام ذلك المعيار في تصنيف الجماعات الإثنية بدرجة عالية من الدقة. ويفسر من جانب آخر أسباب عدم انتشار الحروب الدينية في القارة الأفريقية قبل مجيء الإسلام والمسيحية إلى القارة على الرغم من قيام بعض الممالك الأفريقية – كمملكة الموسي في بوركينا فاسو الحالية، والأشانتي في غانا، ومملكة داهومي (بنين) على أساس الأديان التقليدية. حيث لم تسع أي من الجماعات إلى فرض ديانتها على الجماعات الأخرى في ظل اعتبار العقيدة الدينية مناط تميز الجماعة الإثنية[٢].

ويؤكد ما سبق مقولة أن التنوع الديني في المجتمع لا يكتسب أهمية سياسية إلا إذا ترتب عليه تنافس أو تنازع أو صراع في مجالات القيم أو الثروة أو السلطة، عبر استخدام المشاعر الدينية كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية قد لا تمت بصلة للدين[٣].

المطلب الثاني: *تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً لطبيعة العلاقات*

يقوم هذا التصنيف ليس على تباين المتغير الهيكلي الذي تنقسم على أساسه الجماعات الإثنية ولكن على أساس طبيعة العلاقات السائدة بين هذه الجماعات والقواعد التي تحكمها.

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٤.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٧-٣٨.

(٣) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٣ : ٣٤.

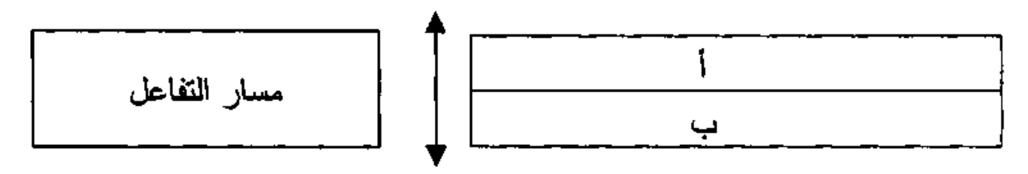
أولاً: العلاقات التراتبية وغير التراتبية

يميــز أنصـــار هــذا الأساس في التصنيف بين نمطين من أنماط الجماعات الإثنية التراتــبية: Ranked Ethnic Groups والجماعــات الإثــنية غيــر التراتــبية Unranked Ethnic Groups ويقوم هذا التقسيم على أساس مدى هرمية العلاقة بيــن الجماعــات القائمة داخل المجتمع، ففي حال وجود جماعة إثنية تتمتع بمركز اجــتماعي تستحوذ فيه على القوة، والثروة، والهيبة بدرجة أعلى من الجماعة التالية لها في إطار نسق هرمي للعلاقة فإنه يمكن الحديث عن مجتمع تراتبي العلاقة(١).

ويتســم الــنمط التراتبي للجماعات الإثنية بوجود تقسيم رأسي Vertical للسلطة السياسية والمكانة الاجتماعية على نحو يجعل مسائل مثل الهيمنة السياسية والحراك الاجــتماعي رهينة بمعايير إثنية أو عرقية كاللغة، الدين، اللون، أو الانتماء الإقليمي لــلجماعة... كما تتسم المجتمعات التراتبية بوجود جماعة سائدة Superordinate وجماعة مسودة أو خاضعة Subordinate.

فالعلاقــات بين الجماعات المكونة لهذا النمط من المجتمعات إنما هي صدى للواقع الإثــني وتجســيد له(٢). ويوضــح الشكل رقم (١) طبيعة تركيب المجتمع التراتبي وطبيعة العلاقة بين الجماعات المكونة له.

شكل رقم (١) هيكل المجتمع التراتبي(٣)



فالشكل المبسط رقم (١) ينطلق من افتراض أن المجتمع المعني مكون من جماعتين إثنيــتين مــتمايزتين همــا الجماعة (أ) والجماعة (ب) ويشير كذلك إلى أن التدرج

---

(١)T David Mason ,"Ethnicity and Politics"., in Mary Hawkesworth and Murice Kogan (eds)., **Encyclopedia Of Government And Politics:** Vol. 2 (London:Routledge,1992), P. 577 .

(٢)**Ibid.**,P. 575

(٣) نقلا عن:

Donald L. Horowitz, **Ethnic Groups in Conflict** (Berkeley: University of California Press., 1985). P22

الاجتماعي[١] Social Stratification في المجتمعات التراتبية يترادف مع الانتماء الإثني، وتتقيد عملية الحراك الاجتماعي بين الجماعتين المكونتين للمجتمع بذلك الانتماء. كما يتسم ذلك النمط من المجتمعات بتطابق الوضع السياسي،الاقتصادي والاجتماعي مع الوضع الإثني على نحو يعني أن أعضاء الجماعة (ب)في المثال موضع البيان سيكونون في وضع التبعية على كافة المستويات (سياسياً، اقتصاديا، اجتماعيا)[٢] ؛وذلك على خلاف الحال في المجتمعات غير التراتبية على نحو ما سيرد البيان؛ ويرى البعض أن هذا النمط التراتبي للعلاقات بين الجماعات الإثنية يزخر بمظاهر النمط الطائفي للعلاقات[٣].

---

(١) يشير اصطلاح التدرج الاجتماعي إلى العملية التي يتم بها تقسيم الناس إلى شرائح وطبقات من حيث الدخل أو الثقافة أو الحسب والنسب أو النفوذ وما يتبع ذلك من تقدير واحترام أو ازدراء واحتقار الناس لبعضهم البعض د. أحمد زكي بدوي : مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٧ ومن الناحية التاريخية تعتبر المدرسة الماركسية الأكثر اهتماما بدراسة التدرج الاجتماعي عبر متغيرات القوة، والهيبة، والدخل، فرص الحياة، الوعي الطبقي أو الشعور بالعداء تجاه الطبقات وبعضها البعض، والتي تعتبره المدرسة الماركسية عاملاً رئيسيا في دراسة التدرج وذلك كله في ضوء تحديد ملكية أدوات الإنتاج. وعلى العكس من المدرسة الماركسية ذهب ماكس فيبر إلى ضرورة الفصل بين القوة الاقتصادية التي تعبر عن الوضع في السوق وأساليب وأشكال القوة الأخرى وبخاصة القوة السياسية والهيبة، فالطبقات (التي تتحدد بناء على آليات السوق ووضعه) والأحزاب السياسية (هي تعبر عن الجماعات التي تسعى للسيطرة على مراكز القوة) وجماعات المكانة (وهي الجماعات ذات الهيبة وأسلوب حياة مشتركة) مرتبطة ببعضها البعض لكن درجة الارتباط من وجهة نظر فيبر مسألة تعتمد على البحث الإمبريقي والعلاقات السببية والسياق التاريخي.ويمكن التمييز بين أنساق التدرج الاجتماعي وفقا لدرجة انفتاح أو انغلاق النسق (طبقة- طائفة)، ومعايير الترتيب والتدرج (الثروة – القرابة)،وأسلوب الالتحاق (التوريث-الإنجاز)،ودرجة العداء بين الطبقات. د.محمد عاطف غيث: مرجع سبق ذكره،ص ص٤٧٥:٤٧٤.

(٢)Donald Horowitz , "Three Dimensions of Ethnic Politics." in **World Politics** (Vol. 23 No. 1 , Jan1971) , PP: 233 : 234

The New Encyclopedia Britannica .**Op.cit** ,.PP: 259-260 .

(٣) يشير هذا النمط بصفة أساسية إلى شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي يوجد بالهند ويعتمد في الأصل على معتقدات دينية تتمثل في تفوق وسيادة الطبقة العليا (البراهما) والترتيب الجامد القائم على المولد والوراثة. ويمكن أن يطلق هذا المصطلح على أي نسق ثابت للتدرج يقوم على الوراثة. وقد رصد الباحثون عدة خصائص للنمط الطائفي للعلاقات تتمثل في:

- انقسام المجتمع إلى جماعات متميزة تتحدد العضوية فيها عن طريق الميلاد.
- وجود تسلسل قائم وفق إطار اجتماعي معين.
- تحديد العلاقات على أساس معتقدات دينية معينة. وجود حقوق مدنية وامتيازات تتفاوت بتفاوت مكانة هذه الجماعات في نسق التسلسل.
- وجود قيود مفروضة على مزاولة المهن.
- الزواج الداخلي.

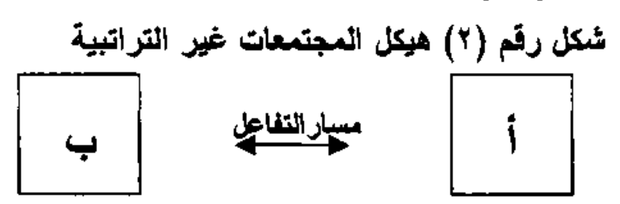
أنظر د. محمد عاطف غيث : مرجع سبق ذكره، ص ٤٨. ولمزيد من أمثلة التراتب الاجتماعي.

أنظر د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥ : ٣٧

ويعتــبر الــنظام التراتــبي للعلاقات بين البيض والعبيد السود، الذي عرفته بعض الولايــات الأمــريكية؛ لاســيما (هامبشير الغربية)، نموذجاً على العلاقات التراتبية الإثــنية. وعلى الساحة الإفريقية، فإن النموذج الواضح على هذا النمط من العلاقات هــو نموذج الهوتو والتوتسي في بوروندي، والأوسو Osu والايبو في نيجيريا[١]. حيث سيطر التوتسي والإيبو على الهوتو والأوسو على التوالي.

وعــلى الجــانب الآخــر، فــإن النظم غير التراتبية أو الأفقية تعني وجود هياكل لجماعــات إثــنية متوازية لكل منها معاييره للتصنيف أو الترتيب. وعلى الرغم من وجود مشاعر السمو والتميز لدى كل جماعة من تلك الجماعات، فإن الجماعات في علاقاتهــا مــع بعضها البعض لا تشكل علاقات تراتبية حيث تتم تلك العلاقات عبر خطوط الجماعات المتوازية وليس على أسس رأسية[٢]. ويعبر الشكل رقم (٢) عن طبيعة هيكل المجتمعات غير التراتبية

شكل رقم (٢) هيكل المجتمعات غير التراتبية



والواقــع أنه على الصعيد العملي، يصعب وجود أي من النمطين في صورة مطلقة؛ ذلك أنه غالباً ما يختلط النمطان في الممارسة[٣] فالتفاعلات المستمرة بين الجماعات الإثنية في المجتمعات غير التراتبية يمكن أن تسفر عن علاقات تراتبية (رأسية) بين الأفــراد الأعضــاء فــي الجماعات المتوازية. من ذلك مثلاً تصور أن التجار من الجماعــة (أ) فــي الــنموذج ســالف الذكــر يمكن أن يخضعوا أو يدينو بالتبعية للأرستقراطية من أعضاء الجماعة (ب)، في ذات الوقت الذي يخضع فيه الخدم في المجموعة (ب) لنفس التجار من المجموعة (أ) أكثر من ذلك فإن أنماط اكتساب تلك الأدوار والتجنيد لها يمكن أن تتغير[٤].

---

(١), Horowitz, Ethnic Groups,.... , **Op.cit.,** PP: 22-23

(٢)**Idem** .

(٣)Horowitz, Three Dimensions..., **Op. cit.,** PP 233-234

(٤)**Ibid** ,.P:25

فالقول بأن الجماعات غير التراتبية (الأفقية) تتسم بوجود مراكز متناظرة فيما بينها لا يعني بالضرورة تطابق الهرم الاجتماعي لدى هذه الجماعات ؛ أو أن الأدوار تؤدي بنفس الطريقة وعن طريق أعضاء الجماعة نفسها. فالمشاهد هو أن الجماعات غير التراتبية تتمايز فيما بينها من حيث حجم النخبة في كل منها وطبيعتها. كما أنها تتمايز من حيث مدى انفتاحها على الجماعات الأخرى وقبولها قيام أعضاء تلك الجماعات بأداء وظائف معينة داخل الجماعة. حاصل القول أن الجماعات غير التراتبية تفترض -واقعياً- وجود قدر من التراتبية (العلاقات الرأسية) بين أفراد الجماعات المختلفة؛ رغم الاستقلالية المفترضة بين هذه الجماعات[١].

وفي المقابل، فإن الجماعات التراتبية (الرأسية) يمكن أن تشهد تنامي الوعي؛ بفعل انتشار التعليم بين الجماعات الخاضعة؛ على نحو يسفر عن نشأة نخبة تتحدى القواعد التصنيفية التراتبية مطالبة بتعديلها أو إزالتها. والاندماج الوظيفي للجماغات التراتبية – كما يبين من العرض- أقوى منه في المجتمعات غير التراتبية، ومع ذلك فإنه حتى في ظل المجتمعات التراتبية يظل هناك قدر من حرية الحركة والاستقلال للجماعة الإثنية[٢].

ورغم الغموض الذي يعتري التفرقة بين الجماعات التراتبية؛ والجماعات غير التراتبية من جرّاء التداخل بينهما في أرض الواقع، فإن ذلك لا يمنع من القول أنه يمكن تصنيف كل الجماعات الإثنية تقريباً عبر متصل الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية وذلك وفق السمات الغالبة على كل جماعة.

ثانياً: المعايير الفارقة في طبيعة العلاقة

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه يمكن التمييز بين الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية عبر مجموعة من السمات يتم تقصيها لدى كل جماعة. وأحد المفاتيح الرئيسة في التفرقة بين الجماعتين هو **مدى وجود نخبة معترف بها لدى الجماعات الأخرى**. ففي المجتمع النيجيري على سبيل المثال نجد أن الجماعات الثلاث المكونة للمجتمع تتسم بوجود نخب خاصة بكل جماعة (الهوسا -اليوروبا -الأيبو.)على

---

(١)Horowitz , Ethnic Groups ..... , **Op.cit.**, PP: 24-28

(٢)**Ibid** ,PP 32 : 34 وانظر: David Mason , **Op.cit**, PP: 575-576

وحول نفس الفكرة انظر : سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ .

اختلاف نصيب كل منها من حيث طبيعة النخبة (سياسية، اقتصادية، ثقافية، بيروقراطية) ففي هذه الحالة يقال أن المجتمع غير تراتبي.

وعلى الجانب الآخر، فإن المجتمع التراتبي يتسم باستحالة الاعتراف بالطبقة العليا داخل الجماعة الخاضعة كأعضاء شرعيين في النخبة، وإن لم ينف ذلك اعتراف أعضاء الجماعة الخاضعة بأعضاء الطبقة العليا لجماعتهم كنخبة؛ إلا أن ذلك لا يتعدى حدود الجماعة إلى غيرها من الجماعات. ويرتبط بذلك تحفظ آخر بشأن الجماعة المهيمنة داخل المجتمع التراتبي مؤداه أنه لا يمكن القول أن جميع أعضاء الجماعة المهيمنة من الطبقة العليا بالمجتمع. وهنا يتضح الفارق بين النمط المثالي لتقسيم الجماعات وبين معطيات الواقع. ففي الشكل (١) سالف البيان تم وضع أعضاء الجماعة (أ) داخل فئة واحدة في حين أن ذلك واقعياً غير ممكن حيث يشهد الواقع بعض التمايزات بين وضع الجماعة ووضع أعضائها كأفراد، وخاصة فيما يتصل بالجماعات المهيمنة[١]. ويحمل التمايز بين وضع الجماعة ووضع أعضائها، أو بعض أعضائها تهديداً لنظام الجماعة سواء التراتبية أو غير التراتبية. فالأفراد ذوي المكانة المتدنية من أعضاء الجماعة المهيمنة يشكلون تهديداً ونقضاً لفكرة سمو الجماعة، في ذات الوقت فإن تنامي حجم النخبة من أبناء الجماعة الخاضعة يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى تنامي طموحات الجماعة إلى الحراك ونيل الاعتراف حتى وان أدى ذلك إلى تغيير الهياكل القائمة[٢].

ومن المعايير أيضاً **مدى استقلال الجماعة الإثنية في اختيار قادتها**، حيث تعتبر الجماعات غير التراتبية أكثر استقلالية في اختيار قادتها عن المجتمعات التراتبية التي يجب أن تحظى فيها قيادة الجماعات الخاضعة ليس فقط بالنفوذ والاحترام بين أبناء الجماعة وإنما الأهم أن تحظى بموافقة الجماعة المهيمنة التي تستطيع – عادة – منع القيادات غير المقبولة من تولى مناصبها، لذا فإن الافتقار إلى استقلال القيادة أحد المؤشرات الهامة على الخضوع والتبعية الإثنية[٣].

وعلى الرغم من أنه في المجتمعات غير التراتبية قد تضطر الجماعات المتناظرة إلى الدخول في مساومات عبر إثنية عند اختيار قيادات الجماعة، فإن هذه الجماعات تحظى باستقلال نسبي في اختيار قادتها؛ لذلك فإنه كثيراً ما تكون معايير اختيار القيادات داخل

---

(١)Horowitz , Ethnic Groups ……. , **Op.cit.,** P: 25

(٢)**Ibid** ,P 26

(٣)**Idem.**

كــل جماعـــة مـــن الجماعـــات غير التراتبية مختلفة في مكوناتها عن معايير الجماعة الأخـــرى فيمـــا يتعـــلق بالخـــلفية الاجتماعية، ومستوى التعليم، الشخصية والعلاقة مع اتـــباعهم، الأمر الذي يؤدي إلى بعض الصعوبات في التعامل بين هذه القيادات والنخب حال اضطرارها للتفاعل مع بعضها البعض عبر أطر تنظيمية[1].

المعيـــار الثالث من معايير التمييز بين الجماعات التراتبية والجماعات غير التراتبية هـــو معيـــار اجتماعي نفسي يرتبط **بنظرة الجماعات الإثنية لبعضها البعض**. ففي الـــنظم التراتـــبية يلاحظ وجود طقوس ومعايير اجتماعية للتعبير عن العلاقات بين الجماعـــات وبعضـــها البعض، من ذلك مثلا وضع قيود فيما يتصل بالزي، والأكل المشـــترك، المعاشرة، الزواج، المصافحة؛ أي الاتصال الاجتماعي بصفة عامة. من الأمثـــلة عـــلى ذلـــك وضع السود في المجتمع الأمريكي وجنوب أفريقيا. ولا تخلو المجـــتمعات الأخـــرى من أنماط مشابهة حيث يشير إلى أنه في بعض المجتمعات كالهـــند ينظر لأبناء الطوائف الدنيا على أنهم رجس ودناسة فلا يسمح لهم بملامسة مـــن هـــم أرقى مكانـــه (كما هو الحارث في الهند بالنسبة لطبقة المنبوذين)، وفي أوغندا لا يسمح للجماعات الدنيا بتناول الطعام داخل منازل الجماعة المهيمنة[2].

وفـــي المقـــابل فـــإن النظم غير التراتبية للجماعات، على الرغم من اشتمالها على جماعات تعتقد كل منها بسموها على ما عداها من جماعات – فإن ذلك لا يمنع من اعتراف كل جماعة بقدر من التميز والسمو لغيرها من الجماعات الموازية، فجماعة الكـــانوري فـــي نيجيريا على سبيل المثال ينظرون إلى الإيبو على أنهم " مُنفرين، غير أمناء، حقراء. . ." ومع ذلك فإنهم يظهرون تقديرهم لمستوى "الإيبو" التعليمي والوظيفي ومستويات معيشتهم المرتفعة[3] فالصور النمطية: Stereotypes تعكس تقييماً مختلطاً يجمع بين الازدراء والإعجاب[4].

---

(١)**Idem**.

(٢)**Ibid ,p26** وانظر أيضا: Horowitz, Three Dimensions.., **OP. cit,** p. 234
بيتر فار: **مرجع سبق ذكره**، ٣٦٣ : ٣٦٩

(٣)Horowitz, Ethnic Groups… .**Op.cit.**, pp 27 : 28

(٤) يقصد بالصور النمطية : Stereo type مجموعة من التعميمات المتحيزة والمبالغ فيها عن جماعة أو فريق من الناس، ويأخذ ذلك شكل فكره ثابتة يصعب تغييرها حتى وان توافرت الأدلة على عدم صحتها، ويستمد الفرد معتقداته وصوره النمطية من الجماعة المرجعية التي ينتمي إليها. انظر د. أحمد زكي بدوي : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤١٠
وحول اثر الصورة النمطية على العلاقات الإثنية انظر:
Louk Hagendooln, "Ethnic Categorization and Out Group Exclusion: Cultural Values and Social Stereotypes in the Construction of Ethnic Hierarchies, in **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 16, No. 1, Jan., 1993).

وهـــو ما يختلف عن طبيعة التقييم في المجتمعات التراتبية التي تشهد إنكاراً شبه تام لجدارة الجماعات الخاضعة وأحياناً إنكاراً لإنسانيتهم.

ويرتـــبط بالمعيـــار سالف البيان عنصر آخر يتعلق بمدى التوافق العام في القيم بين الجماعـــات حيـــث تكشف الجماعات التراتبية عن درجة أكبر من التوافق العام بين الجماعات المهيمنة والجماعات الخاضعة فيما يتعلق بالأهلية والحقوق والالتزامات؛ وهـــو مـــا يـــتيح إمكانيـــة التنبؤ بسلوك أي من الجماعتين. وهو ما لا يتوافر في المجـــتمعات غير التراتبية حيث لا يمكن الحديث عن توافق عام بين الجماعات في ظل سؤ الإدراك وسوء الفهم المتـــبادل بينهما[١].

المعيـــار الـــرابع مـــن معايير التمييز بين الجماعات التراتبية وغير التراتبية يمكن تسميته المعيار التاريخي **ويتعلق بطبيعة نشأة كل جماعة** حيث تشير الدراسات إلى أن النظم التراتبية للجماعات الإثنية تنشأ غالباً من عمليات غزو واستيلاء مكتملة أو ما يتشابه معها من عمليات تاريخية. من ذلك مثلا النظام الإثني التراتبي في كل من روانـــدا وجنوب إفريقيا (قبل التحول)، والذي يرجع إلى عوامل الغزو والاستيلاء، والمجتمع الزنجي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ والذي جاء نتاج ما يوازي الغزو للأفارقـــة وهـــو الـــنقل الإجـــباري للأفارقة إلى العالم الجديد. أما المجتمعات غير التراتـــبية فيـــرجع وجودها إلى عوامل غزو واستيلاء غير مكتملة أسفرت عن قيام جماعـــات مـــتوازية داخـــل المجتمع الواحد من ذلك مثلا الحال في نيجيريا وعدم اكتمال الفتح الهوساوي للمناطق الجنوبية في البلاد – كما يتوازى مع ذلك الهجرات الجماعيـــة تحت وطأة الظروف الطبيعية والاقتصادية والتي تؤدي إلى نقل جماعات بأكملها إلى مجتمعات أخرى[٢].

المطلب الثالث: *تصنيف الجماعات الإثنية وفقاً لغاياتها* [٣]

ينطـــلق ذلـــك التصـــنيف من الغاية التي تستهدفها الجماعة الإثنية في علاقتها مع الجماعات الإثنية الأخرى التي تحيا معها داخل الوحدة السياسية التي تجمعهم. وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين عدة أشكال للجماعات.

---

(١)Horowitz , Ethnic Groups…. **Op. cit.,** P.575, David Mason, **Op.cit** ,.P 28

(٢)**Ibid** ,.PP 29 : 30

Horowitz , Three Dimensions ………… **Op.cit.,** PP: 235 : 236.

(٣) تـــم الاعتماد بصفة اساسية في هذا التصنيف على د. سعد الدين ابراهيم: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ٣٧ :٤٢ مع مراعاة أنه قد اختار لهذا التصنيف عنوان " التصنيف الحركي للجماعات الإثنية . . . " وقسم الفئات الداخلة فيه إلى حركات انصهارية، حركات اندماجية حركات تعددية، حركات استعلائية، حركات انفصالية.٠٠٠ ". والواقع أن اســـتخدام تعـــبير الحـــركة يتضمن قدراً من الحكم القيمي الذي يوحي بالعمد والتنظيم المؤسسي والتدافع أو الكفاح والصـــراع وهـــو أمـــر غير صحيح على إطلاقه بالنسبة للجماعات سالفة البيان لذا فضلنا استبدال كلمة الجماعات بالحركات على نحو ما هو مثبت بالمتن.

أولاً: الجماعة الإنصهارية

ويقصد بها تلك الجماعة التي تسعى إلى التخلي عن سماتها المميزة لها عن الجماعة المهيمنة، وتعمل على تبني الخصائص الهيكلية للجماعة المهيمنة، أو لجماعة إثنية أخرى تعتبرها الجماعة المنصهرة أعلى مكانة في المجتمع، وكثيراً ما تتم هذه العملية عبر فترة زمنية طويلة وبصورة تلقائية وتدريجية.

وتجدر الإشارة، إلى إنه يندر أن تتم عملية الانصهار بصورة كاملة على نحو يسفر عن اندثار كافة سمات الجماعة المنصهرة. ذلك أنه كثيراً ما تنتقل بعض تلك السمات إلى الجماعة السائدة[١].

والعلة في سعي الجماعة للانصهار في غيرها إنما تنبع من إحساس الجماعة أن سمة ما أو عدة سمات تحد من مكانتها الاجتماعية (بالمعنى الواسع) مقارنة بغيرها الأمر الذي يدفعها نحو التخلي عن تلك السمات.

ثانياً: الجماعة الاندماجية

وتتسم تلك الجماعة الاندماجية بأنها لا تشعر بالدونية تجاه غيرها من الجماعات في ظل تقارب الجماعات في المجتمع في السلطة والمكانة وذلك على عكس الحال بالنسبة للجماعة الانصهارية. ومن أهم آليات الاندماج بين الجماعات الإثنية هو التزاوج بين أفراد الجماعات الإثنية في نفس المجتمع. وقد تكون دوافع ومبررات الاندماج التكاملي هي المصالح المشتركة، أو الإحساس بمخاطر مشتركة، أو دعوة دينية أو أيديولوجية مشتركة[٢]، وقد تكون نتاج قهر خارجي على نحو ما تشهد الخبرة الاستعمارية الأوروبية لإفريقيا[٣].

والملاحظ إنه في حين تؤدي العملية الانصهارية إلى ذوبان الجماعة المنصهرة في داخل الجماعة السائدة التي لا تفقد أيا من خصائصها المميزة، فإن العملية الاندماجية غالباً ما تسفر عن قيام كيان اجتماعي جديد يحمل سمات مشتركة للجماعات الداخلة في هذه العملية[٤].

---

(١) **المرجع السابق،** ص ٣٨

(٢) **المرجع السابق،** ص ص ٣٨ : ٣٩

(٣) د. إبراهيم نصر الدين : "إشكالية الدولة في أفريقيا "،. **بحث مقدم إلى ندوة إفريقيا اليوم : قضايا داخلية وخارجية** (القاهرة : المركز الفرنسي للثقافة والتعاون ومركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فبراير ٢٠٠٠)، ص ١٢.

(٤) سعد الدين إبراهيم: **مرجع سبق ذكره،** ص ٣٨

ويمكن القول أن معظم المساعي الاندماجية من هذا النوع غالبا ما تعاني من عيب جوهري يؤدي إلى تعثرها – وهو استغلال إحدى الجماعات الإثنية ذلك المدخل الاندماجي لفرض نموذج يوحي للآخرين أن ثمة سعياً من جانب تلك الجماعة لاستيعاب الجماعات الأخرى داخلها بدلاً من الانصهار المشترك لصالح الكيان الجديد، وهو ما يؤدي إلى تمرد تلك الجماعات على مساعي الهيمنة تلك[1].

ثالثاً: الجماعة المنادية بالتعددية

وتهدف هذه الجماعة إلى الاحتفاظ بخصوصيتها الإثنية داخل المجتمع متعدد الإثنيات مع المطالبة بالمساواة بين الجماعات المختلفة في الحقوق والواجبات السياسية والمدنية. دون أن يسفر ذلك بحال عن تخلي أي جماعة عن خصوصيتها[2].

وتنطلق الجماعات الإثنية –المطالبة بالتعددية– من إدراك أن البديل إما أنه فادح الثمن حضارياً، أو غير ممكن سياسياً، ولذا يتمحور نضالها السياسي حول الحصول على اعتراف الأغلبية أو الجماعات الإثنية الأخرى بمشروعية الاختلاف والتنوع الإثني.

وحينما تفشل تلك الجماعة في الحصول على اعتراف الأغلبية بمبدأ التعددية فإنها قد تلجأ إلى إعلان التمرد والعصيان وتمارس العنف المسلح ضد النظام القائم[3].

ومن أمثلة تلك الجماعات في إفريقيا،البربر في المغرب، جماعة الهوتو في روندا وبوروندي، والإيبو واليوروبا في نيجيريا، الجماعات الجنوبية في السودان، الجماعات القومية في إثيوبيا[4].وفي الولايات المتحدة الأمريكية السود الأفارقة وذوي الأصول غير الأوربية (الأنجلوسكسونية تحديداً)، وفي روسيا القوميات غير الروسية.

رابعاً: الجماعة الاستعلائية

ويشير هذا النمط من الجماعات إلى بعض الجماعات الإثنية التي –رغم إدراكها بضرورة تعايشها مع غيرها من الإثنيات في إطار مجتمع سياسي واحد– تعمل على تنمية شعور التفوق والسمو والاستعلاء لدى أعضائها في مواجهة الجماعات

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٩ وانظر أيضا :

د. إبراهيم نصر الدين : **الاندماج الوطني في أفريقيا : نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧).إبراهيم نصر الدين : **إشكالية الدولة، مرجع سبق ذكره**، ص ١٤.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سابق ذكره**، ص ص ٣٩ : ٤٠.

(٣) **المرجع السابق**، ص ص ٤٠.

(٤) د. إبراهيم نصر الدين : **إشكالية الدولة...، مرجع سبق ذكره**، ص ١٦.

الأخرى، وتعمل على ترسيخ ذلك الشعور عبر كافة الوسائل المتاحة. ولذا تعمد هذه الجماعات إلى الاستئثار بالسلطة وتسخيرها لخدمة أغراضها، مع تغليف سياساتها الاحتكارية للسلطة بسلسلة من التبريرات الدينية (الحق الإلهي، الشعب المختار، الوعد السماوي...)، أو سلالية عرقية (تفوق العنصر الأبيض أو تدني العنصر الأسود)، أو تبريرات ثقافية (الرسالة الحضارية، عبء الرجل الأبيض،...) أو تاريخية (أسبقية الوجود على الإقليم) وقد تكون التبريرات اقتصادية تتعلق بالإسهام الاقتصادي والكفاءة والجدارة الاقتصادية[١].

وأياً كانت التبريرات فإنها كثيراً ما تؤدي إلى ردود فعل مضادة لدى الجماعات الإثنية الأخرى، وتقود إلى الصدام والصراع.

ومن أبرز المجتمعات التي عرفت هذا النمط ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، والمجتمع الصهيوني في فلسطين، ومجتمع جنوب أفريقيا، والمجتمع الأمريكي لاسيما في الولايات الجنوبية[٢] علاوة على جماعة الأمهرا في إثيوبيا في ظل حكم كل من هيلاسلاسي، ومنجستو هيلاماريام[٣].

خامساً: الجماعة الانفصالية

ويتخذ هذا النمط من الجماعات عدة أشكال الأول هو المطالبة بالانفصال عن الحكومة المركزية والتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي الإقليمي داخل ذات الوحدة السياسية، والثاني هو السعي للانفصال وتكوين وحده سياسية مستقلة تماماً عن الكيان السياسي القائم، والشكل الثالث يتمثل في محاولة الانفصال والانضمام إلى كيان سياسي آخر[٤].

وتزخر دول العالم بأمثلة تجسد تلك المحاولات، ففي إفريقيا يمكن الحديث عن أن النموذج السوداني يتضمن الشكلين الأول والثاني من أشكال الانفصال، حيث رفعت الجماعات الجنوبية شعار المطالبة بالاستقلال الذاتي داخل السودان الموحد في لحظة

---

(١) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠ وانظر

Horowitz . Ethnic Groups .... , **Op.cit.**

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٠ وانظر

Horowitz . Ethnic Groups .... , **op.cit.**

(٣) جمال محمد ضلع: النظام السياسي في أثيوبيا منذ عام ١٩٦٠، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة،١٩٩٧).ص ٦٧:٩٧،ص ص٣٩٦:٤١٨.

(٤) **المرجع السابق**، ص ٤١ وأنظر أيضا:

Horowitz . Ethnic Groups .... , **Op.cit.** , P 229 .

تاريخيـــة معيـــنة، ورفعــت شعار الانفصال التام وتكوين دولة مستقلة في الجنوب في لحظـــات أخـــرى. وتشـــير المحاولات الانفصالية التي شهدتها كل من نيجيريا والكنغو زائيـــر إلى الشـــكل الثاني من أنماط المساعي الانفصالية[1]. في حين جسدت الجماعة الصـــومالية بالأوجـــادين والخاضعة للحكم الإثيوبي الشكل الثالث من أشكال الجماعات الانفصالية حيث أعلنت تلك الجماعة وكافحت من أجل الانفصال عن إثيوبيا والانضمام إلى الصـــومال؛ وهـــو الأمر الذي شاركتهم فيه جماعات الأورومو، والعفر والتيجراي قبل استيلائهم (المقصود التيجراي) على الحكم[2].

وعـــلى الصـــعيد الأوروبي والغربي بصفة عامة، يمكن الحديث عن سعي مواطني الباســـك فـــي أسبانيا،وكيبك في كندا، إلى الاستقلال، وعلى الصعيد الآسيوي هناك مســـاعي كـــل مـــن التاميل في سيريلانكا، ومواطني إقليم سنكيانج في الصين من المسلمين، وكذا مسلمي الفلبين للحصول على قدر من الاستقلال عن دولهم.

وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين في ختام هذا المبحث :

الملاحظـــة الأولى: أن التقســـيمات سالفة البيان للتصنيفات المختلفة للجماعات الإثـــنية سواء من حيث العنصر الفارق أو علاقة الجماعات ببعضها أو الغاية التي تســـتهدفها الجماعات لا يعني أنها تقسيمات منبتة الصلة ببعضها البعض، وإنما هي زوايـــا ومســـتويات مختـــلفة للإحاطـــة بالظاهـــرة في أوضاعها الثابتة والمتحركة (الاستاتيكية، والديناميكية). وكذلك الحال بالنسبة للتصنيف الثاني والثالث للجماعات حيـــث تشـــير الدراســـات إلى إمكانية تحول الجماعات التراتبية إلى جماعات غير تراتـــبية. كما أن الجماعات الإثنية قد تبدأ حركتها في مواجهة غيرها من الجماعات مطالبة بالانصهار أو الاندماج وتنتهي إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال.

الملاحظـــة الثانية: أن الجماعات الإثنية بتعددها وعلاقاتها وغاياتها تمثل أحد المكونـــات الرئيســـية للبيئة الاجتماعية – بالمعنى الواسع – التي يعمل في إطارها الـــنظام السياســـي. كمـــا أنها تفرز مجموعة من الفرص والتحديات تمثل مدخلات أساســـية يتعين على النظام السياسي التعامل معها، وهو الأمر الذي سيحظى بمزيد من الشرح والإيضاح في صفحات قادمة.

---

(١)**Ibid** , .PP 230 : 231

(٢) د. سعد الدين إبراهيم : مرجع سبق ذكره، ص ٤١ ولمزيد عن الحروب الأهلية وأنماطها انظر :

- أحمـــد إبراهيم : ظاهرة الحرب الأهلية في أفريقيا : دراسة في أسباب نشأة الظاهرة – رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النظم السياسية الأفريقية (القاهرة – معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) .

المبحث الثالث

اتجاهات تحليل الظاهرة الإثنية

حاول العديد من الباحثين تحليل ظاهرة الإثنية وما تتسم به من خصائص وما تقود إليه من آثار. وبالنظر لتعدد وتشعب أبعاد الظاهرة تعددت وتشعبت اتجاهات التحليل؛ على نحو أسفر في النهاية عن مدرستين متمايزتين في التحليل؛ عرفت المدرسة الأولى باسم المدرسة الأولية "أو الوشائجية Primordial ،وذلك لتركيز أنصارها على أن الإثنية هي "المعطى النابع من ولادة الفرد إلى جماعة بعينها تتكلم لغة محددة أو حتى لهجة في لغة، وتتبع ممارسات اجتماعية محددة"[١] فأنصار هذا الاتجاه يرون أهمية الروابط القرابية والتنشئة الأساسية للجماعة القرابية في تشكيل الهوية الإثنية للفرد. ويمثل الاتجاه العضوي أبرز اتجاهات تلك المدرسة أما المدرسة الثانية من مدارس تحليل الظاهرة الإثنية فهي المدرسة الموقفية أو الزرائعية: Instrumental ويذهب أنصارها إلى أن الإثنية أداة في التنافس الاجتماعي والسياسي، ولذا فإنها -أي الإثنية- ليست جامدة كما يذهب الأوليون "وإنما هي ظرفية، طارئة، ويمكن تحولها. ولذا فان مناط التركيز لدى أنصار هذه المدرسة هو التعرف على الظروف التي تتحول خلالها الإثنية وتتبلور في شكل سياسي[٢] ويعتبر الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي أبرز اتجاهات تلك المدرسة في التحليل. ويذهب فريق من الباحثين إلى أن أياً من المدرستين سالفتي البيان لا يكفي لتفسير الظاهرة الإثنية وأبعادها المختلفة، ولذا يرون ضرورة دمج كل من الأبعاد الوشائجية والزرائعية معا لتفهم الظاهرة[٣] وفيما يلي عرض لتلك الاتجاهات الثلاث وأهم مقولاتها عبر ثلاثة مطالب أساسية يعرض أولها للاتجاه العضوي ويعرض المطلب الثاني للاتجاه الاقتصادي الاجتماعي مع التركيز بصفة خاصة على اتجاهي التحليل الطبقي والتحديث والإشارة إلى الاتجاه الثقافي. ويعرض المطلب الثالث لمحاولات التوفيق بين تلك المداخل والأطر التحليلية.

---

(١)Young , **Op.cit** ,P 44 وانظر: انظر شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٧

Antony H . Richmond ",Ethnic Nationalism: Social Science Paradigm" International Social Science Journal **(February , 1987),** P 3.

(٢)Ibid ,P 4 وانظر: Young , **Op.cit** ,P 44

(٣)Ibid ,P 450

المطلب الأول: *الاتجاه العضوي*

يُقيم أنصار هذا الاتجاه تحليلهم للظاهرة الإثنية على مجموعة من الصفات الجسمية وروابط الدم واللغة والذكاء... ،ويمكن إرجاع جذور هذا الاتجاه -فكرياً- إلى الآراء التبريرية للتفرقة العنصرية التي روجتها الفلسفة الأرسطية، حين سادت النظرة إلى التفرقة بين الجماعات الإنسانية وبعضها البعض على أنها ظاهرة طبيعية،ونتيجة مستمدة من واقع سيطرة السلالات الراقية على السلالات المستضعفة[1]. وعلى مدار العصور ظل كل عنصر وجماعة إثنية يفخر بعراقته وامتيازه على غيره، ويزيده إمعاناً في التفاخر أن تتاح له فرصة الغلبة أو الاستعلاء فان كانت الغلبة قائمة في الحاضر فإنها تمثل أساس التفاخر وسنده، وإذا كانت الغلبة عابرة وتاريخية، فإنها تستخدم كعلامة على عراقة الأصل في مواجهة حداثة الغير[2]. فالمصري القديم كان يؤمن بأنه هو الإنسان الكامل ثم تتلاحق الشعوب الأخرى من بعدة، وكان الفرس يحملون لواء الشعوبية التعصبية ضد العرب والآراميين والعبريين، وكان عرب الجاهلية يتفاخرون بفصاحة اللسان وعراقة الأنساب في مواجهة الأعاجم، وكان اليونان والرومان يطلقون مصطلح البرابرة على ما عداهم من الشعوب التي دانت لهم بالخضوع الطاعة. وكذلك ساد استخدام اصطلاح "الجماعات المتوحشة" خلال القرون الممتدة من القرن السابع عشر حتى التاسع عشر للتعبير عن السكان الأصليين في آسيا وإفريقيا وأمريكا[3].

---

(١) د. أحمد الخشاب: "المدخل السيو أنثروبولوجي للتمييز العنصري" **المجلة الاجتماعية القومية** (المجلد الثامن، عدد ٣، عام ١٩٧١) ص ١٤.

وانظر أيضا: Arnold Rose , **The Roots of Prejudice** (Paris: UNESCO , 1951) p. 5

دانيل ج. كيفلس:" من تحت ممطف اليوجينيا: السياسة التاريخية للطاقم الوراثي البشري."، في دانيل كيفلس وليروي هود (محرران): **الشفرة الوراثية للإنسان:القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١٧، يناير ١٩٩٧)، ص ص ١٣: ٢٣ وحول الجذور التاريخية لتلك النظرة وأثرها في علاقات الشعوب انظر الفصل الخامس عشر بعنوان العنصرية واللون: الاستعمار والرق في كافين رايلي: **الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات (القسم الثاني)** ترجمة د. عبد الوهاب المسيري د. هدى عبد السميع حجازي (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٩٧، يناير ١٩٨٦)، ص ص ٩٨: ١٣٥

(٢) د. عثمان فراج: **مرجع سبق ذكره، ص** ٤٣

(٣) **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

وقــد أيــد الكثيرون من فلاسفة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الآراء التبريرية للتفاوتات السلالية بين الجماعات، حيث أنكر هؤلاء الفلاسفة حقيقة مساواة الأجناس البشـــرية فـــي قدراتها وملكاتها النفسية، واستعداداتها الذهنية. ساهم في ذلك انتشار نظـــرية "داروـيـــن" عن النشوء والارتقاء. والتي يقاس بمقتضاها رقي السلالة بقدر ابتعادها في خصائصها الفسيولوجية عن الفصيلة الحيوانية(١).

وقــد بـــرزت في ألمانيا فكرة التفوق العنصري بشكل واضح، حيث سادت فكرة أن الأجناس البشرية تتمايز فيما بينها في تركيبها الفيزيقي، ولذا فإنها تتفاوت كذلك في مـــدى الـــتأثر بمظاهـــر المدنية وفي تمثلها لمقومات الحضارة(٢). وذهب الفيلسوف الألمـــاني "هيـــردر" إلى أن هـــناك أجناساً بشرية خلقت للرقي وأخرى قضي عليها بالتأخر والانحطاط، وأكد على أن الأجناس المتخلفة في مضمار الحضارة، يجب أن تظل كذلك لأنها ليست أهلاً للرقي.

وقــد تبــلورت تــلك الآراء فـــي فلسفة "الجنس النقي" التي نادى بها البعض مقرراً أن الجـــنس الجـــرماني، أكثر الأجناس نقاوة وأنه الجنس المختار الذي حمل لواء الحضارة ومشعل الثقافة من الجنس الآري. وهو في ذلك يتميز عن الأجناس اللاتينية التي لم تعد أجناســـاً نقية بعد اختلاطها بالشعوب السامية والزنجية(٣).ووجدت تلك الآراء تطبيقاً لها في كل من الكيان الصهيوني في فلسطين، وجمهورية جنوب إفريقيا العنصرية. وبصفة عامة يمكن إجمال آراء ذلك الاتجاه في المقولات التالية(٤):

- أن التـــباين بين المجموعات البشرية، يرجع إلى صفات بيولوجية ســـيكولوجية وراثية(٥)

---

(١) د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨ وانظر أيضا:
The New Encyclopedia Britannica , Vol. 27 , **Op . cit .**, P33
Richmond . **Op.cit.**, P5

(٢) د. أحمد الخشاب: مرجع سبق ذكره، ص ١٥.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٤) المرجع السابق، وانظر:, Arnold Rose ,**Op.cit.**,PP: 15-16

(٥) اســتطاع الأوروبيــون إقناع العالم خلال القرون الماضية أن سواد البشرة (الزنوجة) صفة دالة على التخلف والـــنقص. رغـــم أن فكرة تفوق الأوروبيين على غيرهم من الشعوب فكرة حديثة نسبيا وترجع بدرجة كبيرة إلى عمليات الاستعمار التي صاحبت الثورة الصناعية.؛ حيث أنه لم تطرأ للأوروبيين فكرة تفوقهم العنصري قبل ذلك، بـل إنـــه عـلى العكس نجد في عهد الدولة الرومانية، الخطيب والفقيه الروماني الشهير شيشرون ينصح الناس ألا يتخذوا من بريطاني عبدا في بيوتهم لأنه – على حد قوله– لا يمكن العثور على عبيد أغبى من البريطانيين في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية. انظر بيتر فارب: مرجع سبق ذكره، ص ٢٤١:٢٤١.

- أن وجـود صـفات وخصـائص نوعيـة متمايزة بين جماعة مهيمنة وأخرى خاضـعة، دليل على تميز وسيادة أو بالأحرى سمو صفات الجماعة السائدة في مقابل دونية وتخلف صفات الجماعة الخاضعة(١).
- أن الـتزاوج بيـن الجماعـتين أو السلالتين أو السلالات المتفاوتة في خصائصها الفيزيقية، يُورّث الأطفال الصفات الدونية، ويُعرّض الشعب للوهن والضعف(٢).
- وعـلى الـرغم من معارضة علماء القرن العشرين – لا سيما علماء الاجتماع لـنظرية داروين، ونقدهم الشديد لافتراضات النظرية وما بني عليها من نتائج تتعلق بنقاء أي من السلالات البشرية أو تفوقها لأسباب وراثية(٣) فإنه برز خلال العقديـن الأخيـرين مـن القرن العشرين اتجاه يُعيد التأكيد على أهمية العوامل الوراثيـة فـي تفسير السلوك الإنساني، وإن حرص هؤلاء على تأكيد أن القول بحيويـة العوامل الوراثية لا يحمل بالضرورة نظرة عنصرية ولا حتمية تاريخية لـلجماعة المعـنية -فالداروينيون الجدد- الداروينية الاجتماعية -يرون أن ثمة تفـاعلاً بيـن العوامـل الوراثيـة – والسعي من جانب البشر للتكيف مع البيئة المحيطـة حيـث يرى فان دن بيرج Van Den Berghe أن هناك العديد من الملامـح والسـمات الخاصـة بالجماعات الإثنية التي لا يمكن تفسيرها بالتنشئة والتعـلم وحدها، بل يتحتم من وجهة نظره اعتبارها جزءاً من طبيعة الإنسان، من ذلك ميل الإنسان للعدوان أو الهيمنة أو الارتباط بعشيرة أو إقليم. وهو الميل الـذي ربطه بيرج بالبناء الثقافي الاجتماعي والأبعاد النفسية للفرد الذي تحركه نزعات اللذة والألم على نحو ما يشير بيرج(٤).

---

(١) تولـدت لدى الأوربيين والأمريكيين الشماليين ،خلال القرن التاسع عشر، قناعة بأن الناس في الدول (المتخلفة) يعـانون مـن نقص وراثي في قدراتهم العقلية التي تمكنهم من إختراع واستخدام التكنولوجيا المعقدة. وذهب العالم البيولوجي الأوروبي توماس هنري هكسلي وهو من علماء القرن التاسع عشر إلى أنه " لا يمكن لرجل عاقل عليم أن يعتقد بأن الزنجي العادي يمكن أن يكون ندا ناهيك متفوقا – على الرجل الأبيض العادي. فلو كان هذا صحيحا فإنه لا يعقـل أن يسـتطيع الزنجي بعد إزالة كل معوقاته وإعطائه فرصة عادلة دون محاباة ودون ضغط أن ينجح في مجـاراة منافسه الأبيض الأكبر دماغا والأصغر فكا في تنافس فكري لا تنافس على التهام طعام. " انظر: المـرجع **السابق**، ص ص ٢٤٢: ٢٤٣

(٢)Arnold Rose,**Op.cit.**,P16

(٣)Richmond , **Op.cit.**, P5

(٤)**Ibid.**,PP.5- 6

ووفــق الــنظرة سالفة البيان، فإن الجماعة الإثنية هي نمط من أنماط القرابة الممتدة يتم خلالهــا نوع من التحيز القائم على التمييز لصالح أولئك الأفراد المنتمين للجماعة على نحو يحفظ ذلك المكون الجيني (الوراثي): Gene Pool أو الجماعة الإثنية[١].

وقــد وجهــت العديد من الانتقادات لذلك الاتجاه بصوره المختلفة؛ في ضوء عجز الاتجــاه عــن تفســير ظواهر تباين الثقافات والمؤسسات والسلوكيات، وإخفاقه في تفســير قــدرة الإنســان على التكيف مع الظروف البيئية المحيطة، وكذا عدم قدرة أنصــاره على تفسير ظاهرة إعادة إحياء القومية الإثنية في النصف الثاني من القرن العشــرين، والعوامــل المختلفة وراء نجاح، أو فشل تلك الدعاوى الإثنية في البلاد المختلفة، فضلاً عن تهاوي الأسس التي تقوم عليها حجج أنصار ذلك الاتجاه[٢]، كل ذلك دفع باتجاه البحث عن سبل أخرى لتفسير الظاهرة.

---

(١)Ibid.,P.6

(٢) عديــدة تــلك الكــتابات الــتي تصــدت للرد على دعاة الحتمية البيولوجية في تفسير السلوك الإنساني وتكون الجماعات. انظر على سبيل المثال: د. عثمان فراج: مرجع سبق ذكره، ص ٤٦،٥٣.

Richmond ,Op.cit.,P16.

د. أحمد الخشاب: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٧ وانظر: فارب: **مرجع سبق ذكره**، ٢٥ ص ص ٢٤٩- ٢٥٥.

عــلى أنه قد يكون من أهم وأشمل الكتب التي أبرزت الأبعاد السياسية والاقتصادية الكامنة خلف الدعاوي العلمية لمدرسة الحتمية البيولوجية والبيولوجية الاجتماعية وزيف الأسس والحجج التي قدمها هؤلاء الحتميون كتاب: ستيفن روز واخــرون، **عــلم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٨، أبريل ١٩٩٠م؛ حيث يقدم معالجة شاملة لنشأة الداروينية الاجتماعية وأهم مقولاتها ثــم يتــبع تلك المقولات بالنقد والتفنيد. فضلا عن كشفه أسباب تصاعد خطاب الحتمية البيولوجية في صورة علمية ومقاييس للذكاء والقدرات. موضحا العلاقة بين القول بالخصوصيات البيولوجية في التنصل من الالتزامات الأخلاقية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الأقل حظا في هذا المناحي، على اعتبار أنه مهما قدم لهم من خدمات ومســاعدات فإنهــا لــن تجــدي في إصلاح الطبيعة والخلل أو الضعف الفطري الكامن في هذه الجماعات والذي اســتخدمت مقولات الحتمية البيولوجية في تبرير واقع اللا مساواة وتسويقه، انظر الفصل الرابع من المرجع سالف البيان تحت عنوان "وإضفاء الشرعية على اللامساواة". الصفحات من ٩١- ١١٥..

المطلب الثاني: *الاتجاه الاقتصادي/ الاجتماعي*

تتعدد الرؤى داخل هذا الاتجاه على نحو يصل إلى التضارب أحياناً، وعلة ذلك أن ظاهرة الإثنية كما سلف البيان – ظاهرة معقدة وتتعلق بالعديد من الأبعاد والمتغيرات.

وقد مثلت نظريات التحديث ومقولاتها واحدة من أهم اتجاهات تفسير الظاهرة الإثنية. حيث ذهب أنصارها إلى أن الانتماءات الأولية كالإثنية والقبلية، والطائفية –لن تصمد طويلاً أمام عمليات التحضر والتحديث[١]. وذهب نفر منهم، إلى إنه عبر آليات التعبئة الاجتماعية؛ من وسائل إعلام ومواصلات وتعليم وتحضر، سيتم إحداث حراك اجتماعي، وإيجاد لغة مشتركة جديدة بين الأفراد؛ على نحو يتطلب تعريفاً جديداً للذات عبر هوية أوسع من مجرد الانتماءات الأولية الضيقة حيث إنها غالباً ما تأخذ– من وجه نظرهم– الصفة القومية[٢]. وهي الصفة التي يتطلب الانتقال إليها قدراً من الضبط، وبروز إرادة جماعية، عادة ما تتجسد رمزيا في صورة قائد ملهم (كاريزمي). فالتعبئة الاجتماعية عند هذا الفريق ترتبط بأهداف محددة، كما لا يمكن فصل الاستقلال الذاتي الثقافي عن الاستقلال السياسي والاقتصادي[٣].

ورغم إدراك التحديثيين الجدد أن عدم اتساق سير الحراك الاجتماعي مع قدرة المجتمع على استيعاب ذلك الحراك قد يؤدي إلى إحداث عنف واضطراب في المجتمع[٤]. فإنهم كانوا على ثقة أن المحصلة النهائية ستكون لصالح اندماج وانصهار الولاءات التحتية في وحدة أكبر[٥].

وقد أدى بروز ظاهرة الإثنية في بعض المجتمعات الغربية التحديثية (يوغسلافيا، الاتحاد السوفيتي، تشيكوسلوفاكيا، كندا، أسبانيا) وتصاعدها في مجتمعات أخرى

---

(١)شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره، ص ٤٥ وأيضا انظر:

د. جمال حمدان: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٩، وانظر أيضا بيتر فارب سبق ذكره، ص ص ١٨٨: ١٩٠.

(٢) د.شفيق الغبرا:مرجع سبق ذكره، ص.٥٠

(٣)Richmond,**Op.cit**.P7 وانظر أيضا Louk Hagendoorn ,**Op.cit**.,P45.

(٤)Richmond,**Op.cit**.P7

(٥)شفيق الغبرا: مرجع سبق ذكره،ص٤٦.

قطعـــت شـــوطاً في مسار التحديث (الهند – نيجيريا – كينيا. .) إلى مراجعة الكثير من فرضيات التحديث السابقة؛ على نحو أسفر عن تحول تام عن تلك المقولات[١].

فعـــلى العكس من الإدعاء السابق، بأن الولاءات التحتية بصفة عامة، والإثنية بصفة خاصـــة، ظواهـــر غير تحديثية، ذهب التحديثيون الجدد إلى أن تلك الولاءات وليدة عمـــلية الـــتحديث ذاتهـــا وذلـــك لتفاوت انعكاسات عملية التحديث على القطاعات والجماعات الإثنية المختلفة فيما يتصل بالعملية الإنتاجية والوظيفية والدخل وفرص التعـــليم والـــترقي، الأمـــر الـــذي يسفر عن تفاوتات يسهل استغلالها – حال عدم تصحيحها – لبلورة وعي إثني للجماعات[٢].

---

(١)كثيرة هي المصادر التي نحت هذا المنحى ووجهت انتقادات للافتراضات الأساسية لمدرسة التحديث من ذلك على سبيل المثال أنظر:

-Anthony H. Birch, "Minority Nationals Movements and Theories of Political Integration" in **World Politics** (Vol. ., 36 No . 3, 1978).
Fred W . Riggs . " The Modernity of Ethnic Identity and Conflict. " , **in**
http: lwww2 – hawail. Edu L ~ Fredr L 7 – isala . htm
Fred Riggs."Ethnic Nationalism in the Para- Modern Context" in
http\\:ww2. Hawaii.edu/~fredr/6-isa6d
-Young, **Op.cit.,** PP. 444: 445,
- David Mason . **Op.cit** ..P573 .
-William Safaran . **Op.cit .,** PP 2: 3,
-Mare . **Op.cit .,** PP . 36-38.

(٢) يـــربط رجز بين الإثنية التحديثية: Modern Ethnicity وبين متغيرات ثلاث يراها الأسباب الرئيسية لبروز الإثنية وهي التصنيع والديمقراطية والقومية، حيث يرى أن التصنيع مسئول عن الواقع الإثني في الدول النامية عبر مـــا أحدثه من موجة استعمار لتلك البلدان من جانب القوى الغربية التي سبقت في مضمار التصنيع وممارسات تلك القوى في خلق كيانات ونخب اصطناعية داخل تلك البلدان وما أدى إليه التصنيع أيضا من حركة هجرة واسعة من الـــريف إلى المـــدن ونقل الروابط الريفية إلى المدينة أما الديمقراطية فقد أدت في تضافرها مع العومل السابقة إلى اســـتغلال الآليـــات الديمقـــراطية من حق الاقتراع والمشاركة في دعم الروابط الإثنية لدى الجماعات التي شعرت بالحرمان والاستبعاد من السلطة، أما العنصر الثالث وهو القومية فيذهب رجز إلى أنه أقوى العوامل في بث الوعي الإثني المعاصر أو الحديث فعلى الرغم من أن القومية كانت أحد الأدوات في يد القادة لتوحيد الجماعات داخل الدولة فـــي إطـــار هوية واحدة إلا إنه مع اتجاه القادة إلى محاباة جماعاتهم على حساب الجماعات الأخرى تم اتخاذ ذات الشعار " القومية " للمطالبة بحق الجماعات الإثنية في التحرر من هيمنة الجماعات السائدة انظر:

Riggs , The Modernity of Ethnicity and Conflict., **Op.cit.,** PP 4: 8,
Safaran . **Op.cit.,** PP: 2-3.

فعـــندما تكون ظروف أعضاء الجماعات الإثنية أسوأ ما تكون اقتصاديا واجتماعيا، فإن عمليات الاتصال وأدوات التعبئة لا تسفر سوى عن مزيد من ترسيخ الفرقة بين جماعـــات المجـــتمع، خاصة مع النزوع في كثير من الأحيان لحرمان وإقصاء تلك الجماعـــات مـــن الوصول إلى تلك الأدوات(١) وهو ما يعني صحة القول بأن انتفاء التعبير عن الإثنية لا يعني بحال غيابها(٢).

وقد حاول البعض التوفيق بين الرأيين سالفي البيان لأنصار نظرية التحديث من خلال الـــتمييز بيـــن مرحلة ما قبل التصنيع: Pre Industrial والتي تسود فيها العلاقات والـــولاءات التحتية على أسس قرابية ومرحلة التصنيع: Industrial وفيها تتراجع الـــولاءات التحـــتية في ظل الطبيعة الانتقالية للمجتمع وما يشهده من عمليات إعادة هيكلة، وأخيراً مرحلة ما بعد التصنيع Post- Industrial والتي تشهد إعادة إحياء الـــولاءات التحـــتية من جديد لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية واقتصادية للنخبة والجماعة(٣).

وعلى صعيد آخر، ذهبت مدرسة التحليل الطبقي إلى أن ظاهرة الإثنية مجرد مظهر زائف يحجب الصراع الحقيقي في المجتمع وهو الصراع الطبقي(٤)، وعليه فقد أنكر أنصار التحليل الطبقي أي مشروعية للإثنية إلا أن وجود ظاهرة الإثنية واستمرارها مـــثل تحديـــا أساسياً لمقولة أن الصراع الطبقي هو الأداة الرئيسية لفهم المجتمعات، ودفع نحو إعادة النظر في العلاقة بين الإثنية والطبقة(٥). فبرز اتجاه يرى أن الإثنية نمـــط خـــاص من الطبقية أو بالأصح مظهر خاص من مظاهر الطبقية في ظروف معيـــنة، وأن المفهوميـــن يختـــلفان مـــن حيـــث شكل الوعي الذي يثيره كل منهما

---

(١)Richmond ,**Op.cit.**,P 7

(٢)**Ibid.**,P 13

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦ وانظر:

- Ejobowah ,**Op.cit** ,.PP 221: 222.

- Encyclopedia of Cultural Anthropology ,**Op.cit** ,. P 395

(٤)Richmond , **Op.cit** ,.PP 8:9 .

The New Encyclopedia Britannica ,Vol. 27,**Op.cit** ,.PP 316: 317

(٥)Mare , **Op.cit** ,.PP: 39- 40.

والمستوى الاجتماعي الذي يعبر عنه كل منهما[١]. فالتحليل الطبقي يذهب إلى أن اختلاف موقع الأفراد من امتلاك أدوات الإنتاج يسفر عن قيام الطبقات في المجتمع ويؤدي إلى شبكة من العلاقات الطبقية، فالصيغة الطبقية وفق هذه الرؤية تستند إلى هيكل اقتصادي اجتماعي في المجتمع يتم بمقتضاه تحديد موقع الفرد الطبقي. وهو ما تفتقده العلاقات الإثنية حيث لا يوجد كيان هيكلي في المجتمع يمكن على أساسه تحديد انتماء الفرد لجماعة إثنية بعينها. ذلك أن الإثنية من وجهة نظر تلك المدرسة فكرة متخيلة ولا وجود لها خارج إطار الهوية الاجتماعية. ويخلص أنصار التحليل الطبقي إلى أن العلاقات الطبقية هي العلاقات الأساسية بالمجتمع على أن ذلك لا ينفي العلاقة بين الطبقة والإثنية. فالتعبئة الإثنية تحدث غالباً في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية. كما أنه غالباً ما يتم استغلال القدرة التعبوية للإثنية من جانب الطبقة المهيمنة من السياسيين ذوي الأجندة الطبقية المحددة، وذلك بغرض التغطية على الأهداف الطبقية عبر ستار الإثنية[٢].

وبصفة عامة، فإنه لا يمكن حصر الهوية الإثنية في مجرد المصالح الطبقية، فالعلاقة بين الإثنية والطريقة التي ينظم بها الأفراد المجتمع علاقات الإنتاج علاقة ضعيفة وتتوسطها متغيرات أخرى، فالتحليل يتطلب التحرك بين نوعين من البحث في كل من البناء والهوية وصولاً إلى صورة كاملة للعلاقة الأمر الذي جعل أحد الانتقادات الأساسية التي تؤخذ على التحليل الطبقي تجاهله الإثنية وما شابهها من مفردات كالعرقية والدين واللغة رغم ما تشير إليه الخبرة والواقع من تأثير تلك العوامل[٣].

وعلى صعيد ثالث، ذهب بعض الباحثين إلى أن ظاهرة الإثنية تعكس نوعاً من الاستعمار الداخلي Internal Colonialism فالتنمية المتفاوتة التي شهدتها

---

(١)**Ibid.**, PP: 40- 41

Horowitz . Ethnic Groups .... , **Op.cit.**, PP: 106: 107

(٢) حول الانتقادات التي وجهت للمدرسة الماركسية والتحليل الطبقي انظر:

Mare . **Op.cit** ,.P 41 وانظر أيضا: **Ibid** ,.PP 109- 110

(٣) The New Encyclopedia Britannica , Vol.27 **Op. cit.**

وانظر أيضا من داخل مدرسة التحليل الطبقي، نولى: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١، وكذلك أرشي ما فيجي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠– ١٢.

مجـتمعات دول العـالم الثالث أسفرت –من بين ما أسفرت– عن توزيع غير عادل لفـرص الحـراك الاجتماعي انطلاقا من مدى اتصال هذه الجماعة الإثنية أو تلك بالطـرق الرئيسـية للمواصلات والاقتصاد النقدي، وكذلك حظ كل منها من التعليم عـبر الإرسـاليات التبشيرية. وقد أدى ذلك التوزيع غير العادل إلى تنمية المشاعر الإثـنية لـدى الجماعات المختلفة خوفاً من هيمنة الجماعة الأقوى؛ على نحو يؤدي إلى اسـتبعاد دائـم من فرص الحراك الاجتماعي، وهو ما ترى مدرسة الاستعمار الداخلي أنه قد حدث في العديد من المجتمعات، في ظل واقع هيمنة جماعات بعينها عـلى السلطة والتمايز الواضح في التمثيل الإثني في محيط النخبة الحاكمة لصالح الجماعة المسيطرة على حساب الجماعات الأخرى بالمجتمع[١].

وقد وجهت عدة انتقادات لمدرسة الاستعمار الداخلي أبرزها أنها لا تتيح فهم آليات تشكيل الحـدود بين المراكز " القلب " Core والأطراف أو شبه الأطراف: Semi- Periphery ،وكيـف تـتغير تلك الحدود مع الزمن، فضلاً عن إخفاقها في التمييز بين مستويات عمـلية الاسـتعمار الداخلي بين المجتمعات المختلفة من حيث مستواها الاقتصادي؛ ذلـك أنه لا يمكن مساواة أوضاع "السود" في الولايات المتحدة الأمريكية، "بالإيبو" أو "اليوربـا" في نيجيريا، وكذلك جماعة السود والهنود في جنوب أفريقيا،أو هؤلاء جميعـاً بجماعـة المنبوذين في الهند؛ لذا يرى البعض أن أهمية فكرة " الاستعمار الداخـلي تكمن في قدراتها على التعبئة وحشد الأفراد نحو الاحتجاج السياسي على أوضاعهم، أكثر من قدرتها على طرح أداة لفهم التمايزات بين الحالات المختلفة[٢].

أخيراً، تجدر الإشارة إلى مدرسة أخرى من مدارس التحليل الاقتصادي الاجتماعي لـلظاهرة الإثـنية وهي مدرسة الاختيار الرشيد Rational Choice وتنطلق تلك المدرسة من افتراض أساسي مؤداه أن السلوك الجماعي يتشابه والسلوك الفردي في أنـه ينطـلق من حسابات التكلفة والعائد للتصرفات. فالسلوك الإنساني سلوك واع، مسئول، محسـوب وغائي (يستهدف غاية معينة). وعليه فإنه يمكن تفهم بروز الظاهـرة الإثـنية كـأداة لـلدفاع عن مصالح الجماعة في علاقاتها مع الجماعات الأخـرى الـتي تسـعى بدورها لتعظيم مكاسبها من تلك العلاقة. فالإثنية وفق هذا

---

(١)Richmond,**Op.cit.**,P9

(٢)**Idem** .

المنظور ليست شيئا فطريا بالإنسان وإنما هي سمة مكتسبة لخدمة غايات معينة، ورغم إدراك أنصار تلك المدرسة الصعوبات التي تكتنف محاولة إقامة نظرية عامة لتفسير الظواهر الاجتماعية فإنهم يؤكدون على قدرة مفهوم الاختيار الرشيد على المساعدة في تفهم وتفسير بعض أبعاد العلاقات الإثنية[١].

والواقع، إنه يصعب سحب المقولات سالفة البيان لمدرسة الاختيار الرشيد على المجتمع الراهن لاسيما في قارة إفريقيا التي تشهد صراعات وإحداث عنف يصعب وصفها بالرشادة. ذلك أن المذابح المتبادلة بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي خلال العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين وما شهدته كل من ليبيريا وسيراليون خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات في ذات القرن وغيرها من الصراعات الإثنية الأخرى[٢]. يصعب تفهمها دون تفهم الأبعاد النفسية والتنشئة الاجتماعية والأبعاد التاريخية للعلاقة بين الجماعات المختلفة في إطار المجتمع وما تولده تلك الأبعاد من مشاعر وعواطف كثيراً ما كون كامنة ولكنها تستدعي في لحظات المواجهة عبر آليات معينة لتسفر عن نتائج تفوق كثيراً حسابات الاختيار الرشيد.

المطلب الثالث: *الاتجاه التكاملي*

يقوم هذا الاتجاه على افتراض أساسي هو عدم مقدرة أي عامل منفرد على تفسير ظاهرة الإثنية، وبالتالي يرفض هذا الاتجاه نظريات المفسر الواحد ويدعو إلى التركيز على مجموعة أسباب أو متغيرات يراها أسباباً محتملة للظاهرة الإثنية[٣].

---

(١)**Ibid.**,PP11-12

وانظر أيضا:

- D avid Mason, **Op.cit** ,.P:579.

-Encyclopedia of Cultural Anthropology, **Op.cit.**, P: 404.

(٢) لمزيد حول هذه الصراعات وغيرها انظر: احمد إبراهيم: **مرجع سبق ذكره**، وانظر أيضا:

-Van Eck " , Identity Crisis: Moving Past Partisanship " ..in

http://ccrweb.ccr.uct.ac.za/two 2/p15. html .

(٣) Young, "the Temple of Ethnicity", in **World Politics** (Vol. 35 No.4, July, 1983), P: 6590

The New Encyclopedia ... , **Op.cit** . , P 340

هشام داود: " الاثنيات والسلطات في الشرق الأوسط: الحالة الكردية "، **النهج** (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، عدد ٥٤، ربيع ١٩٩٩)، ص ١٠.

وينطــلق هــذا الاتجــاه، من الاعتقاد بأن تحليل ظاهرة الإثنية ،يجب أن يأخذ في الاعتبار كل من العوامل الأولية (الوشائجية)؛ القائمة على الأسس النفسية والقرابية، وكــذا العوامــل الزرائعية؛ المرتبطة بالواقع الاجتماعي بأبعاده المختلفة(١). فميلاد الفــرد فــي إطــار جماعة إثنية بخصائص معينة- كلون البشرة والدين والعلاقات القــرابية- يفرض عليه مباشرة مجموعة من الالتزامات والقيم، كما يمنحه مجموعة مــن الخصائص والحقوق(٢). وذلك من خلال عمليات التنشئة التي يتعرض لها في المجــتمع؛ ولــذا تلعب الأسرة دوراً أساسياً في عملية تنشئة الفرد وتلقينه تلك القيم والمعتقدات؛ أكثر من ذلك أنها تلقنه اللغة الخاصة بالجماعة والتي لا يقتصر دورها فقــط عــلى إحداث التواصل بين أفراد المجتمع؛ بل تمثل السياق الثقافي الذي تنشأ خلالــه الهوية، وتعمل عبر ما تحمل تلك اللغة من قيم ومضامين على الحفاظ على تــلك الهوية، واستمراريتها؛ من خلال استخدامها للتمييز بين ذاتنا وذوات الآخرين (نحن، وهم)، وكذلك فيما تختزنه من مواريث وخبرات تاريخية. حتى إنه في كثير مــن الأحيان، إعتُبرت اللغة هي مقياس الانتماء للجماعة الإثنية؛ على نحو ما تشير خبرة المنطقة العربية، وخبرة الأفريكانر في جنوب إفريقيا(٣).

وإلى جانب الأسرة، تلعب مؤسسات التعليم والمؤسسات الدينية دوراً أيضا في بلورة الوعي الإثني لدى الأفراد وترسيخه(٤).

وتــتفاوت الجماعات الإثنية فيما بينها؛ من حيث العنصر الفاعل في تشكيل الجماعة وتــرابطها، حيــث يــلعب الاعتقاد بالأصل المشترك حينا الدور الرئيسي في قيام جماعــة مــا، فــي حين يمثل الدين أو اللغة العنصر الأهم في قيام جماعة أخرى، وربما مثل اللون لدى جماعة ثالثة أهم أسس التمايز بين الجماعات؛ بل إن الجماعة

---

(١)Young, Nationalism, Ethnicity ...., **Op.cit.,** P 450

(٢) د. سعد الدين إبراهيم: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٢.

د. حمدي عبد الرحمن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٥: ٢٦.

(٣)Mare , **Op.cit** ,.PP 27: 29

ولمزيد حول اللغة وعلاقتها بالهوية بصفة عامة انظر: جمال حمدان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٩٣: ٣٠٤

عبد السلام بغدادي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١١٣: ١٢٥

د. ناصف نصار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٠٧: ٣٤٧

(٤)وللمزيد انظر: ناصيف نصار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧: ٢٠٧، وانظر Mare .**Op.cit** , PP 29: 30

الواحدة قد يتفاوت تركيزها على أحد أبعاد هويتها الإثنية، تبعاً لتفاوت المواقف والخبرات التي تمر بها الجماعة. ويزخر تاريخ أفريقيا وآسيا بالعديد من الأمثلة الدالة على ذلك لعل أبرزها تواري الولاءات الإثنية لصالح ولاء عام يتمثل في مقاومة المستعمر خلال الحقبة الاستعمارية، ثم بروز الولاءات الإثنية في مرحلة الاستقلال، ويكشف ذلك عن أن تعاظم التضامن انطلاقا من خبرة الاضطهاد المشترك والشعور بالاستغلال من جانب المستعمر؛ الأمر الذي ولد هوية أسمى من الولاءات الإثنية، ثم أدى الخوف من هيمنة جماعة بعينها على السلطة إلى تنامي المشاعر الإثنية من جديد كسبيل للحد من مخاطر الاستبعاد من مغانم الاستقلال[١].

والى جانب الأبعاد القرابية والنفسية وعمليات التنشئة يمكن الحديث عن الأسس التاريخية والسياسية للظاهرة الإثنية.

فعلى صعيد الأبعاد التاريخية، يمكن القول بصحة ما ذهب إليه المهتمون بالشئون الإفريقية، من تأكيد دور الاستعمار في بلورة الوعي لدى الجماعات الوطنية الأصلية. وفي هذا الصدد تُذكر الكثير من الأمثلة الدالة على أثر ما أحدثته السياسات الاستعمارية، على صعيد الهوية الإثنية في أفريقيا، سواء مباشرة؛ باصطناع جماعات لم يكن لها وجود من قبل، أو بطريق غير مباشر؛ عن طريق الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أحدثها الاستعمار[٢].

فقبائل المانيكا Manyika في زيمبابوي –على سبيل المثال– ظلت حتى عام ١٨٩٠ جزءاً من جماعة الشونا Shona حيث يتشاركان اللغة والثقافة ولم يكن لديهم أي وعي بثقافة مستقلة. إلا أنه مع دخول الاستعمار وخاصة مع انتشار التعليم والمسيحية بين قبائل المانيكا من خلال البعثات التبشيرية التي صاحبت الاستعمار (وهي البعثات التي انحازت للهجة الخاصة بقبائل المانيكا وقامت بوضع أسس لها

---

(١)Encyclopedia of Cultural Anthrapology .., **Op.cit.,** P407

(٢) حول علاقة الاستعمار بنشوء الهوية الإثنية انظر: د. محمود أبو العينين: **إدارة الصراعات . . .مرجع سبق ذكره**، ص ص٧-٩.

Bruce J Berman " , Ethnicity , Patronage and the African State: the Politics of Uncivil Nationalism .," in **African Affairs** (London: Oxford University Press, Vol., 97 , 1998) , P 312 David Welsh , " Ethnicity in Sub - Saharan Africa ." in **International Affairs** (Vol. 72 , No . 3 1996) ., PP 47 9 : 483 . David Mason , **Op.cit .,** P578 . Aidan Campebl , **Op.cit .,** P63

وكتابـتها) بـروزت بوادر وعي اثني لتلك الجماعة تميزها عن غيرها من جماعات الشونا الأخرى، وهو الأمر الذي رسخته استفادة أبناء المانيكا من خبراتهم التعليمية فـي تولـي مناصب إدارية ووظائف الخدمة العامة والفنادق؛ على نحو أصبح معه الحديث عن موظفي الخدمة العامة هو حديث عن أبناء المانيكا(١).

وقـد شهدت العديد من المناطق صوراً مشابهة للمثل السابق، من ذلك ما يذهب إليه أحد الباحـثين من أن السياسات الاستعمارية في أبسط صورها ممثلة في إجراء تعداد سكاني قـد سـاهمت في بلورة واقع الإثنية في كثير من دول العالم وبخاصة إفريقيا وآسيا؛ في ضـوء الحاجـة لتصنيف الأفراد في إطار جماعات معينة وهوية محددة. تحدد موقعها داخل المستعمرة وعلاقتها بالمستعمر(٢). فالقوى الاستعمارية، على اختلافها كانت تدرك ضرورة اصطناع "شركاء" من بين سكان البلاد الأصليين لمساعدتها، وذلك بالنظر لقلة عـدد أفراد الدولة الاستعمارية؛ فكانت عمليات التصنيف والتمييز بين الجماعات؛ والتي أسـفرت عـن تبـلور الوعي الإثني لدى الطرفين من أبناء الوطن الأصليين المميزين والمضطهدين على نحو ما تكشف خبرة التوتسي والهوتو في ظل الاستعمار البلجيكي و الألمـاني . وما يقال عن هاتين الجماعتين يقال كذلك عن الكيكويو في كينيا والايبو في نيجيريا، والباجاندا في أوغندا...(٣).

وفـي ضـوء ذلـك الدور المحوري للاستعمار، في بلورة الوعي الإثني في آسيا وإفريقيا؛ يرى أحد الباحثين أن إدراك الهوية الإثنية ومحتواها، يصبح بلا معنى إذا افـرغ مـن محـتواه الاستعماري. بعبارة أخرى، أن فهم الإثنية في الواقع، يتطلب تحـليل جذور نشأتها التي ترتبط بدرجة كبيرة بالوجود الاستعماري وما فرضه من حدود مصطنعة في معظمها، وما فرضه من قيادات وتفاعلات داخل تلك الحدود(٤).

---

(١) Mare ,op.cit ,P. 35 وتجدر الإشارة إلى أن ما ذكر عن قبائل المانيكا ينطبق وبصورة أكبر على كثير من الجماعـات الإثنية في أفريقيا. ومن الأمثلة الشهيرة على أثر الاستعمار في اختراع جماعات إثنية لم يكن لها وجود سابق جماعة الجالا Nagala في الكنغو الديمقراطية، فالواقع التاريخي يشير إلى إنه لم تكن هناك جماعة بهذا الاسم فـي تـلك المنطقة، ولكن الأوربيين استخدموا ذلك للدلالة على الأفراد الذين يعيشون في منطقة أعالي نهر الكنغو، وسرعان ما تحولت الدلالة إلى مدلول أو الوصف إلى صفة للجماعة القاطنة بتلك المنطقة تلازمهم أينما توجهوا في البلاد ورسخ من ذلك استخدام تلك الصفة في تقديم الخدمات والمساعدات لأبناء المنطقة انظر:

David Welsh , **Op.cit** ,.P: 481.

(٢)John R. Bowen , " The Myth of Global Ethnic Conflict" **Journal of Democracy** (Baltimore: John Hopkins: University Press , Vol. 7 , 1996), PP 5.7

(٣)Welsh , **Op.cit** ,.PP: 478: 481

(٤)**Ibid**., P479

وعلى صعيد آخر، تجدر الإشارة، إلى عامل إضافي هام له دور فاعل في بلورة الوعي الإثني، يتمثل في جماعة النخبة؛ حيث تشير الدراسات إلى أنه قد تجد النخبة الإثنية إنه من المفيد اللجوء إلى اللغة الإثنية وإزكاء المشاعر والروابط الإثنية؛ كأدوات للحصول على تأييد الجماهير للمطالب التي تعبر عنها تلك النخبة.

وقد أثار البعض تساؤلا هاما حول أسباب انسياق الجماهير خلف النخبة ومطالبها، بعبارة أخرى إذا كانت النخب الإثنية واضحة في دوافعها ومصالحها من تحريك الجماهير على أسس إثنية. فما هي دوافع الجماهير من الجماعات الإثنية للاستجابة لتلك المطالب النخبوية التي قد تتطلب تضحيات من جانب الجماهير؟. يرى هورويتز أن انخراط العامة في الصراع الإثني رغم عدم وجود مصالح مادية مباشرة يرجع إلى خوفهم من فقدان هويتهم الإثنية حتى ولو لم يكن لذلك مؤشرات حقيقية كافية، أو أن يلقوا مصير الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية. فالجماعة التي لن تستطيع المنافسة سوف تندثر وتموت الأمر الذي يفاقم مشاعر الخوف خاصة لدى الجماعات الشاعرة بأنها في وضع سياسي أقوى[١].

أما فيما يتعلق بانعكاسات أثر التحديث بأبعاده المختلفة (التصنيع، الهجرة، التحضر)، على ظاهرة الإثنية فإنه لابد من الجمع بين الرؤيتين سالفتي البيان حول العلاقة بين التحديث والإثنية في ضوء القصور الذي يشوب رؤية كل منهما على حدة.

فبالنسبة للرؤية الخاصة بأثر التحديث على تراجع الولاءات الإثنية، وما قدمه أنصار هذا الاتجاه من دعم للأسس التي قامت عليها تلك الرؤية وأهمها إدعاء أن الجماعات الإثنية تعبر عن مصالح ضيقة وعلاقات أولية رجعية وإنها تعوق عمليات التنمية والتقدم والديمقراطية فإنه يمكن نقد تلك الرؤية، حيث تشير الدراسات إلى أن الأقليات الإثنية عادة ما تكون أكثر حداثة من جماعات الأغلبية، فالمجتمعات التي تتكون من أقليات إثنية غير متعصبة يمكن أن تسهم في زيادة التفاهم وترسيخ القيم الموضوعية للجدارة كالتعليم، والخبرة الفنية، والمهارة

---

(١)Horowitz, Ethnic Groups…, **Op.cit.**,PP176-180

وانظر أيضا:

Ejabow ,**Op.cit** ,.PP: 223-224. Mason ,**Op.cit** ,. P. 580.

الإداريـــة، وغيـــرها مـــن الخصائص المرتبطة بالتحديث وعليه فإنهم يكونون أقل ارتـــباطاً بالصـــيغ السياســـية القديمـــة وأميـــل لموازرة الحريات الفردية والصيغ الديمقراطية للتمثيل[١].

أمـــا فيمـــا يتعـــلق بما ذهب إليه الفريق الآخر –التحديثيون الجدد– من أن ظاهرة الإثـــنية ظاهـــرة تحديـــثية، فإنه أيضاً قول منتقد، حيث يقصر دراسة الظاهرة على مرحلة ما بعد التحديث[٢] مغفلاً الظواهر الإثنية التي سبقت ذلك، وعليـــه فإنه يجب الـــنظر إلى ظاهـــرة الإثـــنية على إنها ظـــاهرة –كما سلف البيان– معقدة ومركبة وقديمة يتطلب تحليلها والسعي إلى فهمها ضرورة الإحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجـــتماعية، الـــتي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة. والتي تمنح كل جماعة طابعها المميز في ضوء تمايز عناصر تلك البيئة واختلاف العنصر الفاعل الدافع إلى تبلور الجماعة الإثنية وقيامها.

---

(١)Safaran, PP,3-4 **Op.cit.**, .

(٢) "Riggs, Glossary for Term ...... " , **Op.cit.**,

الفصل الثاني

المطالب الإثنية

الأنواع و المبررات وعوامل الفعالية

المطالب الإثنية
الأنواع و المبررات وعوامل الفعالية

تطـــرح الجماعات الإثنية مجموعة من المطالب الخاصة بأبناء الجماعة على النظام السياســـي. وتتعلق تلك المطالب بكافة قضايا وأبعاد النظام السياسي والمجتمع الذي يعمـــل فيـــه، بدءاً من هوية الدولة ووحدتها، ووصولاً إلى القرارات المتعلقة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، مروراً بالمؤسسات القائمة والسياسات المتبعة.

والواقـــع أن التناول العام للمطالب الإثنية يمكن أن يغفل حقيقة التفاوت الحادث بين الجماعـــات الإثنية المختلفة، فيما يتصل بطبيعة مطالبها، وأولوياتها، والمسار الذي يمكـــن أن تـــتخذه هذه الجماعة، أو تلك، في سعيها وراء مطالبها وكذا توقيت تلك المطالب، ولذا فإنه سوف يتم التعامل مع مطالب الجماعات الإثنية عبر أنماط عدة، تـــأخذ في حسابها متغيري طبيعة الجماعة الإثنية من حيث التقدم والتخلف، وطبيعة الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة من حيث الغنى والفقر.

وأخيـــراً، فإنـــه في إطار السعي للتعرف على الأسانيد والحجج التي تستخدمها كل جماعـــة إثـــنية فـــي تبرير مطالبها ودعمها. فإنه سوف يتم التعرف على مبررات المطالب الإثنية وكذا التعرف على العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب.

وفـــي ضـــوء مـــا سبق، فإنه سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية يعرض أولها للقضايا العامة التي تتضمنها المطالب الإثنية، ويتناول الثاني مبررات المطـــالب الإثنية والعوامل الحاكمة لفاعليتها، وأخيراً يطرح المبحث الثالث من هذا الفصـــل عـــدة أنمـــاط للمطالب الإثنية وفق متغيري الجماعة / الإقليم على نحو ما سيرد البيان.

المبحث الأول
أنواع المطالب الإثنية

سـلفت إشـارة إلى أن المطالب الخاصة بالجماعات الإثنية تتعدد وتتباين بدرجة كبيرة تغطـي كافة جوانب الحياة السياسية. فهي قد تقتصر على المطالبـة بنصيب في موارد الـبلاد وثـرواتها –أياً كان هذا النصيب– وقد تطالب بالاستقلال التام عن الدولة القائمة وتشـكيل دولـة خاصـة أو الانضـمام لدولة أخرى[1]، وبين هذا وذاك تتعدد مطالب الجماعات من حيث طبيعتها ودرجة قوتها.

وعـلى الـرغم مـن الـتعدد سالف البيان للمطالب الإثنية فان المشاهد تركز تلك المطـالب حـول مطالب بعينها تتعلق في معظمها بالهوية وشكل الدولة وسياسات الـنظام الحـاكم أو مـا يسميه البعض بالمطالب الرمزية، والمطالب المادية، حيث تتعـلق المطـالب الرمـزية بهويـة الجماعة الإثنية ومكانتها في المجتمع وترتبط المطالب المادية بالقدرات الاجتماعية للجماعة في ارض الواقع ومدى المساواة بين الجماعات المختلفة[2].

وتكمـن أهمية تلك المطالب في أنه كثيراً ما يؤدي تجاهل مطالب الجماعات الإثنية بشـأنها إلى سعي تلك الجماعات للانفصال عن الدولة وإقامة كيان مستقل سياسيا أو الانضمام إلى دولة أخرى تعتقد الجماعة الإثنية أنها ستكون أكثر تعبيراً عن هويتها وأكثر إنصافاً لها على الصعيد المادي. وتجدر الإشارة إلى أن الفصل بين السياسات الرمـزية والسياسات المادية إنما يستند إلى السمة الغالبة على إحداهما دون الأخرى ولا يـنفي ذلك الفصل حقيقة التساند بين السياستين والمطالب الإثنية المتعلقة بهما، فالمكاسب الرمزية في كثير من الأحيان ترجمة لحقائق الواقع المادي أو مدخل لتلك المكاسب والعكس أيضاً صحيح على نحو ما سيرد البيان.

---

(١) Saadia Touval , **The Boundary Politics of Indepndent Africa** (Massachusetts: Harvard University Press , 1972) , PP 106: 109.

(٢) Bruce J. Berman, **Op.cit.**, PP 333-338.

المطلب الأول: *المطالب الإثنية المتعلقة بالهوية*

سلفت إشارة إلى ارتباط تلك المطالب بقضية هوية الجماعة الإثنية؛ والتي هي بدورها نتاج تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية والحضارية، وبصفة عامة يمكن التمييز بين هويتين أساسيتين لا تكاد تخلو منهما دولة من دول العالم المختلفة وهما: الولاءات التحتية أو الهوية دون القُطرية، والولاء للدولة أو الهوية القُطرية. ولكل من الهويتين نخبها السياسية والثقافية المدافعة عنها والداعمة لها[1].

وتتضمن مدخلات النظم السياسية، العديد من المطالب الإثنية المتعلقة بكلتا الهويتين، وبخاصة في اللحظات الفارقة من عمر النظم السياسية (كالاستقلال، صياغة الدستور أو إعادة صياغته، تحول النظام سلماً أو قسرا). ففي هذه اللحظات تسود مشاعر الخوف بين الجماعات الإثنية المختلفة؛ خشية من أن يؤدي التغيير إلى هيمنة جماعة بعينها على مقدرات البلاد، واستبعاد الجماعة الخاصة من اللعبة السياسية؛ ولذا تعمد كل جماعة إلى محاولة ضمان أكبر قدر من التمثيل داخل النظام؛ من خلال الضغط في سبيل إقرار النظام برموز الجماعة والاعتراف بها، أو منحها وضعا خاصاً في البلاد[2].

ويعتبر الترميز عنصراً فاعلاً على صعيد تعبئة ودعم المطالب الإثنية، حيث يضفي عليها طابعاً معنوياً وأخلاقيا؛ يؤدي إلى التفاف أبناء الجماعة خلفها؛ ويحد من إمكانيات الخلاف داخل الجماعة بشأن تلك المطالب، وكلما اتسع الخطاب الرمزي واحتمل التأويل كلما كان أقدر على جمع الأنصار حوله، ومقاومة محاولات احتوائه وحصاره[3].

وعلى الرغم من أن كل النظم السياسية، أيا كانت طبيعتها تعاني من وجود صراع بين الجماعات حول المطالب الرمزية المتعلقة بالهوية، التي قد تبدو تافهة في بعض الأحيان؛ حيث لا تتعلق مباشرة بالموارد المادية قدر تعلقها بالقيمة المعنوية؛ فإن

---

(١) ايليا حريق: " الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط ".، في دانيال برومبرغ (محرر): **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟** ترجمة:عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧)، ص ص ٢٧٨:٢٣٨. وحول مشكلة الهوية في دول العالم الثالث انظر: د. مصطفى كامل السيد: **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث** (القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر، ١٩٨٤)، ص ٧٥ وانظر ب. س لويد: **مرجع سبق ذكره**،ص ص ٣٢٩:٣٢٤.

(٢)Berman , **Op.cit.** PP335: 336

(٣)Horowitz , Ethnic groups ….., **Op.cit.**, P 217

المشـــاهد أن النظم شديدة الانقسام تشهد حدة وكثافة في الصراع حول تلك المطالب على نحو يعكس أزمة عدم الاندماج وتعدد الولاءات داخل المجتمع(١).

والملاحـــظ، إنـــه كـــلما زاد اتساق قيم وهوية الجماعة الإثنية مع الهوية العامة في المجـــتمع والسـلطة الحاكمـــة زاد اندماجها، وعلى العكس، فإنه كلما زاد تباين قيم وهويـــة الجماعة عن قيم وهوية المجتمع وقل تمثيلها خلاله، كلما زاد ميل الجماعة للخروج والتمرد على تلك القيم والهوية(٢).

وتـــتعدد المجالات والموضوعات الرمزية التي تكون موضوع صراع ومطالبة من جانب الجماعات الإثنية حيث تتضمن من بين ما تتضمن المطالب المتعلقة بالألقاب، والنشـــيد الوطـــني، وعلم الدولة وشعاراتها، وأسماء المدن. على أن أكثر المجالات الرمـــزية تعـــلقاً بقضـــية الهويـــة هـــي تلك الخاصة باللغة والدين ووضع العادات والقيادات الإثنية التقليديـــة.

أولاً: اللغة (٣)

ســلف بيان الارتباط الوثيق بين لغة الجماعة الإثنية وهوية تلك الجماعة وتفردها؛ ولـــذا فـــإن مكانـــة اللغة في إطار النظام السياسي، تعتبر مؤشراً هاماً على مكانة الجماعـــة الإثنية وموقعها داخل النظام؛ فاللغة، في هذا الإطار، أحد أدوات الهيمنة والسيادة. وتعتبر المطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد، مطالبة باعتراف رسمي أن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر،أو إنها أكثر أهمية من غيرها من الجماعات في المجتمع(٤).

وتـــتفاوت مطـــالب الجماعات الإثنية فيما يتعلق بلغاتها ما بين مطالبة الجماعات السائدة باعتبار لغاتها اللغة الرسمية، وربما الوحيدة، في البلاد، ومطالبة الجماعات الأقل بتقدير

---

(١) حـــول أبعـــاد تـــلك الأزمة وتطبيقاتها في نيجيريا انظر: د. إبراهيم نصر الدين، **الاندماج الوطني في نيجيريا، مـــرجع ســـبق ذكـــره.** صـــبحي قنصـــوه، **مشـــكلة الاندمـــاج الوطـــني فـــي نيجيريا** ،رسالة مقدمة لنيل درجة **الماجستير**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ،١٩٨٩).

(٢) **Ibid** ., P 215 وانظر أيضاً: كليفورد غيرتز: " الثورة الاندماجية: المشاعر الوشائجية والسياسات المدنية في الدول الحديثة ". في دانيال برومبرغ (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥١: ٥٣

(٣) حول اللغة والسياسة انظر:

Horowitz , Ethnic groups …, **Op.cit.**,PP 219: 224

J. A. Laponce., " Language and Politics ", in Mary Hawkesworth and Murice Kogan , **Op.cit.**, PP 587:608

(٤) . ايليا حريق: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٨٣

لغـــتهم والاعتراف بها، ويبرز من ذلك دور اللغة كعامل استبعادي ورمزي في صراع الجماعـــات، فالمطالـــبة باعتـــبار لغة ما من لغات المجتمع هي اللغة الرسمية في البلاد تعكـــس رغـــبة فـــي أولوية الجماعة على غيرها من الجماعات، وبالمثل فإن المطالبة بالتعددية اللغوية هو تعبير عن الرغبة في المساواة بصفة عامة، فالتمايز اللغوي دالة في مسألة المساواة والعدالة(١).

وفي طرحها لمطالبها، الخاصة باعتبار لغتها اللغة الرسمية للبلاد، تستند الجماعات الإثـــنية المـــتقدمة عـــلى عدم ملاءمة لغات الجماعات المتخلفة، لتخلف تلك اللغات وعـــدم مواكبتها للعصر، وامتلائها بالخرافات، وكذا عدم ملاءمتها لمتطلبات الإدارة والمعـــاملات الدوليـــة والرسمية، فضلاً عن عدم اكتمال قواعدها وسبل ومتطلبات تدريسها(٢).

وعـــلى الجانب الآخر، تضغط الجماعات المتخلفة، دفاعا عن أحقيتها في اعتبار لغاتها لغـــات رسمية مساوية للغات الجماعات المتقدمة، فرغم اعترافها بواقع تخلف لغاتها، إلا إنهـــا ترى ضرورة مقاومة وتغيير ذلك الواقع وعدم الخضوع له، وتؤكد في ذلك أهمية دور النظام السياسي في إعادة تعديل تلك الأوضاع(٣).

وهـــناك جانب آخر، قلما توجه إليه الأنظار فيما يتصل بالسياسة اللغوية وهو دور اللغة أو السياســـة الـــلغوية المتبعة في الحراك الاجتماعي الطبقي، والكفاءة الإدارية، وشغل المناصب الإدارية، وعلاقات الدولة الخارجية؛ فاختيار التعددية اللغوية يعني من بين ما يعـــني استمرار لغة المستعمر كلغة ربط وتواصل بين الجماعات الإثنية، وكذا الاحتفاظ بالوضـــعية الخاصـــة للجماعات الموالية للاستعمار السابق؛ على اعتبار تمكنها من لغته عـــلاوة على استمرار الروابط التعليمية مع الجماعات الخاصة بدولة المستعمر السابق، أمـــا اختيار إحدى اللغات المحلية لتكون اللغة الرسمية فإنه سوف يؤدي إلى تحسين أداء الجماعـــة الـــناطقة بهـــا ووضـــعهم فـــي المجتمع؛ فعلى سبيل المثال فإن اعتبار اللغة

---

(١) Laponc , **Op. cit.**, PP 587: 588 .
Horowitz , Ethnic. groups …,**Op.cit.**, PP 223: 224.

ولمزيد أنظر:

Edward Sagarin and James Moneymaker , "Language and Nationalist Separatist and Secessionist Movements.," in Raymond Hall (ed.) , **Ethnic Autonomy Comparative , Dynamics** (New York. Pergamon Press , 1979) , PP 18: 35

(٢) Horowitz , Ethnic groups ……… , **Op.cit**., P 219

(٣) **Idem.,**

التيجريـــنية لغة رسمية بدلاً من الأمهرية في إثيوبيا يقلل من مكانة الأمهرا لعدم إتقانهم التيجرينية وبالتالي استبعادهم من شغل المناصب الحكومية التي تتطلب التمكن من اللغة التيجرينية، وفي المقابل فإن تحقق ذلك المثال يفتح الآفاق لمزيد من شغل أبناء التجراي للمناصـــب الإدارية الرسمية وغير الرسمية التي تتطلب التمكن من اللغة التيجرينية[١]. ويكشـــف ذلك المثال طبيعة التداخل بين السياسات الرمزية والسياسات المادية على نحو ما سلفت الإشارة.

وتزخـــر إفــريقيا بالعديد من الأمثلة المتعلقة بالمطالب اللغوية للجماعات الإثنية من ذلك مطالبة البربر في المغرب العربي، ولاسيما الجزائر، باعتبار لغتهم لغة رسمية في البلاد ومعارضتهم خطوات وسياسات التعريب التي اتبعتها الحكومات الجزائرية بعـــد الاستقلال، الأمر الذي اتخذ صورة إضرابات، ومظاهرات، وصدامات مباشرة مـــع الـــنظام حيـــنما أقدمـــت السلطات على إلغاء تدريس اللغة البربرية في جامعة الجزائـــر ووقف العروض الفنية والندوات الأدبية في جامعة تيزي أوزو[٢]. وبالمثل شـــهدت الســـودان رفضاً مماثلاً لسياسة التعريب في الجنوب وإحلال اللغة العربية محـــل الـــلغة الإنجليزية واللهجات المحلية، كلغة تعامل في حين شهدت دول أخرى الاعـــتراف الرســـمي بـــالعديد من اللغات المحلية كلغات رسمية استجابة لضغوط الجماعـــات المـــتحدثة بتلك اللغات على نحو ما تشهد خبرة جمهورية جنوب إفريقيا بعد الحقبة العنصرية[٣].

ثانياً: الدين

يـــلعب متغير الدين دوراً مركزيا فيما يتصل بهوية الجماعة الإثنية؛ ولذا فإنه كثيرا ما يستخدم كأداة للتعبئة والحشد لصالح أو ضد النظام السياسي القائم، وبصفة عامة فـــإن مطـــالب الجماعات السائدة غالباً ما تتركز حول المطالبة باعتبار ديانتها الدين

---

(١) وذلك على عكس ما كان عليه الحال في أثيوبيا أبّان حقبة هيمنة الأمهرا انظر حول اللغة والهوية:
Inyani K. Simala, "Ethnolinguistic Nationalism and Identity in Africa: Its Evolution and Implication to Natoin - States.", Bethwell A. Ogot (ed.) **Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa,** (Kenya: Maseno Unive., College , May 28-31, 1995) PP 32-33
عـــلى حسن كمارة: " مشكلة اللغة والهوية في دول غرب إفريقيا الإسلامية "، في جمعية الدعوة الإسلامية، ندوة: **الإسلام والمسلمون في إفريقيا** (الجماهيرية العربية الليبية: جمعية الدعوة الإسلامية، ١٩٩٨) ٩٠: ١٠٢

(٢) د. نيفيـــن مســـعد: **الأقـــليات والاســـتقرار السياســـي فـــي الوطـــن العـــربي** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٨)، ص ص ١٢٨: ١٢٩

(٣) المرجع السابق، ص ١٥٧ وانظر كذلك مثال موريتانيا في د. عبد السلام بغدادي: مرجع سابق، ص ١٩٢

الرســـمي للبلاد، مع تفاوت بين الجماعات فيما يتصل بمدى الاعتراف بالديانات أو المذاهــب الأخرى؛ أما الجماعات الإثنية الخاضعة فإنها غالبا ما تلجأ إلى المطالبة بفصل الدين عن الدولة والمساواة بين كافة الديانات والمذاهب(١).

والواقع،أنـــه سواء اتخذت الدولة ديانة رسمية أو أعلنت علمانيتها وفصل الدين عن الدولـــة، فـــإن اتـــباع أي مـــن السبيلين لم يلغ المطالب الإثنية ذات الطابع الديني. والشواهد على ذلك كثيرة.

ففـــي السودان جرت العديد من محاولات نشر الإسلام إلى جانب اللغة العربية عبر الأنظمـــة السياســـية العديـــدة الـــتي شهدتها البلاد،على أن إعلان تطبيق الشريعة الإســـلامية لم يُقدر له أن يتم إلا في سبتمبر عام ١٩٨٣ م، في عهد الرئيس محمد جعفـــر نميـــري، وطـــوال تاريخ السودان ظلت الجماعات الإثنية غير المسلمة في الســـودان تطـــالب في معظمها بفصل الدين عن الدولة، وهو ما تصاعدت حدته في أعقاب إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية.

فعلى الرغم من أن تطبيق الشريعة لم يكن إلا محاولة من جانب النظام للخروج من أزمـــة انحســـار شـــرعيته إلا إنه سرعان ما تحول قرار تطبيق الشريعة إلى أحد مكتســـبات القـــوى الإسلامية في السودان، في ذات الوقت الذي اعتبر نفس القرار تـــراجعاً عـــن مقررات دستور ١٩٧٣ م القاضي بخضوع الأحوال الشخصية لغير المســـلمين لـــلقانون الخاص بهم. وأدى ذلك إلى ضغوط ومطالب متعارضة ما بين المطالـــبة بالتراجع عن تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان علمانية الدولة من جانب وبين التهديد باللجوء إلى حمل السلاح واستعمال العنف ضد كل من يحاول المساس بتطبيق الشريعة الإسلامية باعتبارها مكاسب شعبية لا يمكن التراجع عنها، من ناحية أخرى(٢).

---

(١) حول علاقة الدين والدولة والقومية انظر:

Eunice Kamaara , " Religion , Ethnicity and Nationalism in Kenya: The Church in Building A Kenyan Nation. " , in Bethwell A. Ogot , **Op.cit.** , PP 151: 153.

(٢) انظر في ذلك: د. نيفين مسعد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٥٢: ١٥٣

د. إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان"، ورقة بحثية مقدمة إلى **المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية حول الصـــراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٩ – ٣٠ مايو ١٩٩٩).

وتقـدم نيجيـريا نموذجـاً آخر للمطالب الإثنية ذات الطابع الديني وما تفرضه تلك المطالب من تحديات أمام النظام السياسي.

فعـلى الرغم من علمانية الدولة النيجيرية، فإن المطالب الدينية قد تصاعدت عبر العقود المختـلفة الـتي مـرت عـلى البلاد منذ استقلالها عام ١٩٦٠ م. حيث ثارت في عقد السـتينيات من القرن العشرين مسألة الاعتراف بإسرائيل واصطبغت بطابع إثني ديني فـي ظـل رفـض الشمال النيجيري (٧٥ %مسلمون) الاعتراف بإسرائيل تعاطفاً مع الشـعوب العـربية الإسـلامية فـي حيـن أيدت الجماعات الجنوبية (معتقدات تقليدية ومسـيحية في معظمها) الاعتراف بدولة إسرائيل انطلاقاً من المصالح الاقتصادية التي تربط تلك الجماعات بإسرائيل بالأساس[١].

وفي عقد السبعينيات وعند إعداد مشروع دستور البلاد في الجمعية التأسيسية ثارت قضـية الهوية الدينية للبلاد وطرحت نفسها في صورة الخلاف بين مسلمي نيجيريا وغير المسلمين حول إنشاء محكمة استئناف شرعية فيدرالية. حيث طالب الأعضاء الشـماليون المسـلمون فـي الجمعية بضرورة تشكيل هذه المحكمة على المستوى الفيدرالـي لتـتولى اسـتئناف أحكام المحاكم الشرعية الموجودة في ولايات الشمال بـالفعل. فـي حيـن عـارض الأعضاء الجنوبيون غير المسلمين في الجمعية هذا المطلب باعتباره إقحاماً لمسائل دينية في دولة علمانية واعتبروا أن التمسك به يمثل تهديداً لوحدة البلاد.

وقـد عـاودت تلك القضية الظهور مرة أخرى عام ١٩٨٨ م عندما اجتمعت اللجنة الوطـنية لمناقشـة مشـروع دستور جديد للبلاد حيث طالب المسلمون مرة أخرى بتشـكيل محكمـة اسـتئناف شـرعية فيدرالية ومرة أخرى رفض الأعضاء غير المسـلمين ذلك وانتهى الجدل مرة أخرى إلى رفض الطلب استنادا إلى عدم إقراره فـي الدسـتور الصـادر عام ١٩٧٩[٢]. والواقع أن عقدي الثمانينيات والتسعينيات شـهدا تكـراراً لعـدة قضايا تتعلق بالمطالب الدينية للجماعات الإثنية في نيجيريا، فعـلاوة على تجدد المطالبة بمحاكم استئناف شرعية شهد العقدان المذكوران تجدد المطالـبة بتطـبيق الشـريعة الإسلامية واعتبار نيجيريا دولة إسلامية لا سيما بعد

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا. . .، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣

(٢) المرجع السابق، ص ٦٢ وانظر أيضاً: د. صبحي قنصوه: "المسلمون ومشكلات التعددية الدينية في نيجيريا"، في جمعية الدعوة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٩٤: ٤٠٤.

انضمام نيجيريا إلى منظمة المؤتمر الإسلامي في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، وهو الانضمام الذي أثار حفيظة الجماعات الجنوبية غير المسلمة ودفعها للمطالبة بانسحاب نيجيريا من منظمة المؤتمر الإسلامي والتمسك بعلمانية الدولة[1].

كذلك أثارت من جديد قضية إعادة العلاقة مع إسرائيل نفس الجدل الذي ثار عند الاعتراف بها، واتخذت مسألة إعادة العلاقات طابعاً دينياً في بعض الأحيان وبصورة صريحة؛ حيث انتقدت الرابطة المسيحية لنيجيريا الحكومة، على أساس أن قيامها بإنشاء لجنة للحج إلى مكة ينطوي على تفضيل للمسلمين، وينطوي على تفرقة ضد المسيحيين الذين يرغبون في زيارة بيت لحم"[2].

وبصفة عامة تعتبر قضية العلاقة بين المطالب الإثنية الدينية والنظام السياسي واحدة من أعقد قضايا النظام ودليل ذلك سلسلة أعمال العنف التي شهدتها البلاد بين المسلمين والمسيحيين في نيجيريا طوال الحقبة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى نهاية التسعينيات. حول مسائل مثل تعريف علمانية الدولة النيجيرية والوضع الدستوري للشريعة، والانتماءات الدينية لشاغلي المناصب العامة الرئيسية، ودور الحكومة في تخصيص أوقات البرامج الدينية في وسائل الإعلام العامة وإنشاء أماكن للعبادة في المباني الحكومية وتدريس المواضيع الدينية في المؤسسات التعليمية[3].

ثالثاً: الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية

تمثل مطالب الاعتراف بالعادات والقيادات التقليدية واحدة من أهم المطالب الرمزية التي تتمسك بها الجماعات الإثنية حتى في أرقى المجتمعات وأكثرها تحديثاً[4]،

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٩٨.

روتيمي سوبيرو: "مخاض الفيدرالية في نيجيريا"، في دانيال برومبرغ (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٦

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطني**. . . .، **مرجع سابق**، ص ص ٨٤: ٨٦

(٣) روتيمي سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٢٧: ٣٢٩.

(٤) من ذلك على سبيل المثال تمسك جماعة السيخ الهندية في بريطانيا بارتداء العمامة بدلا من القبعة عند قيادة سيارات النقل الجماعي (الأتوبيسات) التي يعملون عليها وبدلاً من الخوذة عند قيادة الدراجات النارية (الموتوسيكلات). وذلك على الرغم من حظر القوانين البريطانية ذلك. وهو ما أسفر في النهاية عن السماح لهم بارتداء العمامة انظر :

Michael Banton , " Modeling Ethnic and National Relations. " , in **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 17 , No. 1 , January 1994). , P 13.

الأمر الذي يدحض ما ذهب إليه التحديثيون التقليديون من أن عملية التحديث سوف تؤدي إلى تواري واختفاء الظواهر الإثنية المختلفة[١].

وهناك العديد من الأمثلة الدالة على أهمية تلك المطالب، لعل أبرزها مطالبة جماعة الباجـندا فـي أوغـندا بوضع خاص لمملكتهم "البوجندا" وملكهم "الكاباكا" في إطار مفاوضـات استقلال البلاد عام ١٩٦٠. وهي المطالب التي هددت جماعة الباجندا، بأنهـا فـي حالة عدم الاستجابة لها – سوف تطالب بالاستقلال وعدم الانضمام إلى دولـة أوغـندا المزمع قيامها آنذاك، وهو التهديد الذي أسفر عن الاستجابة لمطالب الجماعة وتولى زعيمهم منصب رئيس الدولة[٢].

ومما يؤكـد أهميـة تلك المطالب الخاصة بالقيادات التقليديـة أنه عندما أقدم ميلـتون أوبوتـي –رئيس أوغندا– في مارس عام ١٩٦٦ على إلغاء منصب رئيس الجمهورية الذي كان يشغله موتابا الثاني كاباكا البوجندا، رفعت جماعة الباجندا من جديـد شـعار انفصـال البوجـندا وحدثت مواجهات دامية بين الحكومة المركزية وحكومـة البوجـندا أدت إلى إعـلان حالة الطوارئ في أقاليم البوجندا في أعقاب هـروب الكاباكـا خـارج البلاد[٣]، وهو الأمر الذي أدى عبر تفاعله مع غيره من عوامـل وأحـداث إلى الإطاحة بنظام حكم ميلتون أوبوتي وتولى عيدي أمين الذي عمـد فـي إطار سعيه لإضفاء الشرعية على حكمـه واكتساب مؤيدين إلى الوعد بإعادة جثمان الكاباكا –الذي كان قد توفي في الخارج– إلى البلاد ليدفن في بوجندا، الأمـر الـذي أنعش آمال الباجندا بعودة النظام الملكي مرة أخرى، إلا أن الرفض الصـريح مـن جانب عيدي أمين لذلك المطلب في اجتماع له وزعماء الباجندا أدى إلى هبوط حجم تأييد الباجندا له[٤].

وتجـدر الإشـارة، إلى أن بعض المطالب المادية قد يكون الدافع ورائها اعتبارات رمـزية تتعلق بقيادات ومقدسات الجماعة الإثنية من ذلك على صعيد أوغندا أيضاً الـنزاعات الـتي دارت بيـن مملكتي "البوجندا" و "البونيورو" حول المناطق التي

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل"، بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٧)، ص ص ٢١: ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥

(٣) المرجع السابق، ص ص ٣٣: ٣٤.

(٤) المرجع السابق، ص ص ١٨: ١٩.

اقتطعتها بريطانيا من البونيورا ومنحتها للبوجندا حيث ظلت جماعات البونيورو تطالب بتلك المناطق – منذ اقتطاعها إبان حقبة الاستعمار وحتى عودتها إليها عام ١٩٦٦ بعد خلع الكاباكا وكان أحد الدوافع الرئيسية لمطالب البونيورو، هو وجود رفات ملوكهم السابقين بتلك المناطق الضائعة[١].

بل إن إقدام حكومة يوري موسيفيني على إعادة الاعتراف بمملكة البوجندا ونظامهم الملكي بزعامة الكاباكا الذي خولته الحكومة إدارة الشئون الداخلية للباجاندا يصب في ذات اتجاه اكتساب الشرعية والتأييد على الرغم من استمرار حالة عدم الرضا بين الباجاندا على حجم وطبيعة تلك السلطات التي فوضتها الحكومة للكاباكا منذ عام ١٩٩٣م. وذلك لمحدوديتها وثانويتها[٢].

ومـا يقال عن ملك الباجندا نجد مثيلاً له فيما يتعلق بملك الزولو في جنوب أفريقيا، وملك الايوي في توجو، وأمراء شمال نيجيريا وسلاطينها وكذا عن ملك الأشانتي في غانا[٣].

وتجدر الإشارة، إلى صحة ما ذهب إليه البعض، من أن المطالب الإثنية المتعلقة بموقع ودور القيادات التقليدية كانت أشد في المناطق التي سُمح لها بقدر من الحكم الذاتي المحلي خلال الحقبة الاستعمارية، وذلك على الرغم من الاختلاف مع رؤية ذلك النفر من الباحثين عن حتمية اندثار تلك الزعامات وتراجع دورها وتأثيرها بفعل التحديث وحركات المد والتحرر الوطني؛ حيث استطاع العديد من الحكام المحليين الاحتفاظ ببعض مظاهر السلطة، بل إنه في كثير من الأحيان لجأ العديد من الصفوة إلى تلمس تأييد الزعماء التقليديين الإقليميين خلال عمليات الانتخابات، وهو ما يتصور معه، حرص هؤلاء الصفوة على إظهار الولاء لتلك الزعامات،

---

(١) **المرجع السابق**،ص١٩.

(٢)Crespo Sebunya," Buganda Celebration Becomes Awake" **New African** (UK: IC Publication Ltd,No: 367 , October 1998), P 23.

(٣) شهد عام ١٩٩٩ وفاة ملك الاشانتي أوتومفوو أوبوكو واري الثاني
Otumfuo Opoku Warell Otumfuo Osei Tutu II
وقد حظي الملك الراحل بمراسم وداع رسمية حضرها كبار رجال الدولة ووفود حكومية والدبلوماسيون الأجانب، وكان الملك الراحل قد احتفل بمرور ٢٩ عاما على توليه زعامة الاشانتي في فبراير ١٩٩٩ م. وهو الاحتفال الذي حضره العديد من الزعماء والملوك التقليديين وفي مقدمتهم ملك الزولو في جنوب أفريقيا. وهو الأمر الذي يكشف طبيعة المكانة التي يحظى بها أولئك الزعماء ويثير التساؤل حول الروابط التي تجمعهم. انظر:
Nana Osei Kyeretwie , " A Spectacle to be Hold. " **New African** (No. 385 , May 2000) , PP 30: 31.

والدفـــاع عـــن مصـالحها؛ بل أكثر من ذلك، أنه حتى عندما أطاح نكروما بعدد من الـــزعماء التقليديين في غانا؛ سعياً منه لتقليص نفوذهم، فإنه قد حرص على التأكيد على إنه ليس ضد الزعامات التقليدية[1].

ولا تقتصـــر مطــالب الجماعــات الإثنية فيما يتصل بالقيادات على الاعتراف بتلك القيـــادات، بـــل إن القيـــاداتِ التقـــليدية نفسها تفرض بدورها ضغوطا على النظام السياسي؛ للحفاظ على وضعها في إطار ذلك النظام[2].

المطلب الثاني: *المطالب المتعلقة بشكل الدولة*

يقصـــد بالمطـــالب المتعلقة بشكل الدولة المطالب الاستقلالية الانفصالية والمطالب الاســـتقلالية الإدارية وتمثل تلك المطالب بصورتها نمطا خاصا من أنماط المطالب الإثنية في ضوء الطبيعة المزدوجة (المعنوية والمادية) التي ترتبط بتلك المطالب.

أولاً: المطالب الاستقلالية الانفصالية

وتجسد تلك المطالب الرغبة في قيام كيان سياسي مستقل ومعبر عن الهوية الخاصة للجماعة الإثنية أو الرغبة في التخلص من هيمنة جماعة معينة[3] وذلك على الرغم مما قد يكتنف تلك المطالب من تضحيات ناجمة عن عدم توافر القدرات الاقتصادية والمتطلبات التنظيمية والإدارية اللازمة لقيام دولة في الإقليم الساعي للانفصال، من ذلك المساعي الانفصالية للجنوب السوداني، ومطالب جماعة اللوزي في زامبيا وفي المقـــابل تلعب كذلك اعتبارات الكرامة الوطنية والرغبة في الهيمنة دوراً أيضاً في إصـــرار الجماعـــة المهيمنة على إخضاع الجماعات الانفصالية رغم التكلفة الكبيرة لإخضاع تلك الجماعات[4].

---

(١) فريدفون دير مهدن: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠٢: ١٠٥. وانظر أيضا فرانسو بيار: **سياسة ملء البطون: وسوســـيولوجية الدولة الأفريقية**، ترجمة: حكيم طوسون (القاهرة: دار العالم الثالث، ط ١، ١٩٩٢)، ص ١٧٥. وتظر روزا اسماعيليوفا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٤: ٨٦

(٢) **المرجع السابق**، ص ص ١٠٦: ١٠٧

(٣) يؤكـــد ذلـــك مقولـــة أحـــد الانفصــــاليين الفرنسيين بإقليم كيبك الكندي حيث قال:– "لقد قبل الكنديون الناطقون بالانجليزية العيش بمستوى معيشة أقل، مقابل الحفاظ على استقلالهم عن الولايات المتحدة الأمريكية، فلماذا ينكرون علينا ذلك الحق ". انظر :

Horowitz , Ethnic groups …., **Op.cit**., P 131.

(٤)**Ibid** , PP 131: 132

وقـد تـتخذ المطـالب الانفصالية أحد شكلين أولهما -كما سلف البيان- إقامة كيان سياسـي جديد في صورة دولة مستقلة، والثاني السعي للانفصال للانضمام إلى كيان سياسـي أخـر تعتقد الجماعة الإثنية أنه الأقدر على التعبير عن مصالحها وتحقيق أمالهـا وهويـتها وتقدم إرتريا في ظل الاستعمار الإثيوبي، وإقليم بيافرا النيجيري، وكاتـنجا الكـنغولي،وجزيرة أنجـوان في جزر القمر،والأكراد في العراق وتركيا، والباسـك فـي أسبانيا،وبعض الناطقين بالفرنسية في إقليم كيبك في كندا، أمثلة على الـنمط الأول مـن المطالب الانفصالية، في حين يُعتبر نموذج إقليم الاوجادين في أثيوبيا ومحاولته الانفصالية عن أثيوبيا والانضمام إلى الصومال، مثلا واضحا على الـنمط الثاني من أنماط المطالب الانفصالية ويتشابه معه في ذلك مطالبة الإيوي في غانا بالانفصال والالتحاق بذويهم في توجو[(١)] .

والواقع، أن المطالب الانفصالية تضع ضغوطا شديدة على النظام السياسي؛ انطلاقا مـن حقيقـة أنهـا غالـبا ما يتم السعي إليها عبر أدوات القسر المختلفة؛ بدءا من المظاهـرات والاضـطرابات وصولا إلى العنف المسلح ضد النظام الحاكم برموزه ومؤسسـاته، وتتبدى خطورة تلك المطالب في إنها لا تقتصر على مصير الجماعة المطالـبة بالانفصال فقط ؛ بل بمصير النظام والدولة بأسرها، ذلك أن نجاح إحدى الجماعات في الانفصال، قد يشجع غيرها على المطالبة أيضا بالانفصال؛ على نحو يـؤدي فـي النهاية إلى انفراط عقد وحدة البلاد ؛الأمر الذي يُفسر رفض العديد من الأنظمـة – إن لم يكن جميعها – الاستجابة لذلك النمط من المطالب على الرغم من التكاليف الباهظة – نسبيا – لذلك الرفض.

وممـا تجـدر الإشـارة إليـه، أن درجة تنظيم المطالب الانفصالية ودرجة العنف المصـاحبة لها، ترتبط في جانب منها بتوقيت قرار الانفصال، فمحاولات الانفصال الـتالية للاستقلال، غالبا ما تتسم بضعف التنظيم، وضعف القدرة العسكرية للجماعة – مـا لم تكن جماعة عسكرية بطبيعة الحال – وذلك بعكس الحال، بالنسبة للمطالب الانفصـالية التي تنشأ بعد فترة من الاستقلال، والتي تشهد درجة أعلى من التنظيم

---

(١) Saadia Touval , **Op.cit.**, PP 121: 122 ولمـزيد مـن الأمثـلة والتفاصيل:- انظر أعمال مؤتمر **الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية: جامعة القاهرة الفترة من ٢٩ -٣٠ مايو ١٩٩٩). وانظر كذلك:

-Martin R.Doorbos ," Protest Movements in Western Uganda: Some Parallels and Contrasts.", in Raymond Hall (ed.) , **Op.cit.** , PP 263: 281

والقدرة العسكرية، على نحو يزيد من درجة العنف ويُطيل في كثير من الأحيان من أمده؛ على نحو ما تشهد خبرة المجتمعات الإفريقية والغربية[١].

وتُقدم المطـالب الانفصالية لكل من البوجندا والبونيورو في أوغندا أمثلة للمطالب المبكرة للانفصال[٢].وكذا مطالب الأشانتي في غانا[٣]. في حين تُمثل المطالب الانفصالية لجماعة الأيبو في نيجيريا والتي قادت إلى حرب بيافرا (١٩٦٧ – ١٩٧٠) النمط الثاني وهو المطالب الانفصالية المتأخرة[٤].

ثانياً: المطالب الاستقلالية الإدارية

على العكس من المطالب الاستقلالية الانفصالية، لا تسعى الجماعات المطالبة بالاستقلال الإداري إلى الانفصال عن الدولة التي ينتمون إليها وإنما تستهدف الجماعات بتلك المطالب توفير الاعتراف لها ولإقليمها بالاستقلال الإداري، أو قدر من الحكم الذاتي، سواء كان ذلك في إطار دولة فيدرالية أو دولة موحدة بسيطة.

فالاستقلال الإداري للجماعات الإثنية، علاوة على ما يتضمنه من اعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع، فإنه يتيح لها قدراً من المخصصات المالية في موازنة الدولة، ويخلق مجموعة من الوظائف الإدارية لأبناء الإقليم الذي تقطنه تلك الجماعة، إضافة إلى ما يتضمنه ذلك أيضا من ارتقاء بالخدمات وتقديم المزيد من المشروعات للإقليم؛ الأمر الذي يُفسر حرص العديد من الجماعات على تحويل أقاليمهم إلى وحدات

---

(١) Henry Benin, " Leaders, Violence , and the Absence of Change in Africa.", in **Political Science Quarterly** (New York: the Academy of Political Science , Vol. 108 ,No.1, Spring 1993).,P280. Horowitz , Ethnic Groups ..., **Op.cit.,** PP 261:262

وانظر

John Stone , " Ethnicity Versus the State: the Dual Claims Of State Coherence and Ethnic Self - Dtermination.", in Rothchild and Olorunsola , **Op.cit.,** PP88: 91

(٢) د. إبـراهيم نصر الدين:" **الاندماج الوطني في أوغندا. . .**"، **مرجع سبق ذكره**، ص: ١٨ روزا اسماعيليوفا: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨١: ٨٤

(٣) Peter Skalnik , "Why Ghana is not a Nation State.", **Africa Insight** (Pretoria: the African Institute of South Africa , Vol.22, 1992).,PP66-72

(٤) حول تفاصيل ذلك الانفصال انظر:

د. ماهـر عطية شعبان:" الحرب الأهلية النيجيرية: انفصال بيافرا."**بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية بعنوان: "الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا"** (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة ، ٢٩ _ ٣٠ مايو ١٩٩٩) ، ص ص ٣١: ٤٥

إداريـــة مســـتقلة (ولايـــة – محافظة – مراكز)، حتى وإن لم يكن يتوافر لتلك الأقاليم المتطلبات اللازمة لذلك.

ومـــن الأمثـــلة الدالة في هذا المقام، أنه في ٧ أغسطس عام ١٩٧٥ م أصدر الجنرال مرتضـــى الله محمـــد حاكم نيجيريا قراراً بتشكيل لجنة؛ لتقوم بدراسة إنشاء المزيد من الولايـــات وتقديم توصياتها في هذا الشأن، وقد اقترحت اللجنة إنشاء مزيد من الولايات، وإن اختلف أعضاؤها حول المعايير الواجب الأخذ بها في هذا الصدد. وقد أعلن رئيس اللجـــنة أنـــه لـــو تمت الموافقة على كافة المطالب المتعلقة بإنشاء الولايات فإن نيجيريا ستقسم إلى ٢٠٠ ولاية؛ وهو ما يكشف كثافة تلك المطالب وحدتها(١).

المطلب الثالث: *المطالب الإثنية المتعلقة بسياسات النظام ومؤسساته*

تتعلق تلك المطالب بالأساس بقضية توزيع الموارد، وإعادة توزيعها بين الجماعات الإثـــنية المختـــلفة. حيث تسعى كل جماعة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المادية المتاحة عبر السياسات العامة المختلفة(٢).

بـــل أكـــثر من ذلك، أن أجهزة صنع السياسات العامة تصبح هدفاً بذاتها للجماعات الإثنية حيث تسعى كل جماعة إلى السيطرة على تلك الأجهزة أو على الأقل ضمان وجـــود ممثـــلين لهـــا داخـــلها(٣). ولما كان من الصعوبة بمكان تتبع كافة المطالب الإثـــنية؛ فإنـــه سوف يتم التركيز على ثلاثة أنواع من المطالب الرئيسية للجماعات الإثـــنية المختلفة وهي: المطالب المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات والمناصب العامة، نصيب الجماعة في الإنفاق العام، وأخيراً المطالب الخاصة بالملكية الزراعية أو ما يعرف بمسألة الأرض.

أولاً: التمثيل في المؤسسات والمناصب العامة

درجـــت الكـــتابات التقـــليدية على النظر إلى السلطة السياسية كأداة لتحقيق أهداف وغايـــات أخـــرى، إلا أن الواقع السياسي بصفة عامة وفي دول العالم الثالث بصفة

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا. . . .، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٤: ٥٥.

رونتيمي سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٩.

(٢) حول قضية التوزيع وإعادة التوزيع انظر:

د. مصطفى كامل السيد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٧٥: ٧٦

-Donald Rothchild , "Collective Demands for Improved Distributions.," in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds.), **Op.cit.,** PP 172:173

(٣) Berman , **Op.cit.,** PP 337 وانظر أيضا : فرانسوا بيار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٧٥: ٣٠٩

خاصـــة؛ يكشــف عــن حقيقة أن السلطة السياسية في حد ذاتها أضحت تمثل هدفاً تتنافس حوله حينا وتتصارع أحياناً، الجماعات القائمة في المجتمع، ذلك أن السلطة السياســية بذاتها تعكس مكانة الجماعة المسيطرة عليها. فضلاً عن إنها إذا لم يحقق امــتلاكها مكسباً للجماعة فإنه على الأقل سيمنع الضرر الناشئ عن سيطرة جماعة أخــرى عليها. فمسألة ألا تكون ممثلاً في السلطة لا تعني مجرد أن الجماعة خارج السلطة وإنما أنها خاضعة لجماعة أخرى وتابعة لها، وأن إقليمها يحكمه حاكم إقليم آخر. وفي ضوء ذلك الواقع يسهل تفهم تصاعد المطالب الإثنية المتعلقة بالتمثيل في المؤسسات الحكومية والمناصب العامة(١).

ويمكن القول، إنه ما من مجتمع تعددي إلا ويعرف مشكلة تمثيل الجماعات المختلفة، فــي ظــل تنافس نخب تلك الجماعات من أجل السيطرة على جهاز الخدمة المدنية والوظائف الرئيسية، انطلاقاً من حقيقة أن الحكومة هي صاحب العمل الرئيسي في العديد من دول القارة، فضلاً عما يرتبط بالهيمنة على الأجهزة الحكومية من مكاسب مادية ورمزية للنخبة المهيمنة والجماعة الإثنية التي ينتمون إليها(٢).

وبالــنظر إلى إنه قلما تتسق رؤى وأهداف الجماعات الإثنية بشأن نصيب كل منها في الوظــائف والمناصـــب الرئيسية في البلاد؛ فإنه غالبا ما يجد النظام السياسي نفسه أمام مطــالب متعارضة في هذا الشأن؛ ما بين جماعات تسعى للحفاظ على الوضع القائم أو زيـــادة هيمنـــتها القائمـــة بـــالفعل، وبين جماعات ساخطة على التوزيع القائم للمناصب والوظائف بصرف النظر عن حجم الخدمة المدنية الفعلية في المجتمع، ذلك أن الجماعة الإثنية قد تشعر بالحرمان من جرّاء ضعف تمثيلها كميا أو كيفيا أو كليهما(٣).

مــن ذلــك مثلاً، أنه على الرغم من أن نسبة جماعة الكيوري Kewri في جهاز الإدارة الحكوميــة فــي موريــتانيا كــانت أكبر من نسبتهم في المجتمع، فإن أبناء

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups .... , **Op.cit.** , PP 187: 188

وانظــر أيضا: دونالد هوريتز: " الديمقراطية في المجتمعات المنقسمة "، في برومبرغ (محرر)، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٤٣: ١٤٤.

(٢) Horowitz , Ethnic Groups .... , **Op.cit.** , PP 221: 225

وأنظر أيضا:

Rothchild. , " **Collective Demands ....** " , **Op.cit.** , PP 184: 192

د. حمدي عبد الرحمن: **الفساد السياسي في إفريقيا** (القاهرة: دار القاريء العربي، ط ١، ١٩٩٣)، ص ص ٩٣: ١١٢

(٣) **Ibid.** , PP 176: 183. Bates , **Op.cit.** , PP: 159: 161

الجماعة أبدوا اعتراضاً على ذلك التمثيل انطلاقاً من إنه، وإن كان أكبر من نسبتهم فـــي المجتمع إلا إنه أقل من نسبتهم في فئة المتعلمين(١). وما يقال عن الكيورى في موريـــتانيا. يصدق أيضاً على مطالب الإيبو في نيجيريا، والايوي في غانا واللوزي فـــي زامـــبيا، والهوتـــو فـــي بوروندي، والبربر في المملكة المغربية. والاورومو والسيدامو والصوماليين في أثيوبيا(٢).

وبصـــفة عامة يمكن القول أن الجماعات الأقل قدرة على المنافسة العامة على شغل وظـــائف الخدمة المدنية ؛ لضعف قدراتها التعليمية المؤهلة لذلك، تميل إلى المطالبة باتـــباع سياســـات التخصيص والحصص الإثنية في تولية الوظائف، بما يضمن لها التمـــثيل فـــي الجهـــاز الحكومـــي، وفي المقابل فإن الجماعات الإثنية الأوفر حظاً والأكـــثر تـــأهيلاً تميـــل إلى المطالبة بجعل قاعدة تولي الخدمة المدنية هي المهارة والملائمة الوظيفية.

وعـــلى صعيد المناصب العامة، وانطلاقا من واقع ضعف المؤسسات السياسية في معظـــم الدول الأفريقية، وهيمنة السلطة التنفيذية على ما عداها من سلطات يلاحظ أن منصـــب رئاســـة الجمهورية يحظى بأهمية بالغة لدى الجماعات الإثنية المختلفة داخـــل المجتمع، يليه في ذلك منصب رئاسة الوزراء، وعضوية البرلمان(٣) وتجسد الـــتجربة النيجيرية بشقيها المدني والعسكري وعبر حكوماتها المتتالية تلك الحقيقة، ذلك إنه في ظل الهيمنة العددية للمسلمين من الهوسا/ الفولاني في شمال نيجيريا، لم يكـــن مـــن المتســـني للجماعات الأخرى من غير المسلمين بجنوب البلاد وشمالها الوصول إلى سدة الحكم، إلا عبر القوة العسكرية أو بالتحالف معها(٤).

وفـــي ضوء ذلك، يمكن تفهم المطالب التي رفعتها الجماعات غير المسلمة في نيجيريا، والـــتي عـــبرت عـــنها الرابطة المسيحية لنيجيريا في مطلع التسعينيات؛ حينما أعربت

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups .... **Op.cit** , P 224

(٢) ولمزيد من الأمثلة انظر: د. عبد السلام بغدادي، **مرجع سبق ذكره**، روزا اسماعيليوفا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٠٩: ١٣٧.

(٣) حول تلك المناصب وكيف توسعت على حساب المبادئ والمعايير الدستورية وأسباب ذلك الخلل انظر:
Jacques Maquet, **Power and Society in Africa**, Translated by Jeannette Kupfermann (London: World University library . 1971) , PP 115: 123

(٤) انظر د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا . . .، **مرجع سبق ذكره**، ص.٩٠ .
وحول أنماط استغلال الوظيفة العامة لتحقق مصالح شخصية في نيجيريا انظر:
د. حمدي عبد الرحمن، الفساد السياسي...، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٣: ٩٤

عـن اسـتيائها من الهيمنة الشمالية في ظل حكم إبراهيم بابانجيدا (١٩٨٥ – ١٩٩٣)، وكـذا مطالـبة الكنيسـة الأرثوذكسـية فـي "لاجوس" بضرورة أن يكون أول رئيس لـلجمهورية الثالـثة مـن الجـنوب[1]. ولـذا فإنه مع فوز مرشحين من الشمال، في الانـتخابات التمهيدية للحزبين الرئيسيين في نيجيريا لمنصب رئاسة الجمهورية في عام ١٩٩٢م، هـددت الرابطة المسيحية لنيجيريا بمقاطعة المسيحيين للانتخابات. وبعد إلغاء الـنظام الحـاكم لنـتائج الترشـيحات الحزبية وإعادتها من جديد،وبعد إعلان الحزبين الرئيسـين ترشـيحاتهما الجديـدة، حيث رشح الحزب الديمقراطي الاجتماعي "مسعود بيـولا" (مسـلم/ جنوبي/ يوروبا) ورشح حزب المؤتمر الوطني الجمهوري "بشير توفا" (مسـلم/ شمالي/ هوسا)، فإن العديد من المؤسسات المسيحية طالبت بضرورة أن يكون مرشحا الحزبين لمنصب نائب الرئيس من المسيحيين.

وبـالفعل اختار حزب المؤتمر الوطني الجمهوري سلفستر اوجوه (مسيحي، جنوبي، إيـبو) لمنصب نائب الرئيس، في حين اختار الحزب الديمقراطي الاجتماعي باباجانا كنجيبي (مسلم/ شمالي/ كانوري) لذات المنصب.

وعـلى الـرغم من إلغاء نتائج الانتخابات التي أجريت في ١٢ يونيو ١٩٩٣م فإن نـتائجها الأوليـة التي نشرت ذات دلالة فيما يتصل بمسألة المطالب الإثنية المتعلقة بمنصب الرئاسة[2].

فاسـتناداً إلى النـتائج غير الرسمية حصل مسعود أبيولا على ٥٨ % من إجمالي أصـوات الناخبين، كما حصل على الأغلبية في ١٩ ولاية من الولايات الثلاثين في الـبلاد، إضافة إلى العاصمة أبوجا. وقد تركزت الولايات التي فاز فيها في الغرب حيث جماعات اليوروبا التي ينتمي إليها وفي الحزام الأوسط حيث الجماعات الإثنية

---

(١) اسـتمدت الجمهوريـة الأولى في نيجيريا في الفترة من أكتوبر ١٩٦٠ حتى ١٥ يناير ١٩٦٦ وخضعت لقيادة نـامدي ازيكوي الذي كان حاكما عاما للبلاد في الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٣ هي كانت نيجيريا فيها تابعة إسميا للتاج البريطاني وبعد إلغاء تلك التبعية الإسمية في عام ١٩٦٣ أصبح نامدي إزيكوي أول رئيس للبلاد واستمر حكمة حتى عام ١٩٦٦ حينما أطيح به عبر انقلاب عسكري – بقيادة اجوي ايرونس (ايبو). والتي كان فاتحة عده انقلابات خضعت بمقتضاها نيجيريا للحكم العسكري حتى عام ١٩٧٩ وهو تاريخ قيام الجمهورية الثانية بعد انتخاب الرئيس شـيخو شاجاري في أغسطس ١٩٧٩ وقد استمرت تلك الجمهورية حتى عام ١٩٨٣ حينما أطاح انقلاب جديد بقيادة محمد بخاري بالنظام لتدخل البلاد حقبة جديدة من الحكم العسكري لمزيد من التفاصيل حول ملابسات قيام الجمهورية الأولى والثانية وطبيعتها انظر صبحي قنصوة: **التجربة الديمقراطية، مرجع سبق ذكره.**

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطني في إفريقيا. . . ، مرجع سبق ذكره**، ص.٨٨ .

الـــتي يغلب عليها الإسلام؛ وإن لم تكن من الهوسا وفي ولايات الجنوب الشرقي – باستثناء الانامبرا – حيث يقطن الإيبو بميراثهم العدائي تجاه الهيمنة الشمالية، فرغم وجـــود مرشـــح من الإيبو لمنصب نائب الرئيس إلى جانب مرشح الهوسا للرئاسة، فـــإن ذلـــك التحالف لم يحظ من ولايات الإيبو إلا على ولاية "الانامبرا" التي ينتمي إليها المرشح لمنصب نائب الرئيس – وتركزت الولايات التي أخفق فيها "ابيولا" في الشـــمال حيـــث هيمنة الهوسا التقليدية. والتي رأت في هزيمة مرشحها تهديدا لتلك الهيمنة فسعت للحيلولة دون ذلك[1].

وتجـــدر الإشـــارة، إلى إنـــه قـــد تلجأ بعض الجماعات إلى المطالبة بإضفاء قدر من الحصـــانة عـــلى حصـــتها في الوظائف العامة؛ من خلال النص على تلك الحصة في وثـــائق واتفاقـــات قانونية، لاسيما دستور البلاد، واشتراط إجراءات خاصة لتعديل تلك الوثـــائق؛ بما يضمن لها نوعا من حق الاعتراض على أي إجراء يمس تلك المكتسبات، وتجســـد تجـــربة الجماعـــة البيضـــاء فـــي زيمبابوي تلك الصورة، حيث نص دستور الاســـتقلال عـــلى تخصـــيص ٢٠% (عشرين بالمائة) من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها– آنذاك مائة مقعد– للجماعة البيضاء التي لم تكن نسبتها إلى إجمالي سكان البلاد تـــتجاوز ٥% ،فـــي نفس الوقت الذي احتفظ لهم الدستور بنسبة ٢٥% من إجمالي عدد المقاعد في مجلس الشيوخ (عشرة مقاعد من بين أربعين مقعداً بالمجلس)[2].

ثانياً: نصيب الجماعة في الإنفاق العام

تعتبر عملية توزيع الموارد على مختلف الجماعات الإثنية الرئيسية، واحدة من أعقد وأخطـــر المهـــام التي يتعين على النظم السياسية القيام بها، في ظل تعدد وتعارض المطالب التي تطرحها الجماعات في أغلب الأحوال.

يضـــاعف من خطورة تلك المطالب؛ واقع التخلف الاقتصادي، وضعف الموارد، الذي تعاني منه معظم دول العالم النامي؛ انطلاقاً من واقع الضعف العام الذي تعاني منه تلك الدول؛ الأمر الذي دفع بعض الباحثين إلى تسميتها بالدولة الرخوة[3] Soft State.

---

(١) **المرجع السابق**،ص ص٨٨–٨٩.

(٢) لمزيد انظر حول تلك التجربة: د. إبراهيم نصر الدين: مسار التسوية في زيمبابوي، **بحث غير منشور** (د.ب) ص، ٢٧

(٣) حول تلك الملامح والتسمية انظر:

Robert H. Jackson and Carl G. Rosberg, "Why African's Weak States Persist: The Empirical and Juridical in Statehood. " **World Politics** (Vol. 35 , No.1 , October 1982). , PP 1: 24.
Goran Hyden, " Problems and Prospects of State Coherence " in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds).. , **Op.cit.,** PP 73: 74.

ويمكن القول أن المطالب الإثنية تتعلق بكافة جوانب الإنفاق العام ومجالاته سواء ما يتعلق منه بأوضاع قائمة أو مشروعات مستهدفة. حيث تحرص الجماعات المميزة على الحفاظ على مكانتها ووضعها داخل منظومة المجتمع، في حين تسعى الجماعات المغبونة –نسبياً– أو التي تشعر بذلك – إلى المطالبة بزيادة نصيبها في الإنفاق العام سواء تمثلت مطالب تلك الجماعات في صورة مخصصات مالية مباشرة للجماعة أو سلطتها الإقليمية المحلية أو في صورة إقامة مشروعات بنية أساسية أو استثمارية أو زيادة الخدمات المقدمة للجماعة والإقليم الذي تقطنه. فما لم تشعر الجماعات الإثنية الرئيسية بالرضاء وبعدالة وإنصاف السبل المتاحة لمشاركتها في اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد، فإنه تتزايد احتمالات عدم الاستقرار والضغوط على النظام من أجل تحقيق مطالب تلك الجماعات(١).

وتشير إحدى الدراسات إلى أن مطالب الجماعات غير المستفيدة أو بالأحرى الأقل استفادة من النظام القائم تتركز حول المطالبة بالمزيد من الفرص التعليمية في صورة إنشاء المزيد من المدارس والجامعات في منطقتها وكذلك تحسين الخدمات الصحية والمرافق، وبخاصة المياه الصالحة للشرب والإسكان والطاقة، والاستثمارات الصناعية والعمالة،حتى ولو تمت إعادة توزيع الموارد من جديد على حساب الجماعات الأكثر استفادة من النظام(٢). والأمثلة على ذلك كثيرة حيث لا تخلو أي من دول العالم من مثل هذه المطالب إلا أن واقع الدول النامية الاقتصادي المتخلف يقلل من قدرة النظم السياسية لهذه الدول على الاستجابة لتلك المطالب؛ مما يزيد من خطورتها وحدتها على نحو يجعل من تجاهل تلك المطالب مدخلاً لمطالب اكثر عنفا وتشدداً، أو على نحو ما يشير دونالد روتشيلد يُحولها من مطالب تفاوضية Negotiable إلى مطالب غير تفاوضية(٣) Nonnegotiable.

---

(١) Donald Rothchild , **Managing Ethnic Conflict in Africa: and Incentives for Cooperation** (Washington D.C.: Brooking Institution Press , 1997)., PP 75-82.

وانظر كذلك مطالب جماعتي الأنكولي والتورو في أوغندا هي دفعتهم إلى رفع مطالب انفصالية لعدم الاستجابة لها.
Martin R.Doorbos, **Op.cit.** , PP 263: 281

(٢)Rothchild ," Collective Demand ...," **Op.cit.,** PP 176: 184. Paul K. Kurgat , "Ethnicity and Political Pluralism in Africa.," in Bethwell A. Ogot , **Op.cit.,** P 148

(٣)- Donald Rothchild , " An Interactive Model For State – Ethnic Relations.," in Francis M. Deng and I William Zartman (eds)., **Conflict Resolution in Africa.** (Washington , D. C.: the Brookings Institution , 1991)., P197.
Goran Hyden , " Administration and Public Policy.", in Joel. D. Barkan and John. Okumu (eds) , Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania (London: Praeger Publishers , 1979) , PP 107:111

على نحو ما تكشف خبرة مثلاً معظم الدول الإفريقية، التي شهدت محاولات أو مطالبات انفصالية وحروب أهلية كالسودان،ونيجيريا، وتشاد، أثيوبيا، جيبوتي، سيراليون، الكنغو الديمقراطية،ليبيريا،.. . حيث تجد الجماعات المستبعدة من السلطة ومغانمها نفسها مضطرة –عبر سلسلة من الممارسات والتفاعلات الوسيطة– إلى المطالبة إما بالانفصال التام أو الحكم الذاتي أو السعي من أجل بسط هيمنتها على النظام وأجهزته المختلفة(١).

ثالثاً: مسألة الأرض

تمثل تلك المسألة أبرز وأخطر قضايا المطالب الإثنية لا سيما في المجتمعات التي شهدت استعماراً استيطانيا مثل كينيا وزيمبابوي وجنوب إفريقيا. حيث اتسمت تلك المجتمعات بصفة عامة بتباين شديد في توزيع الأراضي الزراعية لصالح الجماعات الأوربية المستوطنة وأحفادهم والذين حازوا معظم إن لم يكن كل الأراضي الجيدة في البلاد، وبين أهل البلاد الأصليين. ففي زيمبابوي –على سبيل المثال– امتلك البيض نحو ٥٠% من الأراضي بالبلاد اشتملت على معظم الأراضي المروية، وجميع الأراضي المستخدمة في التعدين، وذلك على الرغم من أن تعداد الجماعة البيضاء في زيمبابوي لم يكن يتجاوز ٥% من إجمالي تعداد السكان، ولذا فإنه مع استقلال البلاد عام ١٩٨٠م، واجهت الحكومة الجديدة ضغوطا من العديد من الجماعات بضرورة إعادة توزيع أراضي البلاد على نحو أكثر عدالة، في حين هددت الجماعة البيضاء بتصفية أعمالها والهجرة إلى الخارج؛ إذا تم المساس بمسألة الأرض؛ الأمر الذي كان يعني تأليب القوى الأوربية - لاسيما بريطانيا - على النظام الحاكم في زيمبابوي وحرمانه من الاستثمارات والمساعدات الخارجية(٢). ولذا ظلت مسألة الأرض في زيمبابوي دون حسم طوال العقدين التاليين على الاستقلال، وأضحت ساحة للصراع السياسي والمزايدة الانتخابية؛ الأمر الذي جسدته عمليات استيلاء بعض الجماعات من سكان البلاد الأصليين على مزارع الجماعة البيضاء بقوة السلاح منذ عام ١٩٩٨ م؛ وهي العمليات التي قادها

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين: "زيمبابوي. ..." ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٢: ٤٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تطورات مسألة الأرض في زيمبابوي انظر:

Tendai Madinah , " the Land of War ," , in **New African** (No. 367. October 1998)., P24
Baffour Ankomah, "Why Mogabe is Right :and these are the Facts.", **New African** (No. 385, May 2000). , PP. 14: 17

المحاربون القدماء في الحركة الوطنية وضمت العديد من المزارعين السود ونجحت في الاستيلاء على المئات من مزارع الجماعة البيضاء."[١].

ولقد شهدت كينيا عقب الاستقلال، مطالب متزايدة بإعادة توزيع الأراضي الخاضعة لسيطرة البيض؛ وهو الأمر الذي تعهدت كينيا بتنفيذه من خلال شراء تلك الأراضي وتعويـض مالكيها من البيض- ذات السياسة التي اتبعتها زيمبابوي عند الاستقلال- إلا إنـه في ظل ضعف إمكانيات الدولة، وعجزها عن تدبير الأموال اللازمة للوفاء بذلك التعهد، ثارت من جديد المطالبة بتأميم ومصادرة أراضي الجماعة البيضاء، وإعـادة توزيعها لصالح المعدمين من المزارعين الذين لا يملكون أي أرض،وأدت تـلك المطالـبات إلى حـدوث انشقاق داخل الحزب الحاكم وخروج بعض قياداته وتأسيسـها لحـزب معـارض للحكومة ؛ نظراً لرفض الحكومة بقيادة جوموكينياتا مطلب المصادرة والتأميم، وتمسكه ببرنامج وسياسة الشراء أو التعويض[٢].

وتشـهد جـنوب أفريقيا نمطا مشابها لتجربة كل من كينيا وزيمبابوي؛ حيث طالبت العديـد مـن الجماعـات الوطـنية بضرورة إعادة النظر في التوزيع القائم للملكية العقارية لاسيما ملكية الأراضي في ظل التباين الشديد بين ملكيات الجماعة البيضاء وما عداها من الجماعات؛ وهي المطالب التي مثلت أحد القضايا الأساسية الضاغطة على النظام الحاكم بعد التحول السياسي في البلاد منذ عام ١٩٩٤م.

---

(١) New African , "Land Issue: the Legal History since 1980 why Mogabe has waited till now.", **New African** (No.386, June, 2000),PP 20:21

(٢) Edmond J Keller , " The State , Public Policy and the Mediation Of the Ethnic Conflict in Africa.", in Donald Rothchild and Victor A. Olorunsola (eds.), **State Vrsus Etnic Claims: African Policy Dilemmas"** (Colorods: Westviews Press , 1983), P: 264.

وانظر:

Goran Hyden , "Admenistration..", **Op.cit.,**P 108: 110

المبحث الثاني
مبررات مطالب الجماعات الإثنية وعوامل فاعليتها

تتباين المطالب التي تسعى إليها الجماعات الإثنية؛ حيث تسعى بعض تلك الجماعات إلى الهيمنة وبسط سطوتها ونفوذها على غيرها من الجماعات، بينما تسعى جماعات أخـرى لاسـتبعاد غيرها من العملية السياسية كلية، في حين تقتصر مطالب بعض الجماعات على المشاركة بنصيب في الحكم وموارد البلاد؛على نحو ما سلف البيان.

وفـي سـعيها لإدراك مطالـبها، تتوسل كل جماعة بمبرر أو أكثر لدعم مطالبها و إضـفاء الشـرعية عليها. إلا إن فاعلية تلك المطالب، ومدى الاستجابة لها، تتوقف بدورهـا على مجموعة من العوامل والاعتبارات المتعلقة بالجماعة الإثنية نفسها، و أقاليمهـا، ونخبـتها السياسية من ناحية، وبمؤسسات النظام السياسي وسياساته من ناحية أخرى.

ويعـرض هـذا المـبحث عـبر مطلبين ، لأهم المبررات والأسانيد التي تطرحها الجماعـات الاثنية لدعم مطالبها، وكذلك أهم العوامل الحاكمة لفاعلية تلك المطالب وذلك على التفصيل التالي.

المطلب الأول: *مبررات مطالب الجماعات الإثنية*

يمكـن بلورة المبررات التي تستند إليها الجماعات الإثنية في دعم مطالبها المختلفة، وفي مقدمتها أحقيتها في الحكم، في مجموعتين أساسيتين هما: المبررات التاريخية، والمبررات المتعلقة بالجدارة والكفاءة.

أولاً: المبررات التاريخية

يأتي في مقدمة تلك الادعاءات أو المبررات ما يلي:

أ- **سبقية الوجود بالإقليم**: وبالتالي اعتبار الجماعات الأخرى دخلاء، وتكمن أهمية ذلـك فـي أن ادعـاء جماعة ما أنها تمثل السكان الأصليين للبلاد، يترتب عليه حقـوق أساسية لتلك الجماعات، حتى وإن كانت أقلية في مواجهة الأغلبية، حيث يمكـن أن تـتخذ إجراءات لضمان تمثيل، أو أحيانا هيمنة تلك الجماعة سياسيا وحمايـة امـتيازاتها الاقتصـادية فـي البلاد[1]. وتجدر الإشارة إلى أن ادعاء

---

(١) هورويتز: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٤٩: ١٥١

جان فرانسوا بيار: مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠

الجماعـــات الاثـــنية بأســبقية وجودهـــا بإقــليم الدولة لا يعني بالأساس الحقيقة التاريخية الفعلية بقدر تعلقه بادراك الجماعة ذاتها واعتقادها في ذلك.

وعــلى سبيل المثال، شهدت منطقة ديربن Durban في جنوب افريقيا بعد الحرب العالميــة الــثانية، موجة تدفقات من أبناء الأفارقة على المنطقة التي يقطنها تاريخيا ولعقــود طويــلة الهــنود، وعلى الرغم من أن الأفارقة كانوا هم الأحدث وصولا للإقــليم، إلا إنهــم نظروا لأنفسهم على إنهم أبناء البلاد، وأن الهنود هم المتطفلون؛ ذلــك إنهم لم ينظروا للأمر من منظور الواقع التاريخي للمنطقة (ديربن)، وإنما من منظور تاريخ كامل إقليم جنوب إفريقيا.(١)

ومــا يقــال عــن العلاقــة مــع الهنود في جنوب إفريقيا، يمكن أن يُقال أيضا عن المجــتمعات الهندية، أو الآسيوية بصفة عامة، على امتداد سواحل شرق افريقيا؛ لا ســيما كينيا وتنزانيا. ويُمكن أن يُفسر ما تعرض له الآسيويون من اضطهاد، خلال العقد السابع من القرن العشرين، إبّان حكم عيدي أمين لأوغندا(٢).

- **أوضاع ما قبل الاستعمار:** حيث تربط الكثير من الجماعات أحقيتها في الحكم، وفــي الاســتجابة لمطالــبها؛ بهيمنــتها السابقة على البلاد في عصور سابقة على الاســتعمار؛ حيــث تستحضــر تــلك الجماعات مجدها السابق، وتتوسل به لتبرير مطالبها، من ذلك مثلا مطالبة المور Moor في موريتانيا ولمدة طويلة بوادي نهر السنغال الذي تقطنه جماعات الكيوري Kewri السوداء استنادا الى هيمنتهم السابقة عــلى المــنطقة، فــي ظل الإمارات العربية الإسلامية التي قامت في تلك الأنحاء، ويرتــبط بتــلك المــبررات أيضــا، تلك التي تقوم على أساس طموحات وفتوحات الجماعـــات الاثـــنية الـــتي أوقفها الاستعمار الأوربي للقارة من ذلك تأكيد جماعات "الأشانتي" في غانا إنه لولا الاستعمار البريطاني لكان كامل أقاليم دولة غانا الحالية خاضــعة للأشانتي، وكذلك الحال بالنسبة لجماعات الهوسا في شمال نيجيريا، التي يرى زعماؤها إنه لولا الاستعمار البريطاني للبلاد، لامتد النفوذ الهوساوي وممالكه حتى الجنوب.(٣) وتمثل تلك الذكريات في مجملها؛ دافعا ومبررا لعدم قبول المساواة مع الجماعات الأخرى بالمجتمع.

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups …….. , **Op.cit .** , PP 202: 204

(٢) **Ibid .** , P 203

وانظر أيضاً بيار، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٥: ١٨٣

وحول ممارسات عيدي أمين تجاه الأسيويين انظر :

D.G. Okalany, " Ethnicity and Culture of Eating in Uganda " . in Ogot , **Op.cit** , PP 192: 194

(٣) Horowitz , Ethnic groups …….. , **Op.cit .** , PP 205

• **خلافة المستعمر**: يتعلق ذلك المبرر بواقع الحال في المرحلة الاستعمارية، وموقف الجماعات الإثنية المختلفة منه، حيث إن بعض الجماعات كالباجندا في أوغندا قد اتخذت من علاقاتها الخاصة بالمستعمر وسياساته، ذريعة للمطالبة بأحقيتها في خلافته في حكم البلاد. حيث حظيت مملكة البوجندا بوضع خاص في ظل الاستعمار، كما أن أبناء الباجندا كانوا هم الأكثر انتشاراً وتوظفا في الإدارات الاستعمارية في البلاد.

ولا يخفى – في ظل ما سلف بيانه – أن ذلك المبرر متفاعلاً مع غيره من العوامل قد أثمر اعترافاً بمزايا خاصة لهذه الجماعة؛ ممثلة في الاعتراف بزعيمهم الكاباكا كرئيس للبلاد(١).

وعلى العكس من الصورة سالفة البيان، فإن الصورة الغالبة هي استناد الجماعات الاثنية في تبريرها لمطالبها، إلى دورها في قيادة حركة النضال الوطني ضد المستعمر، من ذلك مثلاً موقف البمبا في زامبيا، والباكونجو في الكنغو برازفيل، والكيكويو في كينيا، والايبو في نيجيريا؛ حيث ترى تلك الجماعات أنها تستحق الأولوية في حكم البلاد؛ كمكافأة على مجهودها في مكافحة الاستعمار، في مقابل غيرها من الجماعات التي تعاونت مع الاستعمار، أو لم يقومو بجهد يذكر في مقاومته. ولعله من الأمثلة الدالة على طبيعة ذلك المبرر واستخدامه أن جماعة البمبا في زامبيا قد درجت في تبرير وضعها المميز في البلاد، في مرحلة ما بعد الاستقلال مباشرة، بأنها الجماعة التي تحملت عبء الحرب الأساسي ضد المستعمر، في حين لم تقم جماعة اللوزي –المنافسة لها –بأي جهد يذكر. ومع تراجع قوة البمبا وتقلص سلطاتهم في السبعينيات؛ تصاعدت شكوى أبناء البمبا من عدم تناسب ما يحصلون عليه والدور التاريخي الذي قاموا به في تحرير البلاد(٢).وموقف البمبا في زامبيا يتشابه تماماً مع موقف كل من الأوفامبو في ناميبيا والشونا في زيمبابوي، والاكسهوزا في جنوب إفريقيا.

وما يُقال عن خلافة المستعمر، يُقال كذلك عن خلافة أيا من النظم السياسية في القارة؛ سواء جاءت تلك الخلافة سلميا (السنغال في ظل عبد الله واد، زامبيا في ظل شيلوبا، تنزانيا) أو قسراً (أثيوبيا، السودان، النيجر، الصومال) حيث تطالب كل

---

(١) راجع د.ابراهيم نصر الدين: " **مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا، مرجع سبق ذكره**، ص١٥

(٢) Horowitz , Ethnic Groups ……. , **Op.cit.**, .PP 206:207

جماعة بنصيب في كعكة الحكم؛ استنادا إلى دورها في الإطاحة بالنظام السابق عبر صناديق الاقتراع أو عبر السلاح.

ثانياً: المبررات المتعلقة بالجدارة والكفاءة[١]

تشـــير التكوينات الاجتماعية في الدول المختلفة إلى أن معظم تلك الدول تتضمن داخلها جماعـــات متميزة الوضع والمكانة الاجتماعية وفق مؤشرات الكفاءة والمهارة المختلفة، وتتضمن كذلك جماعات متخلفة وفق ذات المقاييس.

وفي ضوء ذلك فإنه غالباً ما تتفاوت مطالب كل جماعة ومبرراتها على النحو التالي:

أ- مطالـــبة الجماعـــات المتخلفة النظام باتباع سياسات تفضيلية بشأنهم على صعيد الـــتوظيف والتعليم والأعمال الحرة، وذلك حتى يتساووا مع الجماعات المميزة، ولا يكونـــون تحت رحمتهم؛ ذلك أن أبناء الجماعات الأقل كفاءة، يرون أن مجرد إتاحة الفرصـــة المتســـاوية أمـــام الجماعات المختلفة -دون مراعاة التفاوتات الاقتصادية الاجتماعية- سيسفر في النهاية عن هيمنة الجماعات المتقدمة، على كافة المستويات وإهمـــال غيـــرها من الجماعات بل وإخضاعهم لســـلطة الآخـــرين[٢]. الأمر الذي يدفـــع الجماعـــات المتخلفة إلى اللجوء الى العنف في مواجهة تلك الهيمنة من ذلك إحـــداث العنف التي يشهدها الجنوب السوداني من جانب الجماعات الجنوبية ضد ما يرونه نوعا من بسط الهيمنة العربية الإسلامية الشمالية عليهم[٣].ويتشابه الوضع في نيجيـــريا مـــع الوضـــع في السودان فيما يتعلق بنظرة الجنوب إلى الشمال على إنه يسعى إلى بسط هويته وسطوته على أهل الجنوب[٤].

ب- أنـــه فـــي مواجهة مطالب الجماعات المختلفة بالمعاملة التفضيلية، فإن الجماعات المـــتقدمة تســـعى -بصفة عامة- الى تبرير مطالبها استنادا الى مبدأ المساواة والجدارة حيـــث يؤكد أبناء تلك الجماعات على ضرورة عدم التمييز بين أبناء الدولة الواحدة فيما يتعـــلق بتولي المناصب والمهن المختلفة وترك الساحة على مستوى كافة الأقاليم بالدولة مفتوحة للتنافس بين أبناء الجماعات الإثنية لشغل تلك المناصب والوظائف[٥].

---

(١) **Ibid.**, .PP 212:215

(٢) Eghosa E. Osaghae. , **Op.cit.**PP 238:242

(٣) راجـــع د. ابـــراهيم نصر الدين: الحرب الأهلية في جنوب السودان.. ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص٨٥-٩١، وكذلك د. نيفين مسعد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٥٧: ١٥٨

(٤) د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطنيفي إفريقيا...،**مرجع سبق ذكره**،ص ص٤٤-٤٥،٥٠-٥٢.

(٥) Bates , **Op.cit.**, PP 159:160

ج-أن ما يقال عن الجماعات وحظها من التقدم والتخلف، يقال كذلك عن الأقاليم التي تقطنها الجماعات وحظها من التقدم والتخلف، حيث تسعى الجماعات القاطنة بأقاليم متخـــلفة إلى المطالبة بنصيب أكبر في المشروعات الاستثمارية المختلفة -رغم عدم توفر المقومات اللازمة لذلك- انطلاقا من أهمية ذلك لتنمية الإقليم والتعبير عن قيمة الجماعـــة؛ وفـــي المقـــابل يصر قاطنو الأقاليم المتقدمة على اتباع قواعد الجدوى الاقتصادية بإنشاء تلك المشروعات في الأقاليم التي تتوفر بها المقومات اللازمة حتى وإن أدى ذلك إلى تركز تلك المشروعات في عدة مناطق محدودة[١].

د- تجدر الإشارة، إلى أن المبررات المستندة إلى الجدارة والكفاءة غالباً ما تتصاعد في المجتمعات التي تشهد وجود جماعات مهاجرة أو استيطانية في البلاد، يفاقم من الأمـــر شعور أبناء البلاد الأصليين أن وجود وبقاء تلك الجماعات الوافدة يرجع إلى تســامح أبــناء الجماعــات الأصلية وليس لأي شيء آخر، وفي المقابل يُصر أبناء الجماعـــات الوافـــدة، على إنه لولا جهودهم وأنشطتهم، على الأصعدة المختلفة؛ ما كـــان هـــناك الكـــثير مما يُتصارع حوله. وفي ضوء مثل ذلك الموقف، يصـــعب القـــبول بالمعاملة المتساوية لمطالب كل من الجماعتين من جانب النظام[٢].

المطلب الثاني: *عوامل فاعلية المطالب الإثنية*

ســلفت الإشـــارة إلى أن هناك عدة عوامل تلعب دوراً جوهريا في فاعلية المطالب الإثـــنية. وهـــي تنقســـم إلى عوامل تتعلق بالجماعة الإثنية المعنية، وعوامل تتعلق بالنظام السياسي ومؤسساته وسياساته. وفيما يلي بيان ما سلف إجماله.

أولا: العوامل المتعلقة بالجماعة الإثنية

تتمـــثل أهـــم العوامل الحاكمة لفاعلية المطالب الإثنية، في طبيعة هيكل المجتمعات الإثنية، وطبيعة نخبتها السياسية، وكذا قدرتها التنظيمية.

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups ……. , **Op.cit.**, PP 213:214

وانظر كذلك د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في إفريقيا.. . . ، **مرجع سبق ذكره**،

(٢) Horowitz, Ethnic Groups …, **Op.cit** , P.215 ,

وحول قضايا ومشكلات الجماعات المهاجرة او الأجنبية في المجتمعات المحلية انظر :

بيار: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٥: ١٨٣

أ- طبيعة هيكل المجتمعات الإثنية

سلف بيان أن المجتمعات الإثنية يمكن أن تنقسم إلى مجتمعات تراتبية (رأسية) ومجتمعات غير تراتبية (أفقية)، ويلعب ذلك التقسيم دوراً جوهرياً في طبيعة المطالب التي تطرحها الجماعات الإثنية وفاعليتها. حيث تشير الدراسات إلى أن النظم الرأسية للعلاقات الإثنية تمتلك قدراً أكبر من التماسك الاجتماعي؛ في ظل علاقة التبعية التي تطرحها تلك العلاقة بين الجماعات السائدة والجماعات الخاضعة؛ لاسيما مع إقرار الجماعات الخاضعة بواقع عدم المساواة القائم؛ بحثاً عن الحفاظ على الأمن الشخصي للجماعة، وفي ظل امتلاك الجماعة المهيمنة لأدوات القسر المختلفة. وفي إطار هذا النمط من أنماط الهياكل الإجتماعية؛ فإنه من المتصور أن تكون مطالب الجماعة السائدة هي الأكثر فاعلية واستجابة من جانب النظام الذي تتشكل نخبة ورموزه في معظمها من أبناء الجماعة المهيمنة(١)، الأمر الذي دفع البعض إلى تشبيه ذلك الوضع في المجتمعات الإثنية التراتبية بالنظم الطبقية المغلقة.

وعليه؛ فإنه في حالات اندلاع صراع بين الجماعات المكونة للمجتمع، فإنه غالباً ما يأخذ صورة الحرب الأهلية أو الثورة الاجتماعية(٢). على نحو ما تكشف خبرة الحرب الأهلية في رواندا، وليبريا بصفة أساسية.

وعلى الجانب الآخر فإن المجتمعات غير التراتبية (ذات العلاقة الأفقية) في ظل الإمكانية الأوسع نسبياً للحراك الاجتماعي داخل الجماعات فإن الأفراد لا يكونون في حاجة للمفاضلة بين عضوية جماعتهم وطموحاتهم، وإن لم يعن ذلك بالطبع أن كل جماعة تحظى بنصيب متساو من الأعضاء في كل طبقة اجتماعية أو إن فرص الحراك الاجتماعي موجودة بنسب متساوية لكل جماعة،حيث يثير توزيع تلك الفرص والأنصبة -على نحو ما سلف البيان- قلقاً واضطرابا في العلاقات بين

---

(١) Horowitz ," Three Dimensions, …. .," **Op.cit ..**

ولعله مما يؤكد تلك الحقيقة أنه في عهد كينياتا في كينيا هيمنت جماعة الكيكويو على ما عداها من جماعات المجتمع الكيني، في حين إنه في عهد موي أطلق البعض على ذلك العهد اسم العصر الكالنجي او القبائل الصغيرة وأشاروا إلى أن عملية التخلص من هيمنة الكيكويو في المجتمع تحولت في النهاية إلى ترسيخ لهيمنة الكالنجي خلال حقبة الثمانينيات. انظر:

Peter T.Simatei, "Ethnicity and Othrness in Kenya Culturs .", in Ogot (ed), **Op.cit.,** P54.

(٢)Horowitz , " **Ethnic Groups:-……..,"** **Op.cit** ., P 201

الجماعــات وبعضها البعض، وبينها وبين النظام الحاكم[١]. وفي ضوء تلك السمات المميــزة لــلجماعات الإثنية غير التراتبية فإن فاعلية مطالب تلك الجماعات لا تنبع مــن مجرد وضعها داخل النظام وإنما أيضا من درجة تنظيمها وطبيعة نخبتها على نحو ما سيرد البيان.

ب – حجم الجماعة الإثنية ومدى تماسكها

يلعب ذلك العنصر دوراً حيوياً فيما يتصل بطبيعة المطالب الإثنية وفاعليتها ذلك أن ازديــاد الحجــم العــددي للجماعة الإثنية غالباً ما يدفع باتجاه المطالبة باتباع مبدأ الأغلــبية عــلى الصــعيد السياســي والتوزيع التناسبي لموارد البلاد على الصعيد الاقتصــادي. فــي حيــن تسعى جماعات الأقلية إلى المطالبة بمزيد من التمثيل في السلطة والمشاركة في موارد البلاد[٢] وتزداد حدة تلك المطالب في حالات السيطرة من جانب جماعة أغلبية مهيمنة حيث يدفــــع يأس جماعة الأقلية من الوصول إلى الحكم عبر الطرق الشرعية (الانتخابات)، إلى اتباع أساليب العنف للإطاحة بالنظام القــائم وفــرض مطالبها (نموذج الإيبو وانقلاب ١٩٦٦ في نيجيريا، والتوتسي في روانــدا وبوروانــدي)؛ كما أن المجتمعات التراتبية ذات الجماعات الإثنية المتقاربة حجمــا تعــاني أيضا من تنافس تلك الجماعات للسيطرة على الحكم والحصول على نصيب أكبر من عوائده خاصة في حالات إتباع قاعدة التناسب Proportionality في توزيع الموارد[٣].

الأمــر الذي يفسر تلك الأهمية التي توليها الجماعات الإثنية المختلفة لقضية التعداد السكاني، وهي القضية التي أثارت خلافات وصراعات دامية في نيجيريا في أعوام ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٧٣، ١٩٩١ م للخلاف بين الجماعات الرئيسية في البلاد حول نتائج التعدادات التي أجريت في تلك السنوات[٤] ويفسر كذلك إقدام حكومة كينيا عام

---

(١) راجع المبحث الثاني من الفصل الأول من الكتاب.

(٢) تيد روبرت جار: **اقليات في خطر: ٢٣٠ اقلية في دراسة إحصالية وسياسية واجتماعية**، ترجمة: مجدي عبد الحكيم و سامية الشامي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩٥)، ص ٣٢

(٣) Keller , **Op .cit** ., PP 259: 260

(٤) حول قضية التعداد في إفريقيا بصفة عامة ونيجيريا بصفة خاصة أنظر:

Horowitz, " Ethnic Groups ...., **Op.cit.**, PP 194: 195

د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا. . .، **مرجع سبق ذكره**، ص ص٤٣-٤٤ ، صبحي قنصوه: التجربة الديمقراطية في نيجيريا. . . .، **مرجع سبق ذكره**، صبحي قنصوه: الإندماج الوطني في نيجيريا. . . .، **مــرجع سبق ذكره**، روتيمي سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢٨. د. عبد الملك عوده: **سنوات الحسم في أفريقيا ١٩٦٠ – ١٩٦٩** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩)، ص ص ١٩٠: ١٩٣.

١٩٨١ م عـلى تدعيم سلطة جماعة الكيكويو الحاكمة من خلال نتائج التعداد الذي أُجـرى في ذلك العام فاظهر ازدياد تعداد الكيكويو بنسبة ٥٠% (خمسين في المائة) خلال عقد من الزمان، وهو ضعف معدل ازدياد جماعة اللو Luo المنافس الرئيسي لـلكيكويو فـي البلاد. ويصب في ذات الإطار أيضا، إخفاء حكومة موريتانيا نتائج التعداد السكاني الذي تم إجراؤه عام ١٩٧٨م، وادعاء جماعة الكيوري أن ذلك سببه إظهـار النتائج تراجع نسبة جماعة المور Moor المهيمنة إلى إجمالي عدد السكان وارتفاع نسبة الكيوري[١].

وفـي ضـوء ما سبق، فإنه ليس من المستغرب إغفال حكومة تنزانيا إدراج التصنيف الإثـني في تعداداتها التي تجريها منذ عام ١٩٧٨[٢]؛ ذلك أن مسألة التعداد ليست مجرد أسـئلة تطرح ونتائج تفسر بل إنها في بعض الأحيان تخلق الجماعات الإثنية[٣]، وترتبط بمصـالح الجماعات والأفراد في المجتمع؛ لذا تحرص كل جماعة على الحصول على أكـبر حجـم ممكـن في التعداد السكاني على اعتبار أن ذلك التعداد استفتاء على حقها وحظها من موارد المجتمع.

وجديـر بالذكر، أن الأمر لا يقتصر فقط، على مجرد حجم الجماعة الإثنية المطلق، وإنما يرتبط في جانب كبير بمدى تماسك الجماعة الإثنية، ووحدتها، وإدراكها لأبعاد تـلك الوحدة؛ ذلك أن تعدد الجماعات الفرعية الداخلة في كيان الجماعة الإثنية، أو تعـدد الجماعات الإثنية في إقليم تلك الجماعة؛ كثيراً ما يقلل من فاعلية مطالب تلك الجماعات؛ ويزيد من قدرة النخبة الحاكمة على المناورة والتلاعب استنادا إلى واقع التعدد داخل الجماعة أو الإقليم الذي تقطنه.

ج- التركز الإقليمي وطبيعة الإقليم

يعتـبر التركز الإقليمي وطبيعة الإقليم أحد المحددات الهامة لطبيعة المطالب الإثنية وفاعليـتها. حيث تشير الدراسات، إلى إنه كلما ازدادت درجة تركز الجماعة الإثنية فـي نطاق إقليمي محدد؛ كلما زادت الطبيعة المحلية للمطالب الإثنية التي تطرحها تلك الجماعات على تباين بينها يرتبط بمدى غنى أو فقر الإقليم الذي تقطنه الجماعة -عـلى نحو ما سيرد البيان- وفي المقابل فإن انتشار وتشتت الجماعة الإثنية عبر أقـاليم الـبلاد دون تركـز إقليمي -غالباً- ما يقلل من حجم المطالب التي تطرحها

(١) Horowitz. , Ethnic Groups .... **Op.cit.**. P195

(٢)**Idem.**

(٣) Bowen , **Op.cit.**,P5

الجماعة الإثنية ويضعف من قدراتها على طرح مطالب انفصالية، بعكس الحال عند تركز الجماعة إقليمياً وبخاصة في المناطق الحدودية، ففي الحالة الأخيرة تزداد احتمالات المطالب الانفصالية للجماعة الإثنية لاسيما عند تزايد إدراكها للممارسات التمييزية ضدها – سواء كانت تلك الممارسات حقيقية أو متوهمة[١]؛على نحو ما تشير خبرة أقاليم الأوجادين،والأورومو في إثيوبيا، والكازامانس في السنغال،والدنكا في السودان،والعفر في جيبوتي،والإيوي في غانا...

د- دور النخبة

تكاد تجمع كافة الدراسات المتعلقة بالإثنية على مركزية دور النخبة السياسية للجماعة الإثنية، في تعبئة المطالب الإثنية وطرحها والدفاع عنها. فعلى الرغم من حقيقة أن النخبة لا تخلق المطالب الإثنية من عدم، إلا إنها هي التي تقوم ببلورة وتجميع ما تراه من مطالب تتسق وطموحاتها السياسية والاقتصادية لطرحها على النظام السياسي[٢]. حيث تشير الدراسات إلى أن الطبقات الوسطى الحديثة في المجتمعات الإثنية بدلاً من أن تقوم بدورها في مناهضة الإثنية، فإنها كثيراً ما قامت بزيادة وتعظيم مصالحها الخاصة مستغلة في ذلك المشاعر الإثنية، ذلك أنه في مرحلة الاستقلال ومراحل التحديث التي تمر بها البلدان المختلفة غالباً ما تلوح مصالح معينة للنخب المختلفة (كالوظائف والمناصب التي يتركها المستعمر أو التي تتيحها عمليات التحديث، كالفرص التعليمية للأبناء، والمشروعات الخاصة والتوكيلات والامتيازات. . .) فتعمد كل نخبة إلى تكتيل جماعتها للفوز بأكبر نصيب ممكن من تلك الفرص، حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بوحدة البلاد والمطالبة بالانفصال، أو التورط في أعمال عنف واستئصال عرقي تحت ضغط الدعاية والتعبئة من جانب تلك النخبة[٣] حيث يرى أحد الباحثين أن الخوف

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups .... , **Op.cit.** , PP 266: 267. Stone, **Op.cit.,** P 91, Bates , **Op.cit.,** PP156:158. Young , Comparative Claims.. , **Op.cit.,** PP 201: 211

(٢) Rothchild , Collective Demands ......, **Op.cit.,** P P 189:193,
Rothchild , Manging Ethnic Conflict..., **Op.cit.,**Bates . **Op.cit .,** PP 158: 159

وكذلك ب. س. لويد، **مرجع سابق**، ص ص ٣٣٠: ٣٣١.

(٣) **Idem**

وانظر أيضا:

Kurgat . **Op . cit .,** p 148

اوكوادبا نولي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٦: ٣٧.

والكراهية "المبثوثة من أعلى" وليس مجرد الاختلافات الإثنية هي التي تدفع الأفراد في النهاية لارتكاب أعمال عنف(١).

ثانياً: العوامل المتعلقة بالنظام السياسي ومؤسساته وسياسته

ترتــبط تــلك العوامل بدرجة التوافق السياسي القائم في المجتمع بشأن قواعد اللعبة السياســية، والعلاقــة بيــن المؤسسات السياسية والقوى الإجتماعية القائمة. ويقصد بــالقوى الإجــتماعية الجماعات الإثنية بمستوياتها وأبعادها المختلفة (عرقية، دينية، ثقافيــة، إقــليمية، اقتصــادية. . .)، أمــا التــنظيم السياســي فيقصد به الترتيبات والإجــراءات المتــبعة من أجل الحفاظ على النظام، وحل الخلافات واختيار القادة. فــتاريخيا نشأت المؤسسات السياسية من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومــن التطور التاريخي التدريجي للإجراءات والوسائل لحل هذه الخلافات، ذلك أنه كــلما ازدادت القــوى الإجتماعية تنوعا كلما ازدادت الحاجة لأن تصبح المؤسسات السياسية أكثر تعقيدا وقدرة على التكيف والاستقلال(٢).

ويقصــد بالــتعقد قــدرة الــنظام على مضاعفة الوحدات التنظيمية الفرعية وتنويع وظائفهــا عــلى نحو يؤهلها للاستجابة لضغوط ومطالب القوى المختلفة بالمجتمع، وبالــتالي يــزيد من قدرة النظام على التكيف والتي تقاس بدرجة استمرارية النظام ومؤسســاته زمــنياً في إطار القيادات المؤسسة له والاهم من ذلك في ظل القيادات الــتالية. كمــا يقاس التكيف أيضاً بدرجة استجابة وظائف النظام لمتطلبات التغيير اللازمــة لــلحفاظ على استقرار النظام واستمراره، ذلك أن التكيف الوظيفي وليس الــتحديد الوظيفــي هو المحك الأساسي لقدرة النظام على ضبط مطالب الجماعات الإثــنية والحيلولة دون تصاعدها. أما استقلال المؤسسات السياسية للنظام فيقصد به مــدى تأثــر تــلك المؤسسات بمصالح جماعات بعينها في المجتمع وتعبيرها عنها. فالتــنظيم السياسي الذي يكون أداة لفئة اجتماعية معينة يفتقر إلى الاستقلال وبالتالى يكــون عرضة لمساعي الهيمنة من جانب الجماعات الإثنية في المجتمع، وتتراجع قدرته على التكيف مع ظروف التغيير الاجتماعي التي تفرز جماعات جديدة راغبة

---

(١) انظر: صموئيل (هانتنجتون): **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ١٧.

(٢) **المرجع السابق**، ص ص ٢٢: ٣١

في المشاركة السياسية والعمل السياسي الأمر الذي يسفر عن قدر من عدم الاستقرار قد يؤدي استمراره وتصاعده إلى الإطاحة بالنظام بأكمله(١).

وبصفة عامة فإنه يمكن القول أن تجاهل النظام السياسي مطالب جماعة أو جماعات إثنية معينة أو عدم اعترافه بها، أو عجز مؤسسات النظام وإجراءاته عن استيعاب المطالب المتصاعدة بالمشاركة السياسية من جانب تلك الجماعات أو غيرها، يؤدي في معظم الأحوال إلى تشدد الجماعات الإثنية المستبعدة ولجوئها إلى سبل غير مشروعة للمطالبة والحصول على مطالبها التي قد تنحو بدورها نحو مزيد من التشدد(٢).

ويرتبط أيضا، بتلك العوامل مدى تمثيل الجماعات الإثنية المختلفة في المؤسسة العسكرية والأمنية، والذي يلعب دوراً حاسما في مساعي الجماعة للهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم، أو السعي للانفصال وإقامة دوله مستقلة أو الانضمام لدولة أخرى. وهو أمر تجسده الانقلابات العسكرية العديدة التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية منذ الاستقلال حتى تلك التي اتسمت بالاستقرار النسبي طوال العقود التالية على الاستقلال كساحل العاج التي شهدت انقلاباً عام ١٩٩٩ م وهو العام الذي شهد انقلاباً آخر في النيجر وحرباً أهلية في غينيا بيساو(٣). كما يجسد ذلك الأمر، تمرد الفرقة الاستوئية عام ١٩٥٥م في السودان وتشكيلها نواة لحركة تمرد ساعية للانفصال وتشكيل دولة جنوبية.

حاصل القول أن التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في المؤسسة العسكرية أو امتلاك هذه الجماعات لميليشيات عسكرية مستقلة عن قوة الدولة، يمثلان مؤشرين هامين على إمكانيات تلك الجماعات على فرض مطالبها، أو سعيها للهيمنة على السلطة أو الانفصال عنها وتشكيل دولة مستقلة(٤).

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص ٢٢: ٣١

(٢) **المرجع السابق**، ص ص ١٦٣: ١٦٨.

(٣) د. نيفين مسعد: **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥٨

د. إبراهيم نصر الدين: قضية جنوب السودان.....، **مرجع سبق ذكره**.

(٤) لمزيد حول علاقة العسكريين بالسلطة انظر:

د. حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في أفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ١٩٩٦).

المبحث الثالث

أنماط المطالب الإثنية وفق متغيري الجماعة / الإقليم[1]

تتــباين الجماعات الإثنية فيما بينها من حيث طبيعة المطالب التي تسعى إلى تحقيقها وكــذا في أسلوب طرحها لتلك المطالب وأسبابها التي تدفعها لذلك وتوقيت اتخاذها قــرار المطالــبة بالانفصــال؛ ويــرجع ذلك التباين في جانب كبير منه إلى طبيعة الجماعــة الإثــنية ومدى تقدمها أو تخلفها، وكذا طبيعة الإقليم الذي تقطنه الجماعة الإثــنية مــن حيــث الغــنى والفقر، حيث إنه عبر تفاعل المتغيرين تتبدى مطالب الجماعات. ويجدر التنويه إلى أن التقدم والتخلف المعني لا يحمل أي حكم قيمي من جانب الباحث بسمو أي من الجماعات على الأخرى،وتقتصر وظيفة ذلك التوصيف على أغراض البحث والدراسة.

ويقصد بالجماعة المتقدمة تلك الجماعة الأكثر استفادة من الفرص التعليمية وتحظى بدرجــة أعلى من المتوسط العام لنصيب الفرد من الدخل القومي وفيما يتعلق بعدد الجــامعيين والموظفيــن الحكومييــن والمهــنيين. وذوي مكانة في أعين جماعات المجتمع لحيويتهم وذكائهم أو غيرها من الصفات الإيجابية[2].

ويشــير اصطلاح الجماعة المتخلفة إلى الجماعة الأقل حظاً في الفرص سالفة البيان والأقــل نصيبا في الدخل القومي مقاسا بنصيب الفرد. والتي غالبا ما تكون الصورة الذهنية عن أفرادها أنهم كسالى، وجهلة، وأقل قدرة.

وعــبر متغيري الجماعة / الإقليم ووضع الجماعة من حيث التقدم والتخلف، الغنى والفقر يمكن التمييز بين أربعة أنماط من الجماعات على النحو التالي:

- جماعات متخلفة في أقاليم فقيرة.
- جماعات متخلفة في أقاليم غنية.
- جماعات متقدمة في أقاليم فقيرة.
- جماعات متقدمة في أقاليم غنية.

---

(١) تم اقتباس هذا التقسيم من:

Horowitz , Ethnic Groups ……. . **Op.cit.** PP 229: 259

(٢) تجدر الإشارة إلى أن تلك الصفات الإيجابية كثيراً ما تنقلب إلى صفات سلبية عند تصاعد مشاعر العداء بين الجماعات الإثنية. انظر روزا سماعيلوفا، **مرجع سابق**، ص ١١٣

وقبل الخوض في تفاصيل تلك الجماعات فإنه تجدر الإشارة، إلى حقيقة أن التقسيم سالف البيان تقسيم مبسط لأغراض التحليل والرصد وذلك للأسباب التالية:

- أن افتراض أن الجماعات الإثنية تتركز في نطاق إقليمي محدد، أمر يخالف واقع امتدادات الجماعات الإثنية الداخلية والخارجية في كثير من الأحيان.
- أنه نادراً ما يقتصر إقليم ما على جماعة إثنية واحدة ومتجانسة؛ ذلك أنه غالباً ما يشتمل الإقليم على عدة جماعات إثنية إلى جانب الجماعة الأساسية القاطنة به، وكثيراً ما تتعارض مطالب وأهداف تلك الجماعات الإثنية الثانوية مع مطالب الجماعة الرئيسية (مثال جنوب السودان وعلاقة جماعة الدينكا مع غيرها من الجماعات، كالنوير، الزاندي...)
- كذلك فإن القول المطلق بغنى أو فقر إقليم ما إنما يخفي واقع أنه في كثير من الأحيان يكون الإقليم ذاته متفاوت الثروات بين أجزائه[1].
- أخيراً فإنه تجدر الإشارة كذلك إلى أن متغيري/ الجماعة/ الإقليم وإن مثلا أهم المتغيرات فإنهما ليسا كل المتغيرات الفاعلة بشأن المطالب الإثنية حيث هناك الكثير من المتغيرات الأخرى المؤثرة في طبيعة المطالب – على نحو ما سلف البيان.
- في ضوء تلك الملاحظات ووعيا بها،يعني هذا المبحث بالتعرف على طبيعة مطالب الجماعات الإثنية وفق متغيري الجماعة / الإقليم من حيث أسبابها وتوقيتها وبخاصة فيما يتصل بالمطالب الانفصالية.

المطلب الأول: *الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة*

يمثل ذلك النمط من الجماعات اكثر الأنماط ميلاً للانفصال؛ حيث تتبدى المطالب الانفصالية لتلك الجماعات في مرحلة مبكرة من مراحل الاستقلال وقيام الدولة؛ وعلة ذلك خشية تلك الجماعات من عدم قدرتها على المنافسة مع غيرها من الجماعات في إطار الدولة الموحدة؛ لذا فإنه كثيراً ما تعمد تلك الجماعات إلى المطالبة بوضع خاص داخل الدولة الجديدة، أو بنوع من التمثيل النسبي لها في إطار النظام السياسي ومؤسساته؛ على أساس عددها ووزنها النسبي في المجتمع

(١)Horowitz , Ethnic Groups ……. , **Op.cit.** ,. PP 234: 235

السكاني، وهي المطالب التي غالباً ما تُرفض لأسباب موضوعية تتعلق بوحدة الدولة من ناحية، وعدم توافر الكوادر اللازمة للمناصب التي تطالب بها الجماعة المتخلفة من بين أبناء تلك الجماعة[1].

ومع رفض مطالب الجماعة الإثنية سالفة البيان، ومع تصاعد وعي الجماعة أو اعتقادها بأن الدولة تدار لصالح جماعات أخرى، فإنها تسعى إلى المطالبة بخيار الانفصال.

ومن أمثلة تلك الجماعات الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركات السياسية الانفصالية في شمال تشاد، وكذلك مملكة التورو في أوغندا عند الاستقلال والأوجادين والأورومو في أثيوبيا، والهوسا في نيجيريا[2].

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من المناطق المذكورة تكون في وضع الحصول على إعانات اقتصادية من الحكومة المركزية، وعلى الرغم من ذلك فإنها تسعى إلى الانفصال على الرغم مما في ذلك من تكلفة اقتصادية على تلك المناطق، الأمر الذي يشير إلى مدى اليأس الذي تشعر به تلك الجماعات.

والواقع أن مطالبة الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بالانفصال، رغم الأعباء الاقتصادية التي يتوقع أن تتحملها؛ يمكن تفسيرها ببعدين أساسيين؛ أحدهما مادي والآخر معنوي؛ فأما البعد المادي؛ فهو اعتقاد الجماعات المذكورة أنه يمكن استثمار الإقليم بعد انفصاله على نحو أفضل، لصالح أبنائه مع آمال بإمكانية وجود ثروات غير معلومة كالبترول، أو غيره من معادن ثمينة، وأما البعد المعنوي – وهو الأهم – فيتمثل في ارتباط مسألة الانفصال بالكرمة والشرف؛ يدلل على ذلك ما علق به أحد الانفصاليين بإقليم الهوسا بشمال نيجيريا عام ١٩٦٦م، بقوله: "بماذا تفيد النقود إذا تعلق الأمر بالكرامة"[3]. ويصب في ذات الأمر مقولة أحد زعماء الدينكا في جنوب السودان بقوله: "لازال البعض يسمينا عبيداً ولازال بعضنا عبيداً بالفعل"[4].

ومن الجدير بالذكر، أن الأعباء الاقتصادية المترتبة على انفصال الجماعة الإثنية غالباً ما تتحملها الجماهير، ممثلة في صورة الحرمان من المساعدة الحكومية، وذلك

---

(١) **Ibid.** , PP 236: 243 , Bates . **Op.cit.** PP 153: 159

(٢) راجع على سبيل المثال أعمال مؤتمر الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، مرجع سبق ذكره.

(٣) Horowitz , Ethnic Groups ….. , **Op.cit.** P 241

(٤) د. نيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٥٣.

بعكس الحال بالنسبة لمصالح النخب، والتي يمكن أن تتزايد في ضوء ما يتيحه استقلال الجماعة من فرص ؛ لم يكن يتأتى لهم توليها في ظل الدولة الموحدة، وذلك على الرغم من الفقر العام للإقليم، وبالتالي للمناصب الخاصة به، ويفسر ذلك التمايز في المصالح بين الجماهير والنخبة التركيز الذي تضفيه تلك النخب على الأبعاد المعنوية للانفصال، وتضخيم مظاهر هيمنة الحكومة المركزية على الإقليم، على الرغم من الاعتبارات الموضوعية التي قد تكون وراء ذلك(١).

وتجسد جماعات جنوب السودان لاسيما جماعة الدينكا ذلك النمط من أنماط الجماعات الإثنية ومطالبها. حيث يشير تاريخ السودان منذ الاستقلال إلى أن إنجازات الجنوبيين ظلت دائماً دون طموحاتهم على الأصعدة المختلفة، فلا هم شاركوا في المفاوضات السابقة على الاستقلال، ولا تم تمثيلهم في مؤسسات النظام وهياكله بما يتفق مع نسبتهم إلى إجمالي السكان، حيث تشير البيانات إلى إنه من بين ٨٠٠ وظيفة تمت سودنتها في أكتوبر عام ١٩٥٤م، لم يحظ الجنوبيون على أكثر من ستة وظائف. وكذلك الحال، فيما يتصل بتمثيل تلك الجماعات في السلطات الثلاث حيث جرت العادة على تمثيل جماعات الجنوب بوزيرين، أو ثلاثة وزراء في الحكومات المتعاقبة ارتفعت في بعض الأحيان إلى أربعة وزراء. كما لم يزد تمثيلهم في السلطة التشريعية المركزية عن نسبة ٢٧ % من إجمالي مقاعد البرلمان، وهي النسبة التي حققها الجنوبيون في الانتخابات التشريعية عام ١٩٥٨م ولم تتكرر بعد ذلك، بل إنهم غابوا في بعض الانتخابات فلم يشاركوا في السلطة التشريعية بأي تمثيل فاعل على نحو ما حدث في أعقاب مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٤م(٢).

وعلى الصعيد الاقتصادي الاجتماعي؛ تشير البيانات إلى أن نصيب الجنوبيين من مشروعات التنمية، كان دوما أقل من نصيب الشمال، حتى إنه في مرحلة الستينيات بلغت الأجور في الشمال عشرة أضعاف نظيرتها في الجنوب، ورغم توالي الحكومات السودانية وتواتر وعودها؛ بإصلاح الجنوب وتنميته ظلت الفجوة قائمة

---

(١) لمزيد عن طبيعة المطالب النخبة والجماهير ومدى اتساقهما انظر:

-Rothchild , " Collective Demands .... " , **Op.cit.** , PP: 176: 189

-Horowitz , Ethnic groups ……. , **Op.cit.**, P: 238

-Eghosa E. Osaghae. , **Op.cit.** , PP 240: 242.

(٢) د. نيفين مسعد: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٥٤: ١٥٧.

بيـــن الشمال والجنوب على مختلف المستويات. على نحو أدى إلى أن المساواة بين الشـــمال والجـــنوب فـــي حجم الإنفاق والمشروعات لم تعد – حال تطبيقها – كافية لـــتجاوز تـــلك الفجوة حيث بات الجنوب في حاجة إلى معاملة تفضيلية على حساب الشمال لتحقيق التقارب في المستوى بين الإقليمين(١).

وممـــا يفاقم صعوبة الموقف، إدراك الجنوبيين لممارسات الشمال على إنها محاولة للقضـــاء على الهوية الذاتية لأهل الجنوب، وفرض اللغة العربية والإسلام على أهل الإقـــليم، وهـــو الإدراك الـــذي ســـاعدت عليه ممارسات نظم الحكم المتعاقبة على السودان، على اختلاف مشاربها وأهدافها، والذي وصل ذروته مع تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان عام ١٩٨٣م، وهو الأمر الذي وظفته النخب الجنوبية؛ للتدليل عـــلى محاولات الشمال لبسط هيمنته وهويته على الجنوب، والاستمرار في علاقة الاستغلال على كافة المستويات بين الطرفين لصالح الشمال وعلى حساب الجنوب(٢).

وفـــي ضـــوء الاعتبارات سالفة البيان، وفي ظل تجاهل حكومات السودان لمطالب الجـــنوب لـــم يكـــن مـــن المستغرب أن تتصاعد مطالب القوى الفاعلة في الجنوب بالانفصال وتكوين دولة مستقلة، وإن اتخذت تلك المطالب صوراً مختلفة في أوقات أخـــرى بحســـب توازنـــات القـــوى الداخـــلية فـــي السودان والتوازنات الإقليمية والاعتبارات الدولية؛ ذلك أن خيار انفصال الجنوب لا يخلو من مخاطر على بعض الجماعـــات الجنوبية ذاتها التي تخشى من انفراد جماعة الدينكا بالسلطة في الجنوب وكـــذا مخاطر على بعض الدول الإقليمية وفي مقدمتها أثيوبيا وكينيا وأوغندا خشية مـــن نمـــوذج عـــدوى الحـــركات الانفصالية بالمنطقة، الأمر الذي يجعل من خيار الانفصـــال فـــي كـــثير من الأحيان خطوة وورقة تكتيكية للمساومة أكثر منه خياراً استراتيجياً لجماعات الجنوب(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٥: ١٥٦

(٢) المرجع السابق، ص ص ١٥٧: ١٥٨ وانظر أيضاً :

Rothchild , Managing Ethnic Conflict ………", **Op.cit.**, PP. 213:217

(٣) د. نيفين مسعد: مرجع سبق ذكره، ص ١٦٠ .

وحول السيناريوهات المختلفة المحتملة لقضية جنوب السودان انطلاقاً من تصورات الجبهة الشعبية لتحرير السودان أنظر:

د. إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان "، مرجع سبق ذكره،

د. إبـــراهيم نصر الدين: " الوضع الراهن في السودان واحتمالاته المستقبلية "، ورقة عمل منشورة (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧) ص ص ٥-٧.

المطلب الثاني: *الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية*

تتسم مطالب الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية، بأنها هجين أو خليط من مخاوف ومطالب الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة والجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية؛ حيث تسود لدى تلك الجماعات مجموعة من مشاعر القلق الجماعي على وضعهم كجماعة في ظل المجتمع ككل؛ في ضوء ضعف قدراتهم على المنافسة المفتوحة على الوظائف والمناصب في البلاد ، وفي أقاليمها؛الأمر الذي يدفعها إلى المطالبة بإجراءات تمييزية خاصة، لحمايتها من هيمنة الجماعات المتقدمة عليها؛ وللحفاظ على تمثيل الجماعة النسبي في إطار مؤسسات الدولة وسياساتها بصفة عامة، وفي حالة رفض مطالب الجماعة ، فإنها كثيراً ما تلجأ إلى رفع شعار الانفصال عن الدولة، وهو ما قد يقود إلى ردود أفعال قاسية تجاه أبناء الجماعة في الأقاليم الأخرى وكذا تجاه أبناء الأقاليم الأخرى داخل إقليم الجماعة المعنية وهو ما يعرف بصفة عامة بازدياد ظاهرة اضطهاد الغرباء[1]: Xenophobic

وعلى الرغم من التكاليف والأعباء الاقتصادية التي قد تتبدى من جرّاء الانفصال فإن الجماعات الفقيرة في الأقاليم الغنية تقدم على طلب الانفصال؛ على أمل أن يحقق لها الانفصال قدراً أكبر من عوائد الإقليم الذي تقطنه والذي يسهم -في كثير من الأحيان- في عوائد الدولة ككل بقدر أكبر مما يحصل عليه من تلك العوائد الأمر الذي يشعر أبناء الإقليم بأن الأقاليم الأخرى - الأفقر نسبياً - تعيش عالة عليهم ويفاقم من ذلك، أنه على عكس الجماعة المتقدمة في الأقاليم الغنية التي ينتشر أبناؤها واستثماراتها في أرجاء الأقاليم بالدولة -على نحو يحد من تصاعد مطالبتها بالانفصال- فإن الجماعات المتخلفة بالأقاليم الغنية لا توجد لديها تلك الكوابح؛ في ضوء فقر إمكانيات ومهارات أبناء الجماعة تعليمياً ومهنياً وعدم قدرتهم على المنافسة مع الجماعات الأخرى وضعف روابطها الخارجة بالأسواق والاستثمارات مقارنة بالجماعات المتقدمة ولذا فإنه غالباً ما تسعى الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية إلى الإطاحة بالجماعات المتقدمة في الإقليم والاستئثار بثرواته وموارده؛ على أنه مما يحد من إمكانيات تحقق ذلك ضعف وقلة عتاد

---

(١) **اضطهاد الغرباء:** Xenophobic هو شعور بالبغض والكراهية والمخاوف غير المبررة تجاه الأجانب والغرباء بصفة عامة. ويؤدي ذلك الشعور الى مزيد من التمركز حول الذات انظر د. أحمد زكي بدوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥١.

الجماعات الفقيرة في الأقاليم الغنية، وندرة سيطرة تلك الجماعات على السلطة السياسية والقوة العسكرية والبوليسية في تلك الأقاليم(١).

ومن الأمثلة، القليلة على محاولات الجماعات المتخلفة الانفراد والاستئثار بإقليم غني عبر إعلان انفصاله عن بقية أجزاء الدولة. محاولة انفصال إقليم كاتنجا (شابا لاحقاً) عن الكنغو الديمقراطية في مطلع الستينيات من القرن العشرين(٢).

فإقليم كاتنجا يتسم بالخفة السكانية، ولذا ونتيجة لسياسة جلب العمالة من الخارج والتي اتبعت منذ بداية القرن العشرين، توافدت جموع المهاجرين من خارج كاتنجا للعمل في الإقليم لاسيما في منطقة كاساي Kasai، الأمر الذي أدى إلى هيمنة "الغرباء" من المهاجرين إلى كاتنجا على الإقليم وكان في مقدمة تلك الجماعات جماعة اللوبا Luba الذين كانوا أكثر احتكاكاً بالأوروبيين وأكثر حراكا اجتماعيا، الأمر الذي أدى إلى هيمنتهم على الوظائف التجارية والكتابية في مدن " كاتنجا " مقارنة حتى بأهل كاتنجا الأصليين أنفسهم. ولذا فإنه مع أواخر الخمسينيات من القرن العشرين فاق عدد " اللوبا " في المدن الكاتنجية عدد أهل المدن الأصليين خاصة من " اللو " الأمر الذي أدى إلى قيام بعض من المؤسسات والتنظيمات السياسية الداعية إلى إعادة الاعتبار لأهل كاتنجا الأصليين، وكان في مقدمة هذه التنظيمات حزب " كوناكات " Conakat بزعامة " تشومبي "، الذي دعا إلى الانفصال؛ للتخلص من هيمنة جماعة المهاجرين من " اللوبا " على الإقليم، وتغلغل نفوذهم بقوة إلى الحكومة المركزية. وهي الدعوة التي تضافرت مع مجموعة من الاعتبارات الأخرى، داخلية وإقليمية ودولية؛ لتسفر عن أزمة الكنغو الأولى؛ وهي الأزمة التي قُدِّر لها أن تكون بداية معضلة مزمنة عبر تراكمات الممارسة السياسية لنظم الحكم المتعاقبة في البلاد، وبالرغم من ذلك؛ فإنها تظل حالة خاصة واستثنائية في ضوء الاعتبارات التي صاحبتها وفي ضوء القيود سالفة البيان، على الجماعات المتخلفة في الأقاليم الغنية في سعيها للانفصال.

---

(١)Horowitz , Ethnic Groups ……. , **Op.cit.** , PP ; 254: 257

(٢) Young , "Çomparative Claims ……… , ". **Op.cit.** , PP 201: 204

المطلب الثالث: *الجماعات المتقدمة في أقاليم فقيرة*

على العكس من مطالبة الجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بوضع خاص لها داخل الإقليم وبتمثيل خاص يتوازى وحجمها العددي أو الإقليمي في الدولة على مستوى كافة الأنشطة والمؤسسات (الوظائف، الخدمات، النفقات العامة، المناصب العليا.) فإن الجماعات المتقدمة غالباً ما تسعى فقط لضمان عدم ممارسة التمييز ضدها. وكذلك فإنه في مقابل مطالبة الجماعات المتخلفة باتباع سياسة حصر وظائف الإقليم ومناصبه لأبناء الإقليم ومنع من هم من خارج الإقليم من العمل به، تطالب الجماعات المتقدمة بجعل كامل أقاليم الدولة نطاقاً واحداً للجميع أن يعمل فيه وفق معيار الكفاءة والجدارة، وعلى صعيد آخر؛ فإنه على حين تتسم المطالب الانفصالية للجماعات المتخلفة في الأقاليم الفقيرة بأنها غالباً ما تأتي مبكرة وعقب عدم الاستجابة لمطالبها رغم كافة الصعوبات والأعباء الاقتصادية التي يتضمنها قرار الانفصال، فإن الجماعات المتقدمة بالأقاليم المتخلفة قلّما تلجأ إلى المطالبة بالانفصال إلا حال يأسها من الحفاظ على مكانتها في المجتمع وتأمينها، وهو ما يتأتي عندما تشعر الجماعة بأن مثالب البقاء في إطار دولة واحدة تفوق بكثير متاعب وأعباء المطالبة بالانفصال أو تحقيقه. لذا فإنه كثيراً ما تتحمل الجماعة المتقدمة في الأقاليم الفقيرة قدراً أكبر من الممارسات المضادة لمصالحها ووجودها قبل أن تلجأ للمطالبة بالانفصال. ومن أمثلة تلك الجماعات جماعة اللوزي **Lozi** في زامبيا، وجماعة الايبو في نيجيريا(قبل اكتشاف البترول)، والبالوبا Baluba في الكنغو الديمقراطية[١].

ويرجع السبب في عدم إقدام الجماعات الإثنية المتقدمة في الأقاليم الفقيرة إلى المطالبة بالانفصال إلى الوضع النسبي المميز لتلك الجماعات في إطار الدولة الموحدة، وقيام تلك الجماعات بتصدير العمالة المؤهلة من أبنائها إلى غيرها من الأقاليم، والاستفادة من تحويلات تلك العمالة، الأمر الذي يجعل خيار الانفصال

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups ...... , **Op.cit** , P:245

وحول تفاصيل مثال الكونغو انظر:

Young , Comparative Claims ..... , **Op.cit.**, PP 201:204,Donald Rothchild and Victor A Olorunsola , " African Public Policies on Ethnic Autonomy and State Control " in Rothchild and Olorunsola: **Op.cit.** , PP 233: 247.

خيـارا صـعبا في ضوء فقر إمكانيات إقليم الجماعة والخشية من فقدان تحويلات العمالـة بـل والعـودة العكسية لتلك العمالة إلى الإقليم بما يزيد من أعباء الجماعة ويقلل إمكانية الحفاظ على مكانتها الاقتصادية.

فأرض اللوزي في زامبيا فقيرة التربة، وتعاني أرض الأيبو في نيجيريا من التعرية والانجراف، بما جعلها فقيرة أيضاً – قبل اكتشاف البترول بكميات اقتصادية بها – ولا يختلف الحال كثيراً بالنسبة لإقليم البالوبا في الكنغو الديمقراطية.

وفـي ظـل الطـبيعة الفقيرة لأقاليم الجماعات الثلاث (اللوزي، الايبو، البالوبا) في الـدول الثلاث (زامبيا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية)، أصبحت تلك الأقاليم مصدراً للقوى العاملة للأقاليم الأخرى في البلاد لاسيما في ظل ارتفاع نسبة التعليم بين أبناء تـلك الجماعـات مقارنـة بغيرهم من الجماعات الأخرى، حيث ذهب أبناء اللوزي للعمل في تعدين النحاس كموظفين إداريين أو كعمال في مناجم استخراج الذهب في جـنوب إفـريقيا علاوة على المناصب الإدارية التي شغلها أبناء اللوزي في أرجاء زامـبيا لمسـتواهم التعـليمي وهو ذات الأمر الذي تحقق لأبناء الإيبو في نيجيريا بفضـل خبرتهم التجارية والإدارية والتعليمية حيث فتحت أمامهم الكثير من الفرص فـي أنحاء البلاد بفضل تلك المهارات والمؤهلات. الأمر الذي يفسر معارضة أبناء الإيبو سياسات حصر الوظائف ودعوتهم إلى حرية حركة الأفراد والمشروعات في نطاق البلاد بأكمله(١).

حاصـل مـا تقدم أن الجماعات الإثنية المتقدمة في الأقاليم المتخلفة قلّما تقدم على المطالـبة بخيار الانفصال إلا في أقسى الظروف،وذلك لأنه – أي خيار الانفصال – سـوف يحرم الجماعة من عوائد وفرص العمل في بقية أقاليم الدولة، وسيؤدي إلى حـركة نـزوح عكسـية لـلعمالة، الـتي رغم مهارتها، يضيق إقليم الجماعة عن اسـتيعابها، كمـا أن رفـع شعار المطالبة بالانفصال؛ سوف يُعرّض ممتلكات أبناء الجماعة في الأقاليم الأخرى للسلب، ويُعرّض حياة أبناء الجماعة هناك للموت. وهو مـا يفسـر سبب عدم لجوء الجماعات المتقدمة، في الأقاليم المتخلفة، إلى المبادرة بطلب الانفصال؛ رغم ما قد تتعرض له من ضغوط.

وتُقَـدِم جماعة اللوزي مثالاً لذلك؛ فإقليم الباروتسي – الموطن الرئيسي لجماعة اللوزي فـي زامبيا – كان يخضع لحكم خاص في ظل الاستعمار البريطاني، وأوصت بريطانيا

---

(١) Horowitz , Ethnic Groups …….. , **Op.cit.** , PP: 243: 245

عند رحيلها أن يستمر حكمه خاضعاً لذلك النمط، إلا أن حكومة زامبيا قامت بضمه فور الاستقلال وتجاهلت ذلك الوضع وتلك التوصية، وعاملت نخبة اللوزي بعنف؛ فألغت مؤسساتها التشريعية، وتصاعد الصراع من آن إلى آخر بين جماعة البمبا الحاكمة وجامعة اللوزي، حيث انضم أبناء الأخيرة إلى صفوف المعارضة(١).

وعلى الرغم من الممارسات الحكومية ضد أبناء جماعة اللوزي وسعيها في تقليص صلاحياتهم، ورغم مطالب الجماعة الأرستقراطية من أبناء اللوزي ودعوتهم إلى الانفصال، فإن الشاهد هو عدم استجابة وتأييد بقية النخب المتعلمة من أبناء الجماعة لتلك الدعوة؛ الأمر الذي يكمن تفسيره فيما سلف بيانه من اعتبارات(٢).

وبرغم طابع الحذر والتباطؤ، في اتخاذ قرار الانفصال؛ فإن الجماعات المتقدمة في الأقاليم المتخلفة قد لا تجد أمامها مفر من ذلك - على نحو ما سلفت الإشارة - عندما تشعر تلك الجماعات أن أعباء البقاء في إطار دولة موحدة، أكبر بكثير من التضحيات والتكاليف المترتبة على قرار الانفصال، خاصة عند اتباع النظم الحاكمة سياسات تمييزية ضد هذه الجماعة وتصاعد حجم اضطهاد أبنائها في الأقاليم الأخرى على نحو يدفعهم إلى العودة إلى موطنهم الأصلي، وتزداد ضغوط المطالبة بالانفصال عند اقتران محاربة أبناء الجماعة في أرزاقهم مع اتباع أعمال عنف ضدهم وتهديد حياتهم.

ففي زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) عام ١٩٥٩ قام أبناء جماعة اللولوا: Lulua بعمليات قتل ضد جماعة البالوبا في منطقة كاساي الوسطى Central Kasai الأمر الذي أودى بحياة العديد منهم، ودفع نحو خمسين ألف من أبناء البالوبا إلى العودة الجماعية إلى إقليمهم الأصلي في جنوب كاساي، واستمرت تلك الممارسات وعمليات الطرد والترحيل حتى بلغ تعداد البالوبا في جنوب كاساي عام ١٩٦٣م أربعة أضعاف عددهم في نهاية الخمسينيات مع تصاعد شعورهم بأن ثمة عدم ترحيب بهم، أو حاجة إليهم من جانب الجماعات والأقاليم الأخرى، الأمر الذي دفعهم إلى المطالبة بالانفصال والاستقلال عن البلاد(٣). وبالمثل على صعيد نيجيريا أدت موجات العنف التي شهدتها البلاد ضد أبناء الايبو في الفترة من مايو حتى أكتوبر عام ١٩٦٦م

---

(١) هورويتز، مرجع سبق ذكره ص ١٥٢.

(٢) **Ibid.** , PP 243: 245

(٣) **Ibid.** , P 247. Young , " Comparative ...,**Op.cit**, PP 201: 204

متضـــافرة مع ذكريات مذابح جوس Jos عام ١٩٤٥م وكانوا Kanu عام ١٩٥٣م ؛الـــتي مارســـها الشماليون ضد أبناء الجنوب عامة، والإيبو خاصة إلى موجة فرار وعــودة جماعية لأبناء الايبو إلى موطنهم الأصلي جنوب شرق البلاد، وأدت أفواج العــائدين وصـــورهم وبينهم النساء والأطفال إلى تأجيج مشاعر الغضب لدى أبناء الايبو وإدراكهم أنهم مرفوضون من جانب الجماعات الأخرى؛ فضلا عن إحساسهم بالمـــرارة؛ لحـــرمانهم مـــن ثمار الاستقلال الذي شاركوا في صنعه؛ ومن ثم كانت دعوتهم للانفصال والاستقلال؛على نحو قاد إلى حرب أهلية في البلاد[١].

المطلب الرابع: *الجماعات المتقدمة في أقاليم غنية*

تتســم مطـــالب الجماعـــات المـــتقدمة فـــي الأقاليم الغنية بأنها يغلب عليها الطابع الاقتصـــادي، ذلـــك إن الأقاليم الغنية في البلاد، عادة ما تسهم بالنصيب الأكبر من الـــناتج القومـــي، وغالـــباً ما تقوم بدعم الأقاليم الفقيرة داخل الدولة، وبالتالي يكون عائدها أو بالأحرى نصيبها من العوائد الكلية للدولة أقل من مقدار إسهام إقليمها في تكوين تلك العوائد.

وعـــلى الرغم من الاعتقاد الشائع، بأن الجماعات في الأقاليم الغنية تكون أكثر ميلا ومطالبة بالانفصال، فإن الواقع يشهد بأن أمثلة هذه المطالب، فيما يتصل بالجماعات المـــتقدمة، أقل كثيراً مما هو مفترض؛ ويرجع ذلك في جانب منه إلى مجموعة من العوامـــل التي تمثل كوابح للرغبات الانفصالية في تلك الأقاليم من ذلك أن الجماعة المـــتقدمة غالـــبا مـــا تـــتخذ من بقية الأقاليم مجالا لاستثماراتها وتصدير عمالتها وأموالهـــا، فضلا عن اعتمادها على قدرات الدولة وإمكاناتها في حماية استثمارات الجماعة في خارج البلاد[٢].

ومن أقرب الأمثلة لتلك الجماعات في الساحة الأفريقية، جماعة اليوروبا في نيجيريا والباجاندا في أوغندا، والكيكويو في كينيا[٣].

---

(١) لمزيد انظر:

K.W.J. Post, "Is There a Case For Biafra ? " , **International Affairs** (Vol. 44 , No. 1 , 19966)

د. عـــبد المـــلك عـــوده: "الحرب الأهلية في نيجيريا "، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام عدد ١٠، أكتوبر، ١٩٦٧). ص ص: ٢٠: ٣٩.

(٢) Horowitz , Ethnic groups ……, **Op.cit.,** PP 249:251

(٣) لمزيد عن الأوضاع الإثنية وعلاقات الجماعات الإثنية وبعضها البعض ومطالبها أنظر:

Maurice Nyamanga Amutabi , " Fedralism as Cure for Trabilism ", in Ogot (ed.)., **Op.cit.,** PP 179: 187.

فاليوروبا يتمتعون -مثلهم في ذلك مثل الإيبو- بقدرات إدارية ومهارات علمية وتجارية بفضل استفادتهم من السياسة البريطانية التي اتبعت خلال الحقبة الاستعمارية وأدت إلى انتشار البعثات التعليمية التبشيرية في جنوب نيجيريا دون شمالها، علاوة على الغنى النسبي لإقليم اليوروبا وأراضيه عن الشمال والشرق، وبالرغم من ذلك فإن اليوروبا لم يحاولوا الانفصال عن نيجيريا، والأكثر من ذلك أنه عندما قامت جماعة الإيبو بمحاولتها الانفصالية لم يشاركهم اليوروبا ولم يساندوهم، وكان من بين أسباب ذلك أن وضع اليوروبا كان أفضل من الإيبو فضلاً عن استفادتهم بالمناصب التي خلت من الإيبو قبل محاولة انفصالهم وخلالها في ظل أنهم الأكثر تأهيلا ولرغبة الشماليين في استمالتهم ومنعهم من التحالف مع الإيبو.

وفي أوغندا، تمتع الباجندا بوضع مميز خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها حيث ظلت لهم الهيمنة على وظائف الخدمة المدنية في الستينيات من القرن العشرين، كما كان لهم تاريخ وتمثيل كبير في مجال الأعمال التجارية والمهنية، الأمر الذي ساهم في إحباط المحاولات المبكرة من جانب بعض معارضي الانضمام إلى أوغندا للمطالبة باستقلال الباجندا في إطار دولة خاصة بهم، وذلك خوفاً من فقدان الجماعة للمزايا النسبية المترتبة على البقاء في إطار دولة موحدة تتمتع فيها الجماعة بوضع مميز[1].

حاصل ما تقدم، أن جاذبية البقاء في إطار دولة موحدة أكبر من إغراء المطالبة بوطن مستقل للجماعة الإثنية المتقدمة في الإقليم الغني، يزيد من تلك الجاذبية حالة ارتباط إقليم الجماعة المعنية، بغيره من أقاليم الدولة، كاعتماده – مثلا – على تلك الأقاليم في الحصول على الأيدي العاملة الرخيصة، أو المواد الخام والموارد، أو اتساع السوق أمام منتجات الإقليم وتمتعه بالحماية في مواجهة المنافسة الخارجية في إطار الدولة الموحدة، وهي الأمور التي قد تحرم منها الجماعة إذا دعت إلى الانفصال، أو حصلت عليه، ولذا فإن خيار أو مطلب الانفصال لا ترفعه الجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية؛ إلا حال تفاقم الأوضاع والمشكلات؛ على نحو يجعل تكلفة البقاء في إطار دولة موحدة أكبر بكثير من أعباء المطالبة بالانفصال، أو الحصول عليه، وهو أمر يتطلب حسابات دقيقة ومعقدة لحجم التشابكات الاقتصادية

(١) راجع د. إبراهيم نصر الدين: "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا. . ."، **مرجع سبق ذكره**، ولمزيد انظر: د. نجوى الفوال: النظم العسكرية في افريقيا: دراسة تطبيقية عن أوغندا (٧١- ١٩٧٦)، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٧٧)، ص ص ٩٩: ١٠٠.

والاجـتماعية والسياسية بين الجماعة المتقدمة بالإقليم الغني وغيرها. ذلك إنه على خـلاف الوضع بالنسبة للجماعات المتقدمة في الأقاليم المتخلفة، لا يكفي عودة أبناء الجماعـة المتقدمة بالأقاليم الغنية إلى موطنهم الأصلي للمطالبة بالانفصال؛ وإنما لا بـد من أن يُنظر إلى تلك العودة في ضوء جملة التشابكات سالفة البيان؛ لاسيما ما يتعـلق بحجم الاعتماد الاقتصادي للإقليم على غيره من الأقاليم، وحجم استثمارات الجماعـة بهـذه الأقـاليم، وموقف الحكومة المركزية والجماعات الأخرى من تلك الروابط والاستثمارات.

وبصـفة عامـة، فإنه يمكن القول أن الجماعات المتقدمة في الأقاليم الغنية غالباً ما تسـعى إلى بسط هيمنتها ونفوذها على السلطة المركزية في إطار دولة موحدة أكثر من سعيها إلى المطالبة بالانفصال(١).

ويلخص الجدول التالي طبيعة مطالب الجماعات الإثنية عبر متغيري الجماعة / الإقليم.

خلاصـة القـول، أن تفهّـم المطـالب الإثـنية يتطلب التعرف على مجموعة من المـتغيرات وعلاقاتهـا ببعضـها الـبعض فلا يكفي مجرد الاقتصار على الوضع السـكاني أو الاقتصـادي الاجـتماعي لـلجماعة الإثنية فقط بل لابد من الإحاطة بأوضـاعها الإقـليمية وطـبيعة الإقليم من حيث الغنى والفقر، والقرب والبعد عن المركـز. إضافة إلى موقع الجماعة الإثنية من السلطة؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى إنـه في ظل الطبيعة الصفرية للصراعات الإثنية؛ فإنه كثيراً ما تتبدل مطالب الجماعة الإثنية بحسب موقعها من السلطة.

فالجماعة المهيمنة غالباً ما تتمسك بوحدة البلاد والوضع القائم بصفة عامة في حين تسعى الجماعة المهيمنة والمستبعدة من السلطة إلى المطالبة بمزيد من المساواة، بل والامتيازات لتضييق الفجوة بينها وبين الجماعة المهيمنة. وفي حالة رفض مطالبها فإنهـا تسعى إلى الانفصال أو الهيمنة على السلطة عبر الإطاحة بالنظام القائم، فإذا مـا تحققت لها الهيمنة على الدولة فإنها غالبا ما تسعى إلى الإبقاء على وحدة البلاد والحفـاظ عـلى الوضـع القـائم ربمـا بذات السياسات التي كانت تتبعها الجماعة السابقة(٢)

---

(١) Horowitz . Ethnic groups .... , **Op.cit.** , P 252

(٢) Simatei . **Op.cit.** , P: 54

أنماط الجماعات الإثنية ومطالبها وفق متغيري الجماعة / الإقليم

نمط الجماعة / الإقليم	المطالب الأساسية	الأحداث والترسبات السابقة	الآثار المترتب	توقيت المطالب ومعدل تكرارها
جماعة متخلفة / إقليم فقير	توزيع نسبى لوظائف الخدمة المدنية والنفقات العامة	تجاهل ورفض مطلب الجماعة فيما يتعلق بالخدمة المدنية من جانب النظام وتدفق موظفي خدمة مدنية من الجماعات الأخرى وكذا استمرار عدم التجاوب لمطالبها بعدالة النفقات العامة	المطالبة بالانفصال رغم التكلفة الاقتصادية المترتبة على ذلك	غالباً ما تكون المطالب الانفصالية مبكرة ومتكررة
جماعة متقدمة/ إقليم فقير	عدم التمييز وعدم التوزيع النسبي ورفض فكرة حجز الوظائف أو الحصص	تمييز شديد ضد الجماعة، وعنف متكرر تجاهها وعودة جماعية من أبناء الإقليم في الأقاليم الأخرى ونهب ممتلكاتهم وتهديد أرواحهم	المطالبة بالانفصال في حالة تعاظم فوائد الانفصال في مواجهة أعباء البقاء في إطار الوحدة	متأخرة ، ولكنها متكررة غالبا
جماعة متقدمة/ إقليم غني	عدم التمييز، وانفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم، عدم التوزيع النسبي للفرص والموارد	تمييز شديد، عنف ضد الجماعة تهديد أبناء الجماعة في أرواحهم وأرزاقهم ممثلة في أعمالهم ووظائفهم وممتلكاتهم في الأقاليم الأخرى	المطالبة بالانفصال حال انخفاض التكلفة المترتبة على ذلك	متأخرة ، ونادرة الحدوث
جماعات متخلفة/ إقليم غني	نسبة في وظائف الخدمة العامة، إنفاق عوائد كل إقليم على أهل الإقليم	تجاهل مطالب الجماعة ورفضها ، واستبعاد أبناء الجماعة – ولو على أسس موضوعية – من مناصب الرئيسة بالبلاد	المطالبة بالانفصال بصرف النظر عن العوائد أو الخسائر المترتبة	مبكرة، ولكنها نادرة الحدوث لقلة عدد الجماعة بالإقليم وضعف قدراتهم السياسية والعسكرية فيه

Donald Horowitz , **Ethnic Groups in Conflict**
(London : University of California press , 1985) , P 258 .

الفصل الثالث

إدارة التعددية الإثنية

الإستراتيجيات والمؤسسات والسياسات

إدارة التعددية الإثنية
الإستراتيجيات والمؤسسات والسياسات

سلف بيان اختلاف توجهات الدارسين بشأن أسباب ظاهرة التعددية الإثنية وآثارها؛ مــا بيــن فــريق الوشائجيين؛ الذي يفسر ذلك التعدد بعوامل داخلية ذاتية، وفريق الذرائعييــن الذيــن يفسرونه بأسباب اجتماعية بالمعنى الواسع. وقد أسفر ذلك عن تباين آخر فيما يتصل بسياسات إدارة تلك التعددية الإثنية.

وتجــدر الإشــارة، إلى أن دور النظام السياسي وموقفه من التعددية الإثنية، يعتبر واحــداً من أهم مؤشرات حدة الصراع في المجتمع؛ وذلك من خلال التعرف على مــدي حياد النظام أو عدم حياده بين أطرف الصراع؛ حيث يرى البعض أن الإثنية تصــبح مشــكلة سياســية عــندما تتبلور الجماعات في صورة أقطاب؛ لأن البناء السياسي يجعل من الصعوبة المساومة بين تلك الجماعات[١].

والواقع، أنه قد تعددت اجتهادات الباحثين في محاولة التوصل إلى سياسات فعلية لإدارة الــتعددية الإثــنية، مــا بين اجتهادات في وضع أنماط مثالية للعلاقات، وتصور إمكانية الــتحول مــا بيــن تــلك الأنماط؛ من ذلك مثلاً تمييز أحد الباحثين بين نموذجين من المجــتمعات التعددية هما: نموذج الصراع ونموذج التوازن[٢]. ومن جانب آخر، اكتفى آخــرون بطــرح مجموعة من التصورات بشأن التعامل مع واقع التعددية، مع اعتراف أنصــار هــذا الاتجاه بنسبية تلك التصورات والاقتراحات[٣] . وعلى صعيد ثالث، عمد بعــض الباحثين إلى مجرد رصد سبل تعامل النظم السياسية المختلفة-عمليا- مع واقع التعددية الإثنية، سواء اقترن ذلك بنقد تلك السبل وطرح بديل لها أو لم يقترن[٤].

---

(١)Donald Rothchild & Victor Olorunsola, "African Policies On Ethnic Autonomy And State Control.", In Rothchild And Olorunsola (eds.)., **Op.cit.,** P: 233.

(٢) د. جابر سعيد عوض: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ٢٥-٢٩.

(٣) **المرجع السابق،** ص ص٢٩-٣٣.

وانظر أيضاً: تيد روبرت جار: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ٣٤٤-٣٩٣

د. عبد السلام بغدادي: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ٢٤٥-٢٩٤.

(٤) انظر في ذلك على سبيل المثال:

روزا اسماعيليوفا: **مرجع سبق ذكره.**

- شفيق الغبرا: **مرجع سبق ذكره،** ص ص ٥٢-٥٤،
- د. حمدي عبد الرحمن: التعددية ....، **مرجع سبق ذكره،**

John Mc Garry And Brendan O'leary (eds.), **The Politics Of Ethnic Conflict Regulation** (London: Routledge, 1993). =

ويسعى هذا الفصل إلى محاولة رصد وتصنيف نماذج إدارة التعددية الإثنية، وما تسفر عنه من صراعات؛ وصولاً إلى معرفة أهم أنماط الإدارة والتحكم في أشكال تنظيم المجتمعات والصراعات الإثنية، وكذلك التعرف على مدى كفاءة مختلف سياسات تنظيم الصراع الإثني، ومعرفة ما إذا كانت الدول متعددة الإثنيات ، يمكنها أن تتمتع بالإستقرار باتباع قيم ومؤسسات الديمقراطية الليبرالية أم لا.

وبناءً على ما سبق، فإنه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، يعرض أولها لاستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، ويعرض المبحث الثاني لطبيعة المؤسسات ودورها في إدارة تلك التعددية، وأخيراً، يعرض المبحث الثالث للسياسات المستخدمة في التعامل مع المطالب الإثنية.

المبحث الأول
استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية

يقصد باستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية؛ الفلسفات العامة الظاهرة والمستترة، التي تتبعها النظم في التعامل مع الجماعات الإثنية ومطالبها. وتتمثل أهم تلك الاستراتيجيات في الاستيعاب والدمج واقتسام السلطة والاستئصال والترحيل.

وتتفاوت استراتيجيات إدارة التعددية فيما بينها، من حيث القيم والمعايير المتضمنة، وآليات التعامل بين الجماعات، ودرجة التسامح مع واقع الاختلاف، وكذا درجة الاعتماد على آليات القسر والعنف.على نحو يمكن معها تقسيمها إلى نمطين أساسيين هما: الاستراتيجيات التساومية والاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية الإثنية.

المطلب الأول: *الاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية*

يقصد بالاستراتيجيات التساومية لإدارة التعددية الإثنية محاولات احتواء الاختلافات الإثنية القائمة في البلاد،أو إدارتها عبر سبل وأدوات سلمية في مغظمها ،وتعتبر استراتيجيات الاستيعاب والدمج السلمي واقتسام السلطة هي أبرز أنماط تلك الاستراتيجيات.وفيما يلي بيان بطبيعة تلك الاستراتيجيات ومضامينها.

- = Timothy D. Sisk, **Power Sharing And International Mediation In Ethnic Conflict** (Washington D.C.: United States Institute Of Peace 1996).
- Donald Rothchild, **Managing Ethnic Conflict In Africa** (Washington D.C.: Brookings Institution Press, 1997).
- Horowitz, Ethnic Groups . . . ., **Op.Cit.,**

أولاً: استراتيجية الاستيعاب والدمج[1]

تهـدف هـذه الاستراتيجية إلى إلغاء الاختلافات داخل الدولة من خلال السعي إلى دمـج واسـتيعاب الجماعـات الإثنية الموجودة في إطار الهُويّة العامة المراد لها الوجود والسيطرة والتي عادة ما تمثل هُويّة الجماعة المسيطرة في المجتمع[2] وفي هذا الصدد يُشير البعض إلى عدة أنماط للسياسة الاستيعابية منها:

أ- **الاستيعاب الثقافي:** ويعني تذويب الثقافات المتميزة في إطار الثقافة الخاصة بالجماعـة السـائدة؛ حيث إنه غالباً ما يفضل المؤيدون للسياسات الاندماجية خفض حجم الاختلافات بين الكيانات الإثنية مؤكدين على أن النظام يمتلك من الأدوات، ما يؤهلـه لـتحقيق ذلـك الـنمط من الاستيعاب؛ من واقع أن أبناء الجماعات الإثنية المختـلفة يلتحقون بنظام تعليمي واحد، ويخضعون لمناهج وأساليب تربوية – غالباً – واحـدة؛ الأمـر الذي يمكن معه تنشئة هؤلاء الأبناء على لغة وتقاليد واحدة.هذا عـلاوة عـلى مـا تمتـلكه الأنظمة من قدرات وإمكانات إعلامية وسياسات عامة (توظيـف، إسـكان، إعـلام،...) يمكـن استخدامها لتأكيد سياسة الاستيعاب ودمج الجماعات الإثنية[3].

ب- **الاسـتيعاب المادي:**ويهدف هذا النوع من الاستيعاب ليس إلى مجرد خفض الاختلافات بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض، وإنما إلى صهر الهويات الإثنية؛ إمـا داخـل هُويّـة قائمة (كالهُويّة الأمهرية بالنسبة للجماعات غير الأمهرية في أثيوبيا،والهويـة الروسـية في الاتحاد الروسي ومن قبله الاتحاد السوفيتي، والهوية الصـربية في يوغسلافيا)، أو داخل هُويّة جديدة (كالهُويّة الوطنية بالنسبة لمعظم الدول في مرحلة الاستقلال عن الاستعمار أو تحقيق الوحدة)[4].

---

(١) يُفرق البعض بين الاستيعاب Assimilation والدمج (الاندماج) Integration على اعتبار أن الأخير يعني به السعي إلى إيجاد هُويّة وطنية مشتركة للمجتمع والدولة بينما يُقصد بالاستيعاب إيجاد هُويّة ثقافية مشتركة من خلال استخدام فكرة"بوتقة الصهر"،حيث تتبنى الجماعة القوية في المجتمع تلك الفكرة في محاولتها تبرير احتواء الجماعات الأقل قوة في المجتمع داخل ثقافتها.أنظر : د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراعات العرقية....،مرجع سبق ذكره**،ص ٣٥.ومـع الاقرار بأهمية تلك التفرقة إلا أن علاقة الاقتران والتلازم بين العمليتين تجعل من الإمكان الحديث عنهما معا على نحو ما هو مثبت في المتن لصعوبة الفصل بينهما واقعيا.

(٢) روبرت جار: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧١، مع مراعاة استخدام المترجمين لكلمة امتصاص بدلا من كلمة استيعاب.

(٣)Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, PP: 16-17.

وانظر كذلك روزا اسماعيليوفا: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٣٨-٣٣٩.

د. حمدي عبد الرحمن: التعددية . . . .، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٧.

(٤) Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 17..

ويـــرى الباحـــثون، أن أحـــد مؤشـــرات نجاح ذلك النوع من الاستيعاب هو ازدياد التزاوج بين الجماعات الإثنية وبعضها البعض؛ على نحو يسفر في النهاية عن تآكل الحدود بين تلك الجماعات ثم زوالها[1].

ج- الاستيعاب المؤسسي: ويعني إنشاء مؤسسات اجتماعية وسياسية يشارك فيها جميـــع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير إثنية حيث يرفض أنصار هذا الـــنمط مـــن الاستيعاب قيام مؤسسات اجتماعية بصفة عامة وسياسية بصفة خاصة على أسس إثنية[2].

وتتســـم سياســـات الدمج والاستيعاب بدرجة كبيرة من النفعية والتفتح تستهدف في جوهرها الحصول على رضاء الأفراد وموافقتهم على اكتساب هُويّة مدنية جديدة[3]. وتجـــدر الإشـــارة، إلى أن هـــناك عدة اعتبارات حاكمة، فيما يتصل بفاعلية سياسة الدمـــج والاســـتيعاب، مـــن ذلك –مثلاً– طبيعة إدراك الجماعات المستهدفة للدوافع والأغـــراض الكامـــنة خلف تلك السياسات الاستيعابية، وكذلك مدى وجود أو عدم وجود اتفاق بين الجماعات على الأهداف أو الأعداء، فوجود عدو مشترك يمكن أن يُمـــثل مدخـــلاً جيـــداً لنجاح سياسات الدمج والاستيعاب، الأمر الذي يفسر إصرار حكومـــة الحزب الوطني في جنوب أفريقيا على أن جميع أفراد الجماعة البيضاء – ولـيـــس الأفريكانـــر وحدهم – مستفيدون من سياسة الفصل العنصري؛ وذلك لحشد تـــأييد الجماعة البيضاء، وتوحيدها خلف سياساتها في مواجهة الجماعات الأخرى. ويتصـــل بما سبق؛ أن سياسات الدمج والاستيعاب يمكن أن تحقق نجاحات معقولة. إلا إنـــه فـــي حالة إصرار الجماعات الإثنية على السعي نحو مزيد من الاستقلال؛ وليـــس مجرد المساواة، أو تساوي الفرص؛ وإصرار كل جماعة على أن يكون لها حكومـــة مســـتقلة؛ فإن تلك السياسات الاستيعابية يمكن إلا تحقق أهدافها؛ وهو ذات الأمـــر الـــذي يحـــدث؛ حـــال إصـــرار إحدى الجماعات على استيعاب غيرها من الجماعـــات فـــي كيان واحد، من خلال بسط هيمنتها اللغوية والثقافية والاجتماعية عليها؛ ذلك أنه في هذا الحالة، لا يكون الحديث عن استيعاب، وإنما عن عملية ضم

---

(١) د. حمدي عبد الرحمن: التعددية . . . . .، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٨.

(٢) د. عبد السلام بغدادي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦٥.

(٣) Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 17.

أو إلحـــاق Annexation .وفـــي هـــذه الحالة، فإنه كثيراً ما يشكو أبناء الجماعات الأخـــرى من محاولات الاستئصال الإثني، وتدمير ثقافتهم الخاصة؛ وهي الشكاوى والادعـــاءات الـــتي غالـــباً مـــا ترفعها الشعوب والجماعات الأصلية في مواجهة المستوطنين والمهاجرين. وكثيراً ما تلجأ الشعوب المغلوبة على أمرها – كما سلف البيان – إلى محاولة تأكيد سموها المعنوي، بأن تُطلق على نفسها أسم الأمم الأولى First Nations لـتمييز نفسها عن غيرها من الجماعات الوافدة، ولتبرير مطالبها بالحمايـــة الثقافية[١] ،ورفض الخضوع لعملية الاستيعاب؛ الأمر الذي يدفع في كثير مـــن الأحيان إلى استخدام القسر لفرض عملية الاستيعاب؛ وهو ما يقود بدوره إلى مزيد من مقاومة عمليات الاستيعاب القسرية عبر عمليات الإحياء الإثني والمطالب الانفصـــالية[٢] فـــي ظل حقيقة أن العامل الإثني يكتسب نوعاً من الإشباع والتدعيم الذاتـــي، بـــل يُـــورّث للأجيـــال المختلفة؛ عبر مختلف أدوات التنشئة الاجتماعية؛ كالأســـرة، والمدرسة، والإعلام، والمؤسسات الدينية، ويُدعّم حساسية تلك الجماعات تجاه الممارسات الاستيعابية للجماعة الحاكمة؛ حيث ترى فيها مجرد محاولة فرض هيمـــنة جماعـــة مســـيطرة للاستئثار بالسلطة ومزاياها. ولا شك أن تلك الرؤية– بصـــرف الـــنظر عن صحتها– تُعزز الشعور بعدم الأمان وتُثير المشاعر الإثنية؛ يؤكـــد ذلـــك تاريخ التوتر الإثني في السودان، نيجيريا، أثيوبيا، رواندا، بوروندي، زائير على صعيد أفريقيا،والهند وسيرلانكا وأندونيسيا في آسيا،ويوغسلافيا والاتحاد الروسي على صعيد أوروبا[٣].

ثانياً: استراتيجية اقتسام السلطة

يقصـــد باقتسام السلطة Power Sharing ،صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قـــاعدة عريضـــة، تحتوي داخلها الجماعات الإثنية في المجتمع؛ بحيث يحظى كل طـــرف بجـــانب، أو نصيب من المشاركة في الحكم، على نحو يُخفف من مخاوف الأقـــليات في المجتمعات التعددية من خطر الاستبعاد الدائم من الحكم حال التطبيق الحـــرفي لـــنظام حكـــم الأغلـــبية،وقد تـــم تطوير هذا النمط تاريخياً بين الكاثوليك

---

(١)**Ibid.**, PP: 18-20.

(٢) Horowitz, Ethnic groups . . ., **Op.cit.**, PP: 567-568.

(٣) انظر: أوكوادبانولي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥، وانظر أيضا: دانيال برومبرغ: **مرجع سبق ذكره**، .

والبروتستانت في هولندا، كما تطرح سويسرا مثالاً مهماً يجسد اقتسام السلطة تطمح إليه العديد من الدول [١].

وتأتي استراتيجية اقتسام السلطة عند ممارستها، استجابة للشعور بضرورة الحد من الميراث الصراعي بين الجماعات؛ استنادا إلى قناعة مختلف الجماعات الفاعلة في المجتمع – وبخاصة – الجماعة أو الجماعات المهيمنة – أن التمادي في تجاهل الجماعات الإثنية الأخرى يؤدي إلى مزيد من الصراع، إلا إنه يجدر القول، أن وجود تلك القناعة ليس كافياً بذاته لإقناع قادة الجماعات الإثنية بقبول استراتيجية اقتسام السلطة، أو انتهاج سياسة الاعتدال؛ ذلك أنه في بعض الحالات يُمثل تصاعد الصراع الإثني الخيار الأقل تكلفة من وجهة نظر بعض الساسة في مُقابل ما يتضمنه اقتسام السلطة من مخاطر على ما يتمتعون به من مزايا ونفوذ[٢].

ويتخذ اقتسام السلطة أشكالاً مختلفة؛ حيث لا يقتصر على مجرد صيغة واحدة تُطبق على كافة المجتمعات ،وفي هذا الصدد يُفرق الباحثون بين نمطين من أنماط إدارة الصراع، هما: الإقترابات التوافقية Consociational والاقترابات الاندماجية Integratativ Approach وذلك على أساس رصد ثلاثة متغيرات أساسية، وطبيعة تعامل النظم المختلفة معها. وتلك المتغيرات هي: التقسيم الإقليمي للسلطة، وقواعد اتخاذ القرار، والسياسات العامة المتعلقة بتوزيع الموارد،والتي تحدد العلاقة بين الدولة والجماعات الإثنية.

ويرصد الباحثون في إطار الممارسات التوافقية ما يلي[٣]:

- الإقرار بالاستقلال والأخذ بترتيبات كونفدرالية للجماعات الإثنية.
- إقامة نظام فيدرالي على أسس إقليمية أو إثنية.
- تبني التمثيل النسبي للجماعات الإثنية في الوظائف المختلفة.
- الأخذ بنظام انتخابي يضمن التمثيل النسبي للجماعات المختلفة، في السلطة التشريعية.
- الاعتراف بحقوق جماعية للجماعات والتكوينات الإثنية غير الانفصالية.

وتتمثل الصيغ أو الممارسات الاندماجية لإدارة الصراع في[٤]:

---

(١)انظر: د. حمدي عبد الرحمن: **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨) ص ص ٨٣-٨٤.

(٢) Sisk. **Op.cit.**, P: XI

(٣) **Idem.**

(٤)**Idem.**

- إقامة نظام فيدرالي مختلط على أسس غير إثنية.
- الأخذ بنموذج الدولة الموحدة المركزية.
- إقامة مؤسسات تشريعية وتنفيذية وإدارية على أساس حكم الأغلبية.
- تبني نظام انتخابي يشجع على إقامة تحالفات انتحابية تتجاوز الخطوط الإثنية.
- اتباع سياسات عامة غير إثنية التوجه.

وبصفة عامة، يمكن القول أن الإقترابات الائتلافية تعتمِد على تسوِيات النخبة، وتوفير ضـــمانات للجماعات الإثنية؛ بحماية مصالحهم؛ حيث تُخول الجماعات المختلفة حق الاعـــتراض (فيتو) Veto ،وذلك مقابل الإقترابات الاندماجية التي تعتمد على الأخذ بـــنظام وآليات تشجع على تجاوز الخطوط الإثنية؛ الأمر الذي يُثير الشك حول مدى اتســـاق الممارســـات الاندماجيـــة مع فلسفة اقتسام السلطة ومبادئها؛ التي تتمثل في الاعـــتراف بالتعددية الإثنية، وبالتالي العمل على توفير ضمانات لحقوق الجماعات المختــلفة وهوياتهم وحرياتهم؛ وخلق مؤسسات سياسية واجتماعية تُمكّنهم من التمتع بعوائد المساواة دون طمس أو إزالة للهويات الخاصة بالجماعات[١].

وتعتبر سياسات مثل، الكونفيدرالية والحكم الذاتي الإقليمي،أوالحكم الذاتي لجماعات إثـــنية بعيـــنها، وعدم المركزية الإدارية، إلى جانب السياسات الفيدرالية؛ هي أبرز أدوات اســـتراتيجية اقتســـام السلطة؛ حيث تُشارك جميعها في التأكيد على مجموعة مـــن الحقـــوق الجماعيـــة لكافة الجماعات المتمايزة في المجتمع، من ذلك حق كل جماعـــة فـــي التعليم باستخدام لغتها المحلية، وأداء شعائرها الدينية، وحماية تراثها الـــثقافي، وكـــذا حقها في عملية صنع القرار على المستوى المركزي، إذا ما تعلق القرار بشأن من شئون الجماعة[٢].

---

(١) **Ibid.**, P: X

Mc Garry and O'leary (eds.), **Op.cit.**, P: 36.

(٢) يفرق بعض الباحثين بين استراتيجية اقتسام السلطة والفيدرالية حيث يعتبرون الأخيرة استراتيجية مستقلة بذاتها وليست أداة مـــن أدوات اقتسام السلطة. انظر: د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٨٢-٨٣، وانظر أيضا : د.محمود أبو العينين:إدارة الصراعات.....،**مرجع سبق ذكره، ص ص**٤٥:٤١.

Mc Garry and O’leary (eds.), **Op.cit.**, P: 33.

ومـــع الاعتراف بوجاهة التمييز بين اقتسام السلطة وكل من الفيدرالية وغيرها من أدوات إدارة التعددية الإثنية، فإن المحك الأساسي لمدى اعتبار الفيدرالية استراتيجية مستقلة،أو أداة من أدوات الاستراتيجية اقتسام السلطة هو طبيعة التقســـيم الفيـــدرالى ومدى استناده إلى الاعتراف بالكيانات الإثنية من عدمه، وبالنظر إلى إنه في الغالب الأعم يأتى التقســـيم الفيـــدرالى مستندا إلى واحد أو أكثر من مكونات العامل الإثني (ديني، عرقي، لغوي، إقليمي، . . . .) فإن الرأى المُثبت في المتن من اعتبار الفيدرالية أحد أدوات اقتسام السلطة يكون له وجاهته أيضا وحُجيته.

ويؤكد أنصار استراتيجية اقتسام السلطة؛لاسيما في صورتها الفيدرالية، على أن فعالية تلك الاستراتيجية تزداد، في حالة استقلال كل جماعة إثنية بوحدة إقليمية متميزة عن غيرها من الجماعات، وذلك بعكس الوضع في حالة التشتت الجغرافي للجماعة الإثنية(١).

ويرتبط بالنقطة السابقة، ضرورة التوازن في حجم الأقاليم؛ على نحو يُحد من إمكانات تهديد أي منها لوحدة الدولة. حيث يرى البعض أن التقسيم الذي اتبعته حكومة نيجيريا للبلاد عند الاستقلال إلى ثلاث ولايات متمايزة (شمال- شرق- غرب)، قد فشل في الحد من الصراعات الإثنية؛ في ظل ما تمتعت به حكومات تلك الولايات من استقلالية تشريعية وتنفيذية وأمنية وتعليمية؛ فيما يتصل بأمورها المحلية. ويُرجع هذا النفر من الباحثين ذلك الإخفاق؛ إلى احتواء تلك الأقاليم على جماعات إثنية متعددة لم يكن التقسيم الثلاثي ليفي بتطلعاتها ومطالبها، ويستشهدون على صحة ذلك؛ بتراجع الصراعات الإثنية مع ازدياد عدد الولايات من ثلاثة مقاطعات في مطلع الستينيات إلى ستة وثلاثين ولاية في منتصف التسعينيات(٢). بما يدعم ما ذهب إليه البعض، من أن منح الجماعات المختلفة مساحات حرية أكبر؛ يؤدي إلى مزيد من التماسك وليس العكس(٣).

ويرى أنصار الفيدرالية؛ أن أسباب نجاحها في إدارة الصراعات الإثنية يكمن في حقيقة أن الأخذ بالفيدرالية؛ يؤدي إلى تحويل التعبئة السياسية تجاه المراكز الفرعية والحكومات المحلية، بدلاً من اتجاهها صوب الحكومة المركزية الوطنية، إضافة على جعل التنافس داخل الجماعات أكثر منه بين الجماعات على نحو يخفف العبء عن الحكومة الوطنية، أخيراً فإنها تمنح الجماعات الإثنية المحلية قدراً من الاستقلال الذاتي بما يقلل من مخاطر الضغط من أجل المشاركة في السلطة أو الانفصال(٤).

---

(١) **Ibid.**, P:33.

(٢) Rothchild, Managiing Ethnic Conflict . . ., **Op.Cit.**, P: 54.

وحول تلك الزيادات وملابساتها وفعاليتها انظر: د. إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطني، مرجع سبق ذكره**، ص٤٠، ٤٩، ٩١،

روتيمي سوبيرو: **مرجع سبق ذكره**، ص٣٢٤، ص٣٢٩،

Eghosa E. Osaghae, **Op.Cit.**, PP: 237-258

(٣) Ejobwah, **Op.Cit.**, P: 230

(٤) Rita Jalali And Seymour Lipset, "Racial And Ethnic Conflicts: A Global Perspective"., **Political Science Quarterly** (New York: The Academy Of Political Science, Vol., 107, No. 4, Winter 1992-1993), PP: 601-602.

وانظر أيضا: في مبررات اللامركزية وأهميتها لإفريقيا:

-Dele Olowu, "Decentralization In Africa: Appraising The Local Government Revitalization Strategy In Nigeria", In George Nzongola Natalaga and Margaret C. Lee (eds.), **The State And Democracy In Africa** (Harare: The African Assocition Of Political Science, 1997), PP: 164-179.

وعــلى الرغم من معارضة أباء الاستقلال الوطني، أمثال" كوامي نكروما" في غانا و"جومـــو كيــنياتا" فـــي كينيا و"أحمد سيكوتوري" في غينيا لفكرة الفيدرالية؛ كأداة للــتعامل مــع واقــع الــتعدد الإثني في إفريقيا، وإصرارهم على مركزية السلطة السياســية والاقتصادية، بحجة الخوف من أن تؤدي اللامركزية إلى مزيد من تفتت المجــتمع، فــإن واقع الحال في الآونة الأخيرة يشير إلى تقبُّل بعض القادة الأفارقة للأخــذ بدرجــة مــن اللامركزية في إدارة شئون البلاد؛ من ذلك اعتراف حكومة الــنيجر بالاســتقلال الإداري للطوارق عام ١٩٩٤م،[١] وبالمثل اكتسبت الفيدرالية كخيــار للــتعامل مع التعددية الإثنية ساحة جديدة في إفريقيا. فعلاوة على التجربة الــنيجيرية للأخــذ بالفيدرالية أخذت كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا بنمط من أنماط الفيدرالية في إدارة العلاقة بين الجماعات الإثنية داخل كل منها[٢].

فمــنذ مجئ النظام الجبهة الديمقراطية الثورية بزعامة ميليس زيناوي إلى الحكم في إثيوبيــا وجــد النظام في خيار الفيدرالية أداة جيدة لبناء الثقة مع الجماعات الإثنية القائمــة، انطلاقــاً مـــن حقيقة فشل الأساليب القسرية والمركزية التي اتبعتها النظم الســابقة في إثيوبيا لإحداث الاندماج الوطني في البلاد والتي أسفرت في النهاية عن حرب أهلية ، وانطلاقاً من تلك القناعة عمد النظام الجديد بقيادة ميليس زيناوي إلى إصــدار مجموعــة من المراسيم، التي نصت على حق "القوميات" في إدارة شئونها الخاصــة داخــل إقليمها، بما يتطلبه ذلك من منح تلك القوميات صلاحيات تشريعية وإدارية وقضائية فيما يتعلق بشئونها[٣].

وتــتفق تجربة جنوب إفريقيا في ملامحها مع التجربة الإثيوبية ، في إدارة التعددية الإثــنية حيث أخذت هي الأخرى بنمط من أنماط تقاسم السلطة أقرب إلى الفيدرالية عــلى نحــو ما تكشف نصوص دستور ١٩٩٣م الانتقالي والدستور النهائي الصادر في ١٩٩٦م.

يتــبين مما سبق، أن استراتيجية تقسيم السلطة رغم ما تتضمنه من إمكانيات لإدارة التعددية الإثنية وصراعاتها، فإن حالات اللجوء إليها محدودة ، فضلاً عن صعوبة

---

(١) د. محمود أبو العينين: إدارة الصراعات، **مرجع سبق ذكره**،ص ص ٢١: ٢٠ وص ص٤٤: ٤٣.

(٢)Ejobowah, **Op.Cit.**, PP: 226-232.

(٣) جمال ضلع: **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٤١٨: ٣٩٦.

القـــول بـــنجاح تلك الاستراتيجية في الحالات التي طُبقت فيها؛ في ظل واقع الفشل الـــذي أحـــاط بتطبيقه في جنوب السودان وفي نيجيريا. والمخاطر والتحديات التي تُحيط بتطبيقه، في كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، والتي ترجع بالأساس إلى الخشية مـــن مخاطر المطالبة بالانفصال، خاصة مع إخفاق الحكومة المركزية في استيعاب مطالب الأقليات بمزيد من التمثيل على المستوى الفيدرالي(١).

ويـــرى أنصار هذا الاتجاه أن اقتسام السلطة، كان مدخلاً ملائماً للتحول في جنوب إفـــريقيا؛ حيـــث ســـاعدت ترتيـــبات ذلك المدخل في إحداث توازن بين طموحات ومصـــالح الأقـــلية ومصالح وآمال الأغلبية في مرحلة ما بعد الأبارتهيد؛ حيث إنه بدون اقتسام السلطة لم يكن ليتسنى تحقيق انتقال سلمي-نسبياً- للسلطة (٢).

ولا يمكـــن القـــول، بأن تجارب اقتسام السلطة التي عرفتها المجتمعات المختلفة في أنحـــاء العـــالم قد نجحت جميعها،على أنها تظل واحدة من أفضل البدائل في إدارة الصراعات الإثنية.

ويرى الباحثون أن تفعيل اقتسام السلطة كأداة لإدارة الصراعات الإثنية يرتبط بما يلي(٣).

أولاً: ألا تكـــون الجماعات الإثنية المتصارعة مجبرة على الإندماج والاستيعاب داخل جماعات أخرى، بعبارة أخرى حماية حقوق الأقليات .

ثانيـــاً: أن يـــتوافر لدى القادة السياسيين قناعة، بعدم قدرة أي منهم على الانفراد بمغـــانم الســـلطة، وأن المكاســـب المترتبة على اقتسام السلطة أكبر بكثير، من تلك المترتبة على انهيار تلك الترتيبات؛ بما تتضمن تمثيل كافة الجماعات الفاعلة.

ثالـــثاً: أن يتمـــتع قادة الجماعات الإثنية أنفسهم، بقدر من الحرية والاستقلال في مواجهة جماعاتهم؛ على نحو يخولهم صلاحية إجراء تسويات دون التعرض للاتهام بالخيانـــة، ذلك أنه إذا افتقد هؤلاء القادة الثقة والاستقلال- بسبب خشيتهم من مزايدة دعـــاة القومية الإثنية الخاصة والمتطرفين من أبناء الجماعة- فإنهم سوف يعزفون عـــن الدخول في ترتيبات اقتسام السلطة بصورة جدّية، الأمر الذي يعني ضرورة،

---

(١)Mc Garry and O'Leary, **Op.cit.**, P: 34.

(٢) حيث مات خلال المرحلة الانتقالية نحو ١٤,٠٠٠ نسمة في إطار أحداث العنف التي شهدتها البلاد والتي شابها البعد الإثني بدرجة كبيرة Sisk, **Op.cit.**, P: XXI

(٣)Mc Garry and O'Leary, (eds.), **Op.cit.**, P: 34.

وانظر د. حمدي عبد الرحمن: **التعددية ... مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤.

ليـــس فقط إحكام السيطرة على النخب الخارجية للجماعة؛ بل كذلك إحكام السيطرة على النخب الداخلية على نحو يَحُولُ دون حدوث انشقاقات داخل الجماعة.

رابعــاً: تشـــير خبرة الواقع، إلى أن ترتيبات اقتسام السلطة تكون أكثر فاعلية، وقابــلية للتطـــبيق، في المجتمعات معتدلة الانقسام، أكثر منها في المجتمعات شديدة الانقســـام؛ الأمـــر الـــذي يثير الشكوك حول جدوى ذلك المدخل في مجتمعات مثل بوروندي وزائير والسودان(١).

المطلب الثاني: *الاستراتيجيات القسرية لإدارة التعددية*

تنطـــلق تـــلك الاستراتيجيات من افتراضات النموذج الصراعي للمجتمعات الإثنية، والـــتي تقـــوم على وجود مجموعات مهيمنة على بقية جماعات المجتمع، مع غياب القيم والدوافع المشتركة بين تلك الجماعات، وغياب المؤسسات الجامعة بينها؛ الأمر الـــذي قـــد يدفـــع بعـــض تـــلك الجماعات التابعة للمطالبة بالانفصال وإقامة دولة خاصـــة(٢). ويســـعى هذا المطلب إلى بيان أهم أشكال الاستراتيجية القسرية لإدارة المجتمعات التعددية وصراعاتها.

أولاً: استراتيجية الهيمنة

مثلت استراتيجية الهيمنة أكثر الاستراتيجيات القسرية شيوعاً واستخداماً من جانب النظم السياسية في دول العالم النامي،على اختلاف توجهاتها السياسية ونظمها الاجتماعية.

وتهـــدف تلك السياسات إلى جعل اجتراء أي من تلك الجماعات على سلطة الجماعة المهيمنة أمراً غير وارد Unthinkable أو غير مجدي Unworkable(٣).

وتجـــدر الإشـــارة، إلى أن استراتيجية الهيمنة قد مارستها الجماعات الإثنية الكبرى وجماعات الأقلية الحاكمة على حد سواء، وعلى الرغم من ادعاء البعض، أن النظم الديمقـــراطية تُنظم عملية التنافس بين الجماعات الإثنية(٤)، فإن الواقع يشير إلى أن المجتمعات الإفريقية التي أخذت بالنمط الليبرالي للديمقراطية قد عرفت هي الأخرى

---

(١)Horowitez, Ethnic groups . . , **Op.cit.**, P: 5.

(٢) د. جابر سعيد: مرجع سبق ذكره، ص ص ١٩-٢٣.

(٣)Mc Garry and O'Leary (eds.), **Op.cit.**, PP: 22-23.

(٤) انظر في ذلك:

Ibid., PP: 23-26. , Safaran, **Op.cit.**, PP: 10-11.

ومارســت سياسات الهيمنة؛ عبر احتكار الجماعة المهيمنة للمؤسسات الديموقراطية على نحو ما تكشف خبرة مجتمعات روديسيا الجنوبية (زيمبابوي)، وجنوب أفريقيا- قــبل التحول- فعلى الرغم من الظاهر الشكلي للديمقراطية في تلك المجتمعات فإنها كــانت مقتصرة على الأقلية البيضاء؛ الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه البعض من أن النظم الديمقراطية غير محصنة ضد الممارسات القسرية لإدارة التنوع الإثني[١].

ويمكــن القــول، أن نمــوذج الهيمــنة في جوهره، يعبر عن نموذج الاستيعاب في صــورته القسرية خاصة في حالات استخدام سياسات الإخضاع أو العزل والتطويق فــي مواجهة الجماعات المناوئة للنخبة الحاكمة[٢]وعلى الرغم من دفاع البعض عن اســتراتيجية الهيمــنة وسياســاتها ومحاولة تبريرها قيمياً على اعتبار أن سياسات الهيمــنة يمكــن أن تكــون الــبديل الوحيد لحرب أهلية ممتدة، فإن تلك المحاولات التــبريرية لــم تلق تأييداً، في ظل ما يُمكن أن تُسفر عنه من إضفاء الشرعية على كافــة نظم القمع والاستبداد في أفريقيا ،وغيرها من البلدان؛ بدعوى قدرة تلك النظم على منع تصاعد الصراعات الإثنية إلى حرب أهلية[٣].

ثانياً: استراتيجية التطهير الإثني

تمــثل استراتيجية التطهير الإثني، بأشكالها المختلفة،واحدة من أقسى وأقدم سياسات الــتعامل مــع مشــكلات التعددية الإثنية عبر كافة العصور ومختلف المجتمعات[٤]

---

(١) حيث يرى ذلك النفر من الباحثين أنه مع الاعتراف بأن بؤرة ودرجة عدم التسامح في النظم الديمقراطية ستكون مختلفة عن غيرها من النظم، فإن أعتى وأكثر النظم ديمقراطية لا يتوقع أن تتسامح مع من يخرج عن منظومة القيم الاجتماعية التي تعمل تلك النظم في إطارها. ويضيف آخر أن معنى الديمقراطية الحقيقي هو أن لا يجبر الأفراد على فعل ما لا يرغبون، إلا أن ذلك المعنى أصبح يُشير إلى إنهم لن يتسامحوا مع ما لا يرغبون. انظر:
Andrew Bell Fialkoff, **Ethnic Cleansing** (London: Macmilan 1996), P: 48.
ولعله مما يؤكد ذلك الموقف الفرنسي من قضية ارتداء الفتيات المسلمات للحجاب في أماكن الدراسة.

(٢) انظر في ذلك: , Safaran, **Op.cit.**, PP: 10-11. **Ibid.**, PP: 23-26.

(٣) انظر المقولات والرد عليها في: Mc Garry and O'Leary, **Op.cit.**, P: 26.

(٤) حول تاريخ استخدام استراتيجية الاستئصال الإثني انظر: Fialkoff, **Op.cit.**, PP: 51-56
حيــث يقســم الــباحث ذلــك الــتاريخ إلى ثلاثــة أنمــاط وفق ثلاثة معايير مختلفة تاريخية وجغرافية ومنظورية Paradigmatic على نحو ما يسميها فيالكوف.
فمــن الناحية التاريخية يرى فيلكوف أن سياسات التطهير الإثني مرت بعدة مراحل؛ حيث استخدمت كأداة للسيطرة عــلى الغرباء والشعوب المهزومة وكمصدر للعبيد الذين مثلوا بعدا اقتصاديا هاما في العصور القديمة، أما في- -

ويقصد بسياسة التطهير والترحيل الجبري المقترن –غالباً به ذلك (الإجراء العمدي المخطــط للتخلص من جماعة من الأفراد غير المرغوب فيهم وإزالتهم عن إقليم ما لأسباب ترتبط بخصائص تلك الجماعة الإثنية أو الدينية أو العرقية...)(١). وتستهدف سياســات التطهير الإثني إحداث التجانس والتماسك داخل إقليم الدولة عبر التخلص مــن العناصــر "الدخيلة" عليه، وهو التخلص الذي يتخذ عدة أشكال تتراوح ما بين سياسة الاستئصالGenocide والترحيل الجبري Forced Transfers

أ- سياسة الاستئصال

تعتــبر أكــثر السياســات عنفاً وتطرفاً إذ أنها تعني محاولة إحداث التجانس داخل المجتمع المعني من خلال التخلص العضوي المتعمد والمباشر من الجماعات الإثنية المغايــرة، أو مــن خلال التدمير غير المباشر؛ من خلال الإلغاء العمدي للظروف التي تُعينهم على البقاء والاستمرار عضوياً واجتماعياً(٢).

وتطــرح الخــبرة الرواندية النموذج البارز على الساحة الأفريقية لتطبيق سياسات الاستئصال الإثني كأداة لإدارة التنوع عبر إلغائه، فمنذ مرحلة ما قبل الاستقلال وفي

العصــور الوســطى فقــد شابت سياسات التطهير الإثني أبعاد دينية وإن لم تختف الأبعاد والسمات السياسية لعملية الــتطهير الإثني، أما في العصور الحديثة فيرى المؤلف أن الخصائص الدينية لسياسات التطهير قد تراجعت لتحل محــلها خصــائص وســمات إثنية خالصة. ويذهب فيالكوف إلى أن المرحلة الحديثة بدأت مع سياسات الاستعمار الموجهــة ضــد المواطــنين الأصــليين بالمستعمرات لإحلال المستوطنين الأوربيين محلهم، أما المرحلة الأخيرة والراهنة، فيرى المؤلف أنها اتسمت بالمظهر الأيديولوجي حيث يسميها مرحلة التطهير الأيديولوجي وهو في جوهره نتاج تراكم الخبرات والهويات المختلفة.

أما على الصعيد الجغرافي فيميز فيالكوف بين سياسات التطهير في العالم القديم (إفريقيا–آسيا–أوربا) والعالم الجديد (الأمريكتين واستراليا) حيث يرى أن سياسات التطهير في العالم القديم كانت ذات طابع نظامي تحكمه قواعد انطلاقا من أن القائمين به وعليه كانت دول وإمبراطوريات وإمارات في إطار سعيها لبسط نفوذها على أقاليمها أو توسعتها، فــي حين أنه في العالم الجديد كان الصراع يدور بين المواطنين الأصليين والغزاة من المستوطنين الأوربيين ولذا افتقد الطابع النظامي، أما التصنيف الثالث لأنماط سياسات التطهير فهو ما يسميه فيالكوف التطهير المنظورى ويعنى بــه كافة أشكال التطهير الإثني القائمة على خصائص معينة غير مرغوبة في جماعة ما من الأفراد ويدرج في ذلك الجماعــات العمرية (شيوخ – أطفال) الحالة الصحية (المرضى) الوضع الطبقي (فقراء – أغنياء) النوع (رجال – نساء) الانتماء السياسي (مؤيد – معارض).

(١)**Ibid.,** P: 3.

(٢) د.محمود أبو العينين:إدارة الصراعات...، **مرجع سبق ذكرة**،ص ص٢٤:٢٣.

وانظر د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية......، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨.

عام ١٩٥٩ تحركت جماعة"الهوتو" ضد التوتسي في ثورة دامية على الأوضاع السائدة ممثلة في هيمنة التوتسي على مقاليد الأمور في البلاد. وفي عام ١٩٦١ تمكن الهوتو من إسقاط النظام الملكي بقيادة التوتسي وإعلان الجمهورية بقيادة عناصر الهوتو. ومنذ عام ١٩٦٢م، (وهو تاريخ الاستقلال الرسمي لرواندا كجمهورية يسيطر عليها الهوتو) اتبع الهوتو سياسة استبعاد منظم للتوتسي من المجالات المختلفة وبخاصة المجال السياسي؛ الأمر الذي دفع التوتسي إلى اللجوء إلى محاولة انتزاع حقوقهم بالقوة المسلحة، لتدخل البلاد في حلقة من العنف المتبادل -منذ مطلع التسعينيات- بين الجبهة الرواندية المعارضة بقيادة التوتسي، وحكومة الهوتو المتطرفة بقيادة الرئيس هابياريمانا، وهو العنف الذي انعكس على ممارسة النظام الحاكم -لا سيما أجنحته المتطرفة- ضد جماعة التوتسي في صورة مذابح جماعية ضد أبناء تلك الجماعة بلغت ذروتها في الربع الأول من عام ١٩٩٤ م، في أعقاب اغتيال الرئيس هابياريمانا حيث سعت جماعات الهوتو المتطرفة إلى إبادة جماعة التوتسي إبادة شاملة حتى لا يهددوا جمهورية الهوتو في رواندا. وهو ما فشلت جماعة الهوتو في تحقيقه في كلا المرحلتين ولم تجن سوى ترسيخ العداء بين الجماعتين الرئيسيتين في البلاد[١]. الأمر الذي يُدّعم مقولة أن سياسة التطهير الإثني غالباً ما تفشل في تحقيق أهدافها؛ على نحو يُزيد من المرارات والأحقاد بين أبناء وأحفاد ضحايا تلك السياسات؛ ويؤدي إلى سهولة اندلاع مواجهات جديدة بينهم وبين غرمائهم من أبناء الجماعات الأخرى[٢]، طال الأمد أم قصر، على نحو ما تكشف خبرة رواندا في إفريقيا ويوغسلافيا في أوروبا، وسيريلانكا في آسيا.

ب- سياسة الترحيل الجبري والاستبعاد

تقوم تلك السياسات أيضاً على أساس التخلص المادي من الجماعات الإثنية المستهدفة عن طريق الطرد والاقتلاع جبراً لتلك الجماعات من مناطقها ودفعها للعيش في مكان أو أماكن أخرى[٣] داخل البلاد أو خارجها.

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة رواندا في هذا الصدد انظر: **المرجع السابق**، ص ص ٨٦-٩٠.

وانظر أيضا: د. صبحي قنصوه: "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م"**بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا**" (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة، الفترة من ٢٩إلى٣٠ مايو ١٩٩٩) .

(٢)Sisk, **Op.cit.**, P: 23.

(٣) د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٨٤.

والترحيل الجبري يمكن أن يتم بالإرادة المنفردة للنظام السياسي، في مواجهة جماعة أو جماعات بعينها؛مثال ذلك سياسة نظام عيدي أمين في مواجهة الجماعة الأسيوية في أوغندا وإجبارهم على مغادرة البلاد،وكذلك سياسة الفصل العنصري التي اتبعتها حكومات جنوب إفريقيا العنصرية في مواجهة الجماعات الإثنية غير البيضاء وبخاصة الأفارقة من خلال محاولة حصرهم في مناطق بعينها من البلاد، تمثلت فيما عُرِف بـ"البانتوستانات" و"الأوطان المحلية"؛ التي تطورت بعد ذلك إلى اعتراف بالإرادة المنفردة للنظام العنصري باستقلال تلك الأقاليم.كأداة لحرمان الأفارقة من حقوقهم في المواطنة الجنوب إفريقية.وعلى ذات الصعيد يمكن الإشارة إلى سياسات إعادة التوطين الإجباري التي مارستها دول مثل إثيوبيا ونيجيريا والمغرب والسودان[١]

وعلى صعيد آخر، فإن عمليات الترحيل الجبري يمكن أن تتم اتفاقاً بين دولتين، على نحو ما تكشف الخبرة الأوروبية (تركيا واليونان في أعقاب الحرب العالمية الثانية)[٢].

ويشير الباحثون، إلى أن اللجوء إلى الترحيل الجبري غالباً ما يستخدم في أثناء الحروب وفي أعقابها سواء تمثلت تلك الحروب في حروب أهلية أو دولية، وهو أمر تؤكده خبرة القارة الأفريقية ممثلة في عمليات الترحيل الجبري المتبادلة التي صاحبت التوترات التي جرت بين موريتانيا والسنغال عام ١٩٨٩م بشأن الحدود؛حيث شهدت تلك الحدود موجات هجرة ما بين الجماعات ذات الأصول السنغالية في موريتانيا، والجماعات ذات الأصول الموريتانية في السنغال، والتي بلغت أعدادها مئات الآلاف على الجانبين. وذات الأمر شهده القرن الإفريقي في إطار الحرب الإثيوبية الصومالية في السبعينيات من القرن العشرين، والحرب الأثيوبية الإريترية منذ عام ١٩٩٨م حيث جرت عمليات طرد لأبناء جاليات كل دولة لدى الدولة الأخرى بما في ذلك الذين تجنسوا بجنسية البلاد وولدوا على أرضها[٣]. ولا تفتقر القارة لأدلة على اتباع النظم السياسية وممارستها لسياسات

---

(١)د.محمود أبو العينين: إدارة الصراعات.....،مرجع سبق ذكره،ص ٢٥.

(٢) Fialkoff, **Op.cit.**, PP: 220-234.

Mc Garry and O'Leary, (eds.), **Op.cit.**, P: 9.

(٣) حول ذلك النزاع وما صاحبه من عمليات ترحيل متبادلة انظر:

د. صالح بكتاش: النزاع السنغالي الموريتاني: بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي (القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٩٢) بخاصة الفصل الثاني من الباب الثالث، ص ص ٢٠٧-٢٣٥.

الترحيل الجبري للجماعات المعارضة ودفعها للرحيل إلى الدول المجاورة، من ذلك اندفاع جماعات التوتسي في رواندا -إبّان هيمنة الهوتو- إلى دول الجوار، لا سيما أوغـــندا، والكنغو الديمقراطية، والكونغو، ورفض عودتهم إلى البلاد مجدداً، وقد تم تـبادل المواقع بين الهوتو والتوتسي حينما تمت سيطرة التوتسي على السلطة؛ حيث فــرّ نحو مليونين من الهوتو من البلاد، في حين عاد نحو ٤٠٠٠٠٠ (أربعمائة ألف) من التوتسي إليها[١].

خـــتاماً فإنـــه تجدر الإشارة، إلى أن البعض يرى أن ثمة ظروفاً يتزايد فيها احتمال الـــلجوء إلى سياســـات الـــتطهير الإثني بأشكاله المختلفة تتمثل -إلى جانب حالات الحروب والتوترات الداخلية والخارجية- في الحالات الآتية[٢]:

- الســـعي إلى تأســـيس إمـــبراطورية أو الحفاظ عليها (مثال المذابح التي ارتكبها الأوربيون في مستعمراتهم).
- وجـــود جماعـــات إثـــنية تفتقر إلى النفوذ والسلطة مع إصرارها على المطالبة بالمشاركة في الحكم (جنوب السودان - الهوتو ....).
- وجـــود جماعة متمايزة اقتصادياً وثقافياً مع افتقارها للسلطة السياسية والعسكرية (الأسيويون في أوغندا الإيبو في نيجيريا).

ج- سياسة التقسيم

ســـلف بيـــان، أن المطـــالب الانفصالية للجماعات الإثنية تمثل تهديداً كبيراً للنظام السياســـي في ضوء ما تطرحه من تحدي لوحدة الدولة؛ على أن النظام السياسي قد لا يجـــد من سبيل أمامه للتعامل مع تلك المطالب سوى الإقرار بها والاستجابة لها في ضوء حسابات المكاسب والخسائر المترتبة على تلك الاستجابة[٣].

فالـــتكاليف السياســـية و المادية لسلسلة الحروب والاضطرابات المصاحبة للمطالب الانفصـــالية قد تزيد بكثير عن القيمة الرمزية والمادية للاحتفاظ بحدود الدولة؛ كما إنـــه في حالة تجانس التكوين البشري للدولة باستثناء الجماعة المطالبة بالانفصال،

---

(١) د. صبحي قنصوه:الأزمة الرواندية....، **مرجع سبق ذكره**، ص٣٩.

(٢) Mc Garry and O'Leary (eds.), **Op.cit.**, P: 8.

(٣) روبرت جار: **مرجع سبق ذكره**، ص٣٥٠.

فـإن الاستجابة لمطالب تلك الجماعة قد تُعتبر تضحية لازمة للوصول إلى الإدارة المُثلى والتكوين الأمثل للمجتمع[١].

ويُعتبر الأخذ بمبدأ حق تقرير المصير، هو الصورة الشائعة لتطبيق سياسة التقسيم؛ عـلى الرغم من أن تطبيق ذلك المبدأ لا يعني بالضرورة مباشرة القبول بالتقسيم أو حدوثـه؛ فـي ظـل الخيـارات العديدة التي يطرحها تطبيق ذلك المبدأ، وفي ظل المشكلات والتساؤلات التي يثيرها المفهوم ذاته وتتعلق بمن له حق تقرير المصير؟ ومـا هو النطاق الإقليمي لتطبيق ذلك المبدأ؟ وما هو حجم الأغلبية اللازمة وما هو معيارهـا؟ عـلاوة عـلى مـا هو مصير الجماعات الفرعية داخل الجماعة الإثنية المنفصـلة؟ بعـبارة أخـرى هـل يؤدي القبول بانفصال جماعة ما إلى سلسلة من المطالبات الانفصالية داخل الجماعة الأصلية وكذا داخل الجماعة المنفصلة؟[٢].

ويُلاحـظ، أن ممارسـة حق تقرير المصير وتطبيقه تكون أسهل نسبياً في الحالات الـتي لا توجـد فيهـا أقلية كبيرة ساخطة، ورافضة للانفصال داخل إقليم الجماعة المطالبة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير والمطالبة بالانفصال[٣].

وعلى الرغم من اتجاه نفر من الباحثين إلى المطالبة بإدراج حق تقرير المصير في دسـاتير الـبلاد مـتعددة الإثنيات؛ كأداة لتهدئة مخاوف جماعات الأقلية من هيمنة جماعات بعينها، فإن المشاهد هو عدم إدراج ذلك المبدأ في الكثير من الدساتير، كما أن المطـالب الانفصالية ما زالت ذات وقع سيئ لدى مختلف الأنظمة السياسية؛ في ظل حقيقة أن المطالب الانفصالية تهدد وحدة الدولة، وتنال من حقيقة وجودها، كما إنهـا تمثل تحدياً للأيديولوجيات القومية التي ترفعها الجماعات المسيطرة، وعادة ما يـتم مواجهة هذه المطالب باستخدام القوة. وفي المقابل فإن الإقرار بالانفصال يمكن أن يقود إلى أعمال عنف ومشكلات سياسية أسوأ من تلك التي يتم الانفصال بسببها فـي ظل النظر إلى ذلك القبول على إنه تفريط في وحدة البلاد وثروتها ؛وهو ما قد

---

(١) **المرجع السابق**، ص ٣٥١. ولمزيد أنظر:

د.محمود أبو العينين:**إدارة الصراع...،مرجع سبق ذكره**،ص ص٢٧:٢٦.

(٢)**المرجع السابق**،ص ٣٠،وانظر:

Mc Garry and O'Leary, (eds.), **Op.cit.**, PP: 11-12.

(٣)**Ibid.**, P: 13.

يــؤدي إلى تحــركات جماهيرية ضد النظام السياسي وإسقاطه[1]؛ الأمر الذي يفسر ندرة الأخذ بتلك السياسة في التعامل مع المطالب الإثنية؛ حيث تُشير الخبرة الدولية إلى أنــه، لــم يشــهد العــالم الحديــث سوى حالات قليلة يمكن حصرها في حالة بنجلاديش وانفصالها عن الباكستان،وتيمور الشرقية وانفصالها عن أندونيسيا،علاوة عــلى جمهوريات آسيا الوسطي واستقلالها عن الاتحاد السوفيتي في آسيا،وانفصال التشيك والسلوفاك ،ودول البلطيق، وجمهوريات يوغسلافيا السابقة في أوروبا[2].

ولقــد شــهدت أفــريقيا –منذ الاستقلال- العديد من دعاوى الانفصال مثل مطالبة الأشــانتي والإيــوي الانفصــال عــن غانا، وسعي الإيبو للاستقلال عن نيجيريا، ومحاولــة إقــليم شابا الانفصال عن الكنغو الديمقراطية ومطالبة شعب الفولبي الذي يــتركز فــي منطقة فوتاجاللون بالانفصال عن غينيا،والأُورومو، والصوماليين في أثيوبيــا، والباروتسي في زامبيا والباجندا في أوغندا؛ إلا أن المشاهد، هو أن أياً من هذه المطالب لم يكتب لها النجاح، حيث رأي العديد من الأنظمة التي تعرضت لتلك المطالب أن تكلفة القبول بالانفصال تفوق بكثير أعباء الاحتفاظ بالجماعة الانفصالية في إطار الدولة[3].

---

(١)Ibid., P: 14.

(٢) روبرت جار: مرجع سبق ذكره، ص ٣٥٠ وانظر أيضاً:

د. حمدي عبد الرحمن: قضايا في النظم السياسية الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٥-٨٦.

(٣) المرجع السابق، ص٨٥.

المبحث الثاني

مؤسسات إدارة التعددية الإثنية وأثر الفساد السياسي عليها

تُمــثّل المؤسسات السياسية أهمية خاصة في عملية إدارة التعددية الإثنية وتكمن تلك الأهمية في الدور الذي تقوم به تلك المؤسسات؛ فهي تقوم بعملية التحويل من جانب المدخــلات إلى جــانب المخرجات، كما تقوم بطرح الرموز العامة في المجتمع مما يساهم في تحقيق الاندماج، وطرح بدائل للأهداف والاختيارات، وإدارة التفاعل بين الجماعــات فــي المجــتمع وفــق القواعد والأسس التي تعمل هذه المؤسسات على إرسائها وبلورتها مما يلطف من حدة الصراع بين الجماعات في المجتمع[١].

فالمؤسسات السياسية في جوهرها أداة للحركة والمشاركة، وأحد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وتسهم في تحديد وتجميع المصالح كما تساهم في عملية التنشئة السياسية لأعضائها، كما أن تلك المؤسسات تعد أداة للتجنيد السياسي وإعداد القيادات، ووسـيلة لإضفاء الشرعية وصنع السياسة، ولذا فإن غياب المؤسسات في المجتمع يعني أن السلطة مبعثرة ويثير أزمات الشرعية والمشاركة والاندماج وغيرها؛ وفي هــذا الصدد يمكن التمييز بين دور المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية في إدارة التعددية الإثنية.على أن ذلك وحده لا يكفي للحكم على كفاءة تلك المؤسسات في إدارة التعددية الإثنية ؛حيث يقتضي الأمر التعرف على المعوقات الأساسية التي تعــتري تــلك المؤسســات؛ لا سيما الفساد الذي يمثل أبرز العوارض التي تعتري مؤسسات دول العالم الثالث وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها[٢].

المطلب الأول: *المؤسسات الحكومية*

تــتعدد المؤسســات الحكومية المعنية بإدارة التعددية الإثنية في المجتمع، لذا فسوف يــتم التركيز على أهم تلك المؤسسات؛وهي المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة العسكرية؛ وذلك لحيوية دور تلك المؤسسات في إدارة التعددية الإثنية.

---

(١) عــبد الغفــار رشاد: دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصري) رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ١٩٧٨)، ص ١٩٣.

(٢) **المرجع السابق**، ص ١٩١.

أولاً: المؤسسة التشريعية

وهـــي تـــلك المؤسسة المختصة – اختصاصاً أصيلاً –بإصدار التشريعات والأصل مشـــاركة كافة أفراد الشعب في تلك المؤسسة،إلا أن الواقع العملي يحول دون ذلك .ومـــن هـــنا تـــأتي علاقة المؤسسة التشريعية بإدارة التعددية الإثنية ؛ذلك أن كافة جماعات المجتمع –غالباً– ما تطالب بتمثيلها في السلطة التشريعية.

وتتـــباين الـــدول فـــي تـــنظيمها للسلطة التشريعية ما بين دول تأخذ بنظام المجلس الواحد، أو نظام المجلسين ولكل منهما فلسفته ومبرراته[1].

وتعتـــبر القواعـــد والقوانين الدستورية واحدة من أبرز أدوات السلطة التشريعية في تنظيمها لعملية إدارة التعددية الإثنية في المجتمع.

فمـــن ناحيـــة يمكن أن يستخدم الدستور في إضفاء المشروعية على الكيانات الإثنية القائمة أو لنزع تلك المشروعية عنها، ومن ناحية أخرى، تكشف القواعد والقوانين

---

(١) يـــرى الـــبعض أن الأســـاس الفلسفي لنظام المجلس النيابي الواحد هو نظرية سيادة الشعب التي تقوم على أن الجماعة السياسية التي تشمل هيئة الناخبين في فترة معينة تكون مالي المعبرة عن إرادة الجماعة .

ولما كان الإجماع غير ممكن ، فإنه يجب احترام رأى ممثلى أغلبية هيئة الناخبين ، دون التعويل على ما إذا كان هذا الرأى يمثل فعلا الإرادة الحقيقية للجماعة أم لا .

أمـــا نظام المجلسين فأساسه الفلسفي هو نظرية سيادة الأمة والتي تذهب إلى أن الأمة لا تختلط بالشعب الحقيقي في جيلـــه الحاضـــر : فلا تشمل هيئة الناخبين في وقت معين ، وإنما هي امتداد لأجيال سابقة وتشمل الأجيال القادمة ؛ وعلى ذلك فإن هيئة الناخبين منظوراً إليها في فترة معينة لا تكون معبرة تماما عن إرادة الأمة الحقيقية ، مما يتطلب عـــدم الأخـــذ برأي هذه الهيئة ريثما تتكشف الأمور على حقيقتها ، وبالتالي يصبح مشروعا وضع قيود على إرادة الأغلـــبيات الطارئـــة لضمان توفر الأغلبية الرشيدة العاقلة التي تعبر تعبيرا حقيقيا عن إرادة الأمة . وهو ما يحققه الأخـــذ بنظام المجلسين ، فوجود المجلس الأعلى الذي يملك إعادة النظر فيما يقرره المجلس الأدنى يؤدي إلى توافر الأغلبية الرشيدة العاقلة القائمة على البحث والتمحيص وتبادل الرأى والمناقشة داخل المجلسين النيابيين.

و يذهب هؤلاء إلى نظام المجلسين هو أنسب النظم للمجتمعات التعددية في ظل ما يتيحه ذلك النظام من إمكانية تمثيل المصالح والأقليات في المجتمع من خلال جعل التمثيل في أحد المجلسين على أساس المصالح ، أو الإقليم أو الإثنية؛ لتلافي هيمنة جماعة بعينها على المؤسسة التشريعية؛ وقد جرت العادة على جعل المجلس الأعلى هو المجلس الممثل للمصالح والجماعات على أسس متساوية، الأمر الذي يحد من إمكانية استبداد جماعة ما بسلطة التشريع. علاوة على ذلـــك فـــإن أهمية نظام المجلسين تتزايد في حالة الدول الاتحادية (الفيدرالية)؛ حيث يتم تمثيل الجماعات الإثنية أو الوحدات الفيدرالية–بصفة عامة–على أساس المساواة في أحد المجلسين مع تمثيل سكان تلك الوحدات بحسب أهميتهم العددية في المجلس الآخر

رمزي الشاعر : **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٣٦٧ : ٣٦٨ ، ص ٤٢٣ ولمزيد أنظر:

الصـــديق محمـــد الشـــيباني : **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة "دراسة تحليلية "** (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ٢-، ١٩٩٠) ص ص ٥٣ : ٦٢ .

الدستورية في جانب منها -عن حجم ودرجة المساواة-القانونية- بين الجماعات الإثنية، في ظل ما يمثله الدستور من منظومة عامة تضم داخلها كافة المنظومات الأخرى،وتنظمها.ومن ناحية ثالثة تعتبر درجة مرونة أو عدم مرونة إجراءات تعديل القواعد الدستورية أحد المؤشرات الهامة على حجم الضمانات الممنوحة للجماعات الإثنية المختلفة في المجتمع.

وعلى صعيد آخر تمثل القواعد المنظمة للعملية الانتخابية أحد الأدوات الهامة لإدارة التعددية الإثنية، وأحد المؤشرات الهامة على مدى حيدة النظام السياسي ونزاهته، وطبيعة تحيزاته على مختلف الأصعدة المتعلقة بالعملية الانتخابية (إثنية، إقليمية، طبقية، دينية،...).

ويقصد بالقواعد المنظمة للعملية الانتخابية؛ الشروط والمعايير التي تضعها الحكومات بشأن من له حق الاقتراع، وقواعد الاقتراع ،واحتساب النتائج؛ حيث تُوجد بعض النظم التي تشترط شروطاً أخرى تتعارض ومبدأ الاقتراع العام ؛ كاشتراط التعليم أو الملكية أو نصاب مالي معين، أو حصر حق الانتخاب في جماعة معينة دون غيرها[1]، على نحو ما تشهد خبرة حكم الأقلية البيضاء في كل من جنوب إفريقيا (قبل التحول)، وزيمبابوي قبل الاستقلال.

ويرتبط بما سبق، عملية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية وهي العملية التي تُتَضمَن – غالباً – في إطار دستور البلاد، وفي هذا الصدد تتباين النظم في طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية فالغالب هو تقسيم الدوائر بحسب عدد السكان؛ على نحو يجعل لكل عدد معين من السكان ممثلا في الهيئة النيابية وإن لم يمنع ذلك من التجاء بعض النظم إلى تقسيم الدوائر على أساس إقليمي، أو إثني، ديني ،أو توليفة من تلك المعايير مجتمعة. ويلاحظ أنه في الدول النامية التي تأخذ بتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس عدد السكان يتطلب الأمر-عادة- إعادة النظر من حين إلى آخر في ذلك التقسيم لإحداث توازن مع معدلات النمو السكاني؛ وهو ما يُعرف بعملية إعادة توزيع المقاعد؛ والتي كثيراً ما تؤدي إلى صراع بين الجماعات حول مدى مصداقية التزايد السكاني لدى كل جماعة، لا سيما في المجتمعات شديدة الانقسام؛ الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى تحديد عدد ثابت من النواب لا يرتبط بتزايد،أو نقصان عدد سكان الدولة. ومع ذلك

---

(١) د. رمزي الشاعر : مرجع سبق ذكره ،ص ٤١٣ : ٤١٤.

تظـل عمـلية تقسيم الدوائر أحد أدوات النظام في إدارته للعلاقة مع الجماعات الإثنية، وبيـن بعضـها البعض؛من خلال السماح،أو عدم السماح لجماعات معينة بالتمثيل في الهيـئات الـنيابية وحجـم ذلك التمثيل؛ وعبر تضييق الدائرة الانتخابية وحصرها على جماعـة بعيّـنها لضمان تمثيلها، أو توسيع تلك الدائرة ليتم إدخال جماعات أخرى معها في ذات الدائرة على نحو يحد من قدرتها على الفوز في الانتخابات.

وأخيـراً ، في هذا الصدد؛ تلعب طريقة الانتخاب والتمثيل دورا أيضا في إدارة التعددية الإثـنية من حيث مدى تلافيها للعوامل الشخصية ومدى تمثيلها للجماعات المختلفة، فمن حيـث مـدى تلافيهـا للعوامل الشخصية يُفاضل البعض بين طريقة الانتخاب الفردي؛ حيـث تُقسّـم الدولـة إلى عدد من الدوائر؛ يتساوى مع عدد النواب الذين يتألف منهم المجـلس؛ ويصـوت الـناخب لمرشـح واحد، ويكون لكل دائرة نائب واحد. وطريقة الانـتخاب بالقائمـة؛ حيث تقسم الدولة إلى عدد صغير من الدوائر كبيرة الحجم، ويُمثل الدائرة في هذه الحالة عدة نواب ويكتب الناخب قائمة بالنواب الذين ينتخبهم.

ويـرى منتقدو طريقة الانتخاب الفردي أنها تُكرّس الإثنية وتُعلي المصالح الفئوية – بصـفة عامة– على المصالح الوطنية، في حين يذهب أنصار الانتخاب الفردي إلى أن الانتخاب بالقائمة يُضعف من فرصة تمثيل الأقليات في الانتخابات؛ في ظل كبر حجم الدوائر الانتخابية.

وعـلاوة على ما سلف بيانه بشان الانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة تلعب طريقة الإحصاء وفرز الأصوات دوراً في التحكم في درجة تمثيل الجماعات؛ حيث يمكن التمييز بين نمطين أساسيين في هذا الصدد، هما: نمط الفائز يحصل على كل شيء، ونمط التمثيل النسبي.

ففي النمط الأول يفوز المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات الأمر الذي يراه البعض متنافيا مع مبدأ التمثيل الحقيقي؛ ويؤدي إلى استبعاد العديد من الجماعات من التمـثيل النيابي؛ وقد عارض الكثيرون تلك الصيغة؛ على أساس تعارضها وجوهر الديمقـراطية الـنيابية حيـث تضع القوة السياسية في يد جماعة ،بعينها وتهمل ما عداهـا مـن جماعات الأمر الذي يجعل المجلس النيابي المنتخب أبعد ما يكون عن تمـثيل كافـة أبـناء المجتمع. ولذلك عمدت بعض النظم إلى الأخذ بطرق مختلفة لضمان تمثيل مختلف الجماعات أبرزها التمثيل النسبي بمعنى أن يكون لكل جماعة

فــي المجتمع نسبة، أو عدد معين من المقاعد يتناسب مع نسبتها إلى مجموع الشعب وهو ما يراه الكثير من الباحثين أنسب النظم الانتخابية في المجتمعات التعددية.

يــبين ممــا سبق، أن القواعد المنظمة للانتخابات بما تحتويه من قواعد وإجراءات تُمــثل واحدة من أبرز الأدوات الدستورية في إدارة التعددية بصورها المختلفة؛ لذا فــإن رصد تلك القواعد والإجراءات يمكن أن يكشف عن درجة المرونة أو التشدد، فــي الــتعامل مــع واقــع الــتعددية، وما يفرضه من مطالب؛ لا سيما فيما يتصل بالمشاركة السياسية والتمثيل السياسي في هياكل ومؤسسات النظام.

ثانياً: المؤسسة التنفيذية والقيادية

المؤسسة التنفيذية هي الجهة المسئولة عن تنفيذ إرادة الشعب كما تعبر عنها القوانين الصــادرة عن المؤسسة التشريعية وبصفة عامة فإن المقصود هنا هو المعنى العام للمؤسســة التــنفيذية حيث تشمل كل من الشق السياسي (الرئيس والوزراء) والشق الإداري (الجهاز البيروقراطي) حيث تلعب المؤسسة بهذا المعنى دورا جوهريا على صعيد إدارة التعددية الإثنية حيث تُمثّل المناصب الوزارية والإدارية مجالا للصراع بين الجماعات الإثنية حولها وأداة لإدارة ذلك الصراع من خلال سياسات شغل تلك المناصــب، ومدى تمثيلها للجماعات القائمة في المجتمع على نحو ما تكتشف خبرة نيجيــريا حيــنما حاول النظام الحاكم منح الجماعات المختلفة حق التمثيل الوزاري بوزير على الأقل لكل جماعة إثنية وهو ما تبدى عدم واقعيته وصعوبة تنفيذه[1].

وتحــتل القيــادة السياســية مركزاً جوهرياً في قلب المؤسسة التنفيذية كأداة لإدارة الــتعددية الإثــنية الدول النامية، انطلاقا من حقيقة ضعف المؤسسات السياسية في هــذه الدول؛ على نحو يجعل من تلك المؤسسات تعبيراً عن طموحات ومشروعات قادتها وليس عن أيديولوجية وعقيدة متماسكة ومصالح ثابتة، الأمر الذي يمنح القادة السياســيين حرية كاملة في تحديد السياسات وتنفيذها، ومن هنا تتبدى أهمية القيادة السياسية في إدارة المجتمع نحو مزيد من الاندماج الوطني والتطور السياسي[2].

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين : الاندماج الوطني . . .، مرجع سبق ذكره ، ص ص٦١ : ٦٢

(٢) جلال عبد الله معوض : ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢) ص٢٢٣

وتجدر الإشارة إلى أن دور القيادة على صعيد إدارة التعددية يتطلب أن ترتفع القيادة بنفسها عن الصراعات والانقسامات الداخلية، بحيث تكون حكما فيها وموضع ثقة ومساندة كافة الجماعات وليست طرفاً أصيلاً في تلك الصراعات. كما يتطلب نجاح القيادة في مواجهة عدم الاندماج درجة كبيرة من المرونة؛ بحيث لا تكون سياستها ثابتة في مواجهة الانقسامات،أو أن تحاول صهرها بعنف وقوة. فالأمر يقتضي من القيادة اتباع سياسة التوفيق بين هذه الجماعات وبعضها البعض من ناحية، وبينها وبين النظام من ناحية أخرى؛على نحو يضمن الاحترام للقيادة والولاء للدولة، وفي هذا الصدد يلعب تبني القيادة لهدف عام، أو مجموعة من الأهداف،أو المشروعات الوطنية دورا هاما في تجميد الصراعات الداخلية ومنعها من الاتساع[١] ؛على نحو ما تشير خبرة سياسة (الاوجاما) في تنزانيا أثناء حكم جوليوس نيريري[٢]، ومشروع نهضة إفريقيا الذي يطرحه ثابوامبيكي رئيس جمهورية جنوب إفريقيا.

ثالثاً: المؤسسة العسكرية

تعتبر المؤسسة العسكرية واحدة من أهم أدوات النظام السياسي في دول العالم النامي وإفريقيا خاصة للتعامل مع قضية التعددية الإثنية والاندماج الوطني انطلاقاً من حقيقة قدرات تلك المؤسسة العسكرية التنظيمية والاتصالية، حيث كثيراً ما تلجا تلك المؤسسة للتدخل في حالة استفحال أي نزاع أو فشل القيادة في السيطرة على الأوضاع.

وعلى عكس الاتجاه الغربي القائم على أبعاد المؤسسة العسكرية عن ممارسة السياسة وخضوع القوى العسكرية لسيطرة الحكومة المدنية[٣] فإن النظم في الدول النامية تعرف ظاهرة تسييس ومدينة العسكر Civilization & Politicization انطلاقاً من اعتبار رجال الجيش هم بالدرجة الأولى مواطنون، وبالتالي فإن دورهم لا يجب أن يقتصر على نواحي الدفاع عن الدولة وأمنها ولكن يجب أن يمتد نشاطهم إلى نواحي الخدمة المدنية؛ حيث أُعتبرت المؤسسة العسكرية من أهم عوامل

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٤.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر: د. حمدي عبد الرحمن: الايديولوجية والتنمية في إفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩١) ص ص ٢٢٨: ٢٣٩.

(٣) كذلك الحال في النظم الشيوعية حيث يخضع العسكريون لتوجيهات الحزب المركزي الحاكم وأجهزته ويخضع الجيش لرقابة صارمة من جانب أجهزة الحزب ويتلقى أفراده تلقينا إيديولوجيا ويخضعون لعمليات تطهير دورية. انظر: عبد الغفار رشاد: مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

التحديث في إفريقيا[1]، وأشار الباحثون إلى قدرة تلك المؤسسة على تحقيق الاندماج الوطـني بيـن أبـناء الجماعات المختلفة في ضوء ما تُحدثه من تحلل للانتماءات الأولية وما تتيحه من فرص للحراك الاجتماعي الرأسي والأفقي في المجتمع[2]

المطلب الثاني: *المؤسسات الحزبية وجماعات المصالح*

تـلعب المؤسسـات الحزبية وجماعات المصالح دورا أساسيا في إدارة المجتمعات التعددية ذلك أن التعرف على طبيعة تلك المؤسسات وأشكالها والقواعد المنظمة لها يتيح إمكانية الحكم بمدى القدرة التمثيلية للنظام السياسي لجماعات المجتمع المختلفة. ولـذا يسـعى هذا المطلب للتعرف على دور كل من التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح بصفة عامة، ودورها في إدارة المجتمعات التعددية بصفة خاصة.

أولاً: دور المؤسسات الحزبية في إدارة التعددية الإثنية

تسـاهم عوامـل عديـدة في تنوع وظائف الأحزاب يعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسـية الـتي توجد فيها تلك الأحزاب من حيث طبيعة الفلسفة والنظم السياسية للمجتمع (ديموقراطية، اشتراكية، شيوعية،...) ودرجة التصنيع والنمو الاقتصادي وكـذا درجة التماسك الاجتماعي والوحدة الثقافية، ويعود البعض الآخر من التنوع إلى الخصائص الخاصة بكل حزب من حيث حجمه، صفته التمثيلية، إيديولوجيته أو مشروعه السياسي. ومع ذلك فإن الناظر إلى الأحزاب السياسية يجد أنها جميعاً تتفق فـي التطـلع إلى المشاركة السياسية المباشرة في السلطة،أو السعي إلى رفع صفتها التمثيلية إلى أقصى حد ممكن .

---

(١) لمـزيد مـن التفاصـيل عن علاقة المؤسسة العسكرية بعملية التنمية والتحديث انظر: د. حمدي عبد الرحمن: العسكريون والحكم في إفريقيا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٩٩: ١١٦.

(٢) يقصد بالحراك الاجتماعي الرأسي انتقال جماعة ما من وضع طبقي إلي اخر سواء كان الوضع الجديد أعلى أو أدنى مـن سـابقة وفي الحالة الاولى يعرف بأنه حراك صاعد والثاني يعرف بأنه حراك هابط. أما الحراك الأفقي فيقصد به الانتقال المكاني لجماعه ما من منطقة إلى أخرى سواء داخل الدولة أو خارجها.

حول الحراك الاجتماعي وأنواعة وأنماطه انظر.

عـبد السـلام علي نوير: **الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤ –١٩٨٧**، رسالة ماجستير (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣)، ص ص ١: ٣٤.

وعلى صعيد دورها في إدارة التعددية الإثنية يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأدوار والوظائف.(١)

فمن ناحية تضطلع الأحزاب بدور هام في ما يتصل بالثقافة السياسية السائدة في المجتمع،حيث يمكن أن تساهم في تكوين ثقافة سياسية موحدة وجامعة لأبناء الدولة، ويمكن أن تكون أداة في بلورة أو تكريس الولاءات التحتية، على نحو يمثل تحديا للنظام السياسي، وفق ما تكشف خبرة العديد من الدول الإفريقية التي أخذت بالتعددية الحزبية، بعد الاستقلال ؛الأمر الذي يفسر اتجاه العديد من الدول الإفريقية للأخذ بنظام الحزب الوحيد بدعوى أنه النظام الأكفأ لإدارة التعددية في المجتمع.وتمثل هياكل عضوية الأحزاب وشروطها أحد المؤشرات الأساسية في الحكم على دور الأحزاب في تكريس أو عدم تكريس واقع الانقسام في المجتمع.

ومن ناحية ثانية، تمارس الأحزاب دوراً أساسياً بالنسبة لعملية تمثيل المصالح وتحديد أولويات القضايا العامة،استناداً إلى قيام الأحزاب بوظيفة تجميع المصالح وطرحها على النظام السياسي، وفق تصورات قيادة الحزب ونخبه لتلك المصالح والأولويات.

وتتأثر مقدرة الحزب على أداء مهامه بعدة اعتبارات أهمها الإيديولوجية والقيادة الكاريزمية، والبنيان التنظيمي، فالإيديولوجية -لا سيما غير المحافظة – أداة هامة ولازمة للحزب من أجل إحداث أي تغيير منشود وتبريره. كذلك فإن ارتباط الحزب بقيادة كاريزمية يضفي عليه نوعاً من الشرعية، الأمر الذي يزيد من فاعليته في مجال التنشئة، غير أن تلك الشرعية المستمد من القيادة مؤقتة بطبيعتها لارتباط بقائها ببقاء القيادة وبقاء كاريزميتها، ولذا فإنه كثيراً ما تتقوض قدرات الحزب بعد خروج الزعيم من السلطة،أو بعد وفاته. ومن ناحية ثالثة تتأثر مقدرة الحزب بطبيعة بنيانه، فكلما امتدت تشكيلاته إلى مختلف أنحاء البلاد، وكلما كانت كوادر ملتزمة ومتفاعلة مع الجماهير كلما كان أكثر مقدرة على تغيير القيم والاتجاهات السياسية والعكس صحيح(٢).

---

(١) انظر في تلك الوظائف : فيليب برو : **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨) ص ٣٥٩ : ٤٠٧

د. كمال المنوفي: **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،ط ١ ، ١٩٨٧) ص ص ١٨٣:٢٠٥

(٢) د. كمال المنوفي، **مرجع سبق ذكرة** ، ص ص ١٩٨:١٩٩.

د. حورية مجاهد :**نظام الحزب الواحد في إفريقيا :بين النظرية والتطبيق** (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٧) ص ص ٣٠:٣٣.

ومـــن ناحيتها تعتبر جماعات المصالح أحد الأدوات الهامة واللازمة في التفاعل مع الـــتعددية المجـــتمعية بصـــفة عامـــة والإثنية بصفة خاصة في ظل ما تقوم به تلك التنظيمات من تنظيم لمطالب الجماعات التي تعبر عنها وكذا فيما تمارسه عليها من ضـــبط، فغيـــاب تـــنظيمات جماعات المصالح يؤدي إلى سيادة العلاقات الشخصية والـــولاء الشخصي وليس الروابط التنظيمية والولاء التنظيمي حيث تصبح العلاقات الشخصـــية والانـــتماءات الأوليـــة هـــي قنوات الحراك ومع ترسيخ تلك العلاقات والانتماءات فإن قيام جماعات مصالح كالنقابات والاتحادات المهنية لن يعدو أن يكون أداة لتوسيع تلك العلاقات وخلق تحالفات شخصية بين أعضاء تلك التنظيمات[١]

ويـــؤدي افـــتقار المجتمع في الدول النامية إلى جماعات مصالح منظمة إلى حرمان الـــنظام الحـــاكم من أحد الوسائل الهامة في تقدير حجم المطالب وكيفية توزيع القيم والاتجاهات في المجتمع، وبالتالي لن يستطيع أن يحدد بسهولة القوة النسبية لأولئك الذين يحتمل أن يؤيدوا إجراءً أو قراراً ما، يسعى إلى اتخاذه النظام ومن يعارضونه كمـــا لـــن تستطيع النخبة الحاكمة تقدير حجم الموارد اللازمة لكسب تأييد العناصر المـــترددة أو المعارضـــة لسياســـاتها على نحو يحيط سياساتها وقراراتها بقدر من الغموض بشان آثارها واحتمالات نجاحها[٢].

ويـــرى الـــبعض أن جماعـــات المصـــالح في الدول النامية قد تصبح أداة بوليسية للإشراف والتجسس والتدخل في أدق شئون الحياة الخاصة للفرد والجماعة، فهي قد تـــبدو رســـميا ممثـــلة لمصالح معينة إلا إنها في حقيقتها ليست سوى أدوات للنخبة الحاكمـــة وظيفـــتها تعبـــئة الـــتأييد للجماعة الحاكمة، وليس تمثيل مصالح أعضاء الجماعـــة. ويـــرى هذا النفر من الباحثين إنه حتى في حالة وجود جماعات مصالح ذات اســـتقلال فإنها لا تمارس ضغطاً أو تأثيراً على الحكومة وإنما تصبح جماعات واقية يقتصر دورها على حماية أعضائها من نتائج القرارات الحكومية ومن التأثير السياسي للآخرين.[٣]

---

(١) عبد الغفار رشاد، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩

(٢) المرجع السابق ، ص ١١٧

(٣) السيد غانم :مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٠ وأيضاً:

عبد الغفار رشاد: : مرجع سبق ذكره،ص ١١٦: ١١٧.

وإجمـــالاً، يمكـــن القـــول أن جماعات الصالح تقوم بوظيفة مزدوجة على صعيد إدارة الـــتعددية الإثـــنية فهي من ناحية تمنع النخبة الحاكمة من السيطرة على جميع الموارد السياسية وتقدم مصدرا للآراء الجديدة،كما إنها تقوم بتدريب الأفراد وتزويدهم بالمهارات وتســـاهم في زيادة مستوى المشاركة والاهتمام بالسياسة، ومن ناحية أخرى فإنها تعمل عـــلى حماية النخبة من الضغوط المباشرة للجماهير من خلال تحمل أعباء تلك المطالب صـــياغة وطـــرحاً، فضلاً عن حرص قادة تلك الجماعات على دعم نظام الحكم القائم انطلاقاً من الارتباط الوثيق بين سلطة هؤلاء القادة وبين بقاء ذلك النظام[١].

وخـــتاماً تجدر الإشارة إلى أن فاعلية جماعات المصالح ترتبط بمجموعة من المتغيرات أبـــرزها الخصـــائص الذاتية للجماعة من حيث حجم العضوية ومدى تماسكها الداخلي وحجـــم تمويـــلها. وكذلـــك طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تجانسها واتساقها، إضـــافة إلى مـــدى اســـتقلال جماعة المصلحة عن الحكومة والقوى السياسية الأخرى بحيـــث لا تعتـــبر أداة لدعم ومساندة النظام فقط، ويرتبط أيضاً بالفاعلية طبيعة الإطار السياسي ومدى ما تتيحه من إمكانات للنفاذ والتأثير في صنع القرار[٢].

المطلب الثالث: *الفساد السياسي وأثره على إدارة التعددية الإثنية*

يعتـــبر الفساد السياسي بصفة عامة وفساد المؤسسات بصفة خاصة واحداً من أخطر العوارض التي تعتري النظم السياسية فتنحرف بها عن مقصودها وتحد من قدراتها على تحقيق أهدافها الأساسية. ويعرض هذا المطلب لأهم أنماط الفساد السياسي وأثر ذلـــك على عملية الاندماج الوطني بين الجماعات الإثنية في المجتمع على اعتبارها (أي عملية الاندماج) مؤشراً على مدى فاعلية النظام في إدارة التعددية بالمجتمع.

أولاً: أنماط الفساد السياسي

تـــتعدد أنمـــاط الفساد السياسي؛ الأمر الذي دفع الباحثين إلى محاولة تصنيف تلك الأنماط في فئات أو مستويات حيث يدور الحديث عن فساد القيادة وفساد المؤسسات وفســـاد صـــغير وفساد كبير[٣]. وبالنظر إلى الغرض الأساسي من المطلب موضع

---

(١) **المرجع السابق**، ص ١٢٢: ١٢٤ ،وانظر فيليب برو : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٩١: ٢٩٤

(٢) **المرجع السابق**، ص ٢٨٦: ٢٨٨

وانظر أيضا د.كمال المنوفي : **مرجع سبق ذكره**، ص ١٨٠: ١٨١

(٣) انظر في ذلك : د. حمدي عبد الرحمن : الفساد السياسي ...،**مرجع سبق ذكره**، ص ٢٧: ٣٨ -

البحث فإنه سوف يتم التركيز على فساد المؤسسات السياسية مع الأخذ في الاعتبار أنـــه يدخل في إطاره فساد مؤسسة القيادة، أو الرئاسة هي يُطلق عليها البعض فساد القمـــة[1] ويدخل في إطاره أيضا فساد المؤسسة العسكرية؛ في ضوء ما سلف بيانه من دور فاعل لها على صعيد الدول النامية.

يعتـــبر فساد القيادة السياسية أكثر أشكال الفساد انتشارا في كثير من الدول المتخلفة، وتتـــبدى ملامحــــه في العديد من صور الإنفاق البذخي،وكذا تورط تلك القيادات في قضايا رشاوى دولية لمنح تراخيص وامتيازات لجهات أجنبية[2]ويرتبط بفساد القيادة فســـاد الســـلطة التـــنفيذية وأجهزة الإدارة، الناجم عن سعيهم إلى تعظيم استفادتهم الشخصـــية من فترة وجودهم في السلطة لتحقيق مصالحهم ومصالح ذويهم من أبناء جماعاتهم الإثنية، الأمر الذي تكشف عنه تفشي ظواهر الرشاوى والمحسوبية.[3]

ولا يختـــلف الحال كثيراً فيما يتصل بالمؤسسة التشريعية، حيث تشير الدراسات إلى تـــورط بعـــض أعضــــاء المجالس النيابية في إفريقيا، على سبيل المثال، في قضايا تهـــريب وصـــفقات مريبة؛فضلاً عن إعلاء المصالح الشخصية وإثنية الضيقة على الصالح العام فيما يتصل بالقضايا المطروحة للمناقشة في البرلمان [4] .

- جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٠: ٢٦٦.

Arnold J. Heidenheimer (Ed.), **Political Corruption : Reading In Comparative Analyzsis** (New York : Holtrinehart And Winstan Inc,1970).
Robert Williams, **Political Corruption In Africa** (Hampshire: Gowes Publishing., Ltd ,1987) PP 51: 59

(١) د. حمدي عبد الرحمن : الفساد السياسي....**مرجع سبق ذكره** ،ص ٢٧

(٢) حول فساد القيادة أنظر: د.حمدي عبد الرحمن : الفساد ....، **مرجع سبق ذكره**،ص ص٢٨:٢٧.

- جلال معوض: **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٠.

R.D. Umant, "Remuneration Levels And Corruption In French Speaking Africa". In Heidenhimer., **Op.cit.,** PP 454: 456.

(٣) د. جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٣ ،صمونيل هنتنجتون: **مرجع سبق ذكره**،ص٧٩.

فرانسوا بيار: **مرجع سبق ذكره**،ص ص١١٣:٩٥ ، ٢٧٢:٢٩١.

د. حمدي عبد الرحمن: **الفساد.....**،**مرجع سبق ذكره**،ص ٢٩.

Robert Williams, **Op.cit.** PP59: 72.

(٤) جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٢،

د. حمدي عبد الرحمن:الفساد....،**مرجع سبق ذكره**،ص٢٩.

وتمـــتد ظواهـــر الفساد في بعض الدول إلى السلطة القضائية، لا سيما فيما يتصل بالقضـــايا السياســـية، حيث يتعرض القضاة للتأثير عبر المغريات المادية والضغط والترهيب للفصل في القضايا السياسية بشكل معين، أكثر من ذلك تلجأ بعض النظم فـــي بعـــض الأحيـــان إلى انـــتهاك قاعدتي التخصص والاستقلالية من خلال نقل اختصاصـــات القضاء إلى محاكم خاصة لا تتوافر فيها ضمانات التخصص والحياد والاستقلالية[١].

عـــلى إن أكثر ملامح الفساد تكراراً ووضوحا ، هو الفساد الانتخابي، والتي تظهر ملامحـــه فـــي شراء أصوات الناخبين والتلاعب في سير العملية الانتخابية بدءاً من إدراج الأســـماء في كشوف الناخبين وعملية التصويت وصولاً إلى فرز الأصوات وإعلان النتائج[٢].

وعـــلى صعيد أخر يلاحظ، إنه على الرغم من إن العسكريين كثيرا ما يتدخلون في الحيـــاة السياسية في الدول المتخلفة ،ويسيطرون على السلطة بشكل مباشر بدعوى القضـــاء على الفساد ومحاربته[٣] فإن المؤسسة العسكرية تعرف بدورها، العديد من صور الفساد، لا تختلف كثيراً عن ما تشهده الحياة المدنية، من هذه الصور استغلال المنصـــب لأغراض شخصية أو المحاباة والمحسوبية فيما يتعلق بعمليات الترقية أو التجـــنيد والإعفاء من التجنيد[٤]. وفي كثير من الأحيان تتحول وحدات عسكرية إلى جماعـــات مرتـــزقة وقـــاطعي طريق، كما قد يتغاضى حرس الحدود عن عمليات الـــتهريب، بـــل وربما يشاركون فيها لا سيما في تلك الدول التي تشهد تأخراً وعدم انتظام في دفع رواتب الجنود.

ومـــن الملاحـــظ أن قـــوات الشرطة أكثر تورطاً في الحصول على رشاوى وفي عمليات الفساد الداخلي انطلاقا من احتكاكها المباشر بالجماهير[٥].

---

(١) **المرجع السابق**، ص ص٣١: ٣٠، جلال معوض : **مرجع سبق ذكره**،ص ٢٦٤: ٢٦٥.

(٢) **المرجع السابق**،ص٢٦٤،وانظر :د.حمدي عبد الرحمن: الفساد...،**مرجع سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٣) د. حمـــدي عـــبد الرحمن: الفساد السياسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١: ٣٢ ولمزيد انظر لنفس المؤلف : **العسكريون والحكم . . . مرجع سبق ذكره.**

(٤) د. جلال معوض: **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٦٦

(٥) د. حمدي عبد الرحمن : الفساد السياسي ...، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٢: ٣٣.

وانظر في ذات الفكرة فرانسو بيار: **مرجع سبق ذكره**، ص ٩٦: ٩٧.

ثانياً: أثر الفساد السياسي على عملية إدارة التعددية

تتحدث كثير من الكتابات الغربية عن الدور الوظيفي لظاهرة الفساد، حيث يرون أن الفساد يُتيح للجماعات الصغيرة -كالأقليات -فرصة التأثير على العملية السياسية دون اللجوء إلى العنف،كما إنه -أي الفساد -يسمح بمواجهة أزمة البطالة من خلال توفير العمل عبر شبكة المحسوبية والواسطة، فضلاً عما يُحدثه الفساد من رواج اقتصادي وتسهيل للإجراءات من خلال تجاوز التعقيدات البيروقراطية[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن الآثار التي يقود إليها الفساد في الدول المتخلفة، لاسيما على صعيد إمكانات تحقيق الاندماج الوطني لا يمكن وصفها بالإيجابية، حيث تؤثر عملية الفساد على قضية الاندماج الوطني من زاويتين أساسيتين، متمايزتين؛ ومتشابكتين هما: زاوية تقليص قدرات الدولة والثانية تعميق هوة الفوارق والاختلافات بين الجماعات.

فمن ناحية تقليص قدرات الدولة يمكن القول أن الفساد السياسي بما يحتويه من فساد القيادة يؤدي إلى تكريس العلاقات غير المتكافئة بين قيادات الدول المتخلفة والقوى الخارجية الداعمة لهذه القيادات الأمر الذي يؤدي إلى استمرار عملية استنزاف الفائض الاقتصادي للدولة النامية ؛ويُضعف حصيلة الدولة، لاسيما وأن عوائد الجماعات أو النخب الحاكمة غالبا ما يتم تحويلها إلى البنوك الخارجية فضلا عن أن الجزء الذي تحتفظ به هذه النخب وتنفقه في الداخل ليس ضئيلا فحسب وإنما يوجه إلى إنفاق غير إنتاجي لا يخدم التطور الاقتصادي للبلاد وقدراتها، وهو الأمر الذي تصب في اتجاهه ظواهر أخرى للفساد كالتهرب الضريبي وسوء توجيه الاستثمارات العامة، إذ كثيرا ما تُوجه الاستثمارات إلى قطاعات معينه كالإسكان والتعليم وهي قطاعات لها أهميتها غير المنكورة إلا أن مردود الاستثمار في هذه القطاعات يكشف أن الغاية من اختيار هذه القطاعات في الدول المتخلفة لم تكن بحال الارتقاء بالعنصر البشري بقدر ما مالي ملائمة هذه القطاعات لإخفاء المعاملات المرتبطة بالفساد من اختلاس وعقود وهمية وغيرها، وهو ما يزيد من إضعاف قدرات الدولة الاستخراجية ويضعف مردودات سياساتها التوزيعية[2].

---

(١) صموئيل هنتنجتون:مرجع سبق ذكره، ص ٨٩: ٩١. وانظر أيضاً جلال معوض: مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥

وانظر أيضا: Robert Williams , **Op cit.**, PP 271: 273

Robert C..Prook, "Apologies for Political Corruption", in Heidenheimer (ed),**Op. cit.**,PP 501: 508

(٢) جلال معوض: مرجع سبق ذكره، ص٢٧٥: ٢٧٦

وعلى صعيد تعميق الفوارق والاختلافات بين الجماعات، يلاحظ أن الفساد السياسي يدعـم مـن حدة مشكلة الاندماج الوطني، سواء بما يُحدثه من تأكيد لمشاعر التفوق الإثـني أو الديني لجماعة ما، أو بالحفاظ على الوضع الاقتصادي المسيطر لجماعة معيـنة؛ عيـدي الحالـة الأولى يُلاحظ أن العديد من الدول الإفريقية عمدت نخبتها الحاكمـة إلى محاباة جماعاتها الإثنية فيما تتخذه من قرارات وذلك على الرغم مما ترفعة هذه النخب من شعارات عامة للعدالة والمساواة.

مـن ذلـك مثلاً، أن حكومة نيجيريا الفيدرالية في الستينيات من القرن العشرين قد قـامت بـترحيل نحو ١١,١٧٠ نسمة من مساكنهم غير الصحية بالعاصمة بدعوى تطهيـر العاصمة من أحزمة الفقر وإقامة مساكن جديدة،ولكن في النهاية ذهبت تلك المساكن الجديدة هي بلغ عددها نحو ٢٦٢ وحدة سكنية في معظمها، وتحديدا ٢٣٨ وحـدة مـنها إلى الساسة والإداريين والضباط بالجيش وأقاربهم ممن ينتمون إليهم بروابط قبلية[١].

وعـلى ذات الصـعيد فإن إمعان النخبة الحاكمة في ممارسات الفساد بصورة سالفة البيان يؤدي في كثير من الأحيان إلى تفاقم التوترات بين الجماعات الحاكمة المميزة والجماعـات المحكومة والمحرومة في الغالب ؛ على نحو يدفع الأخيرة إلى التمرد عـلى قواعـد اللعبة السياسية ومحاولة إعادة صياغتها عبر آليات التمرد والانقلاب الأمـر الذي تشهد علية العديد من الانقلابات ومحاولات الانقلاب التي عرفتها كثير من دول العالم الثالث لا سيما إفريقيا منذ استقلال دولها[٢].

ويرتـبط بما سبق، أن انتشار الفساد على نطاق واسع يؤدي في بعض الأحيان إلى جعـل السلطة السياسية مجرد أداة لخدمة مصالح أصحاب القوة الاقتصادية الذين قد لا يكـتفون بالتأثير على السلطة من وراء ستار، بل قد يعتمدون على قوتهم المادية فـي الحصـول عـلى مناصـب سياسية يحمون من خلالها وضعهم المسيطر في المجـتمع عـلى نحـو يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء وتعميق مشكلة الاندماج الوطني بإضافة أبعاد جديدة للمشكلة[٣].

---

(١) **المرجع السابق**، ص٢٧٨ ولمزيد من الأمثلة حول صور الفساد في الدول الإفريقية انظر:
د. حمدي عبد الرحمن: الفساد السياسي....، **مرجع سبق ذكره.**

(٢) جلال معوض : **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٧٨: ٢٧٩

(٣) **المرجع السابق** ، ص ٢٧٩ . وانظر: فرانسو بيار: **مرجع سبق ذكره،**ص ٩٥: ١٠٧.
وكذلك انظر: هانتنجتون: **مرجع سبق ذكره،** ص ٨٦: ٨٧.

المبحث الثالث
سياسات إدارة التعددية الإثنية

إذا كانت إستراتيجيات إدارة التعددية الإثنية تمثل الإطار العام الذي تنطلق منه النظم الحاكمة في تعاملها مع مطالب الجماعات الإثنية، وإذا كانت المؤسسات السياسية بمثابة الأبنية التي تتم عبرها عمليات التفاعل والتجاوب مع مطالب الجماعات علاوة على ما تفرضه تلك المؤسسات نفسها من مطالب خاصة؛ فإن السياسات تعد بمثابة أدوات النظام في الاستجابة لمطالب الجماعات وترجمتها في صورة مخرجات تتضمنها تلك السياسات وما تحتويه من آثار.

فالنظم الحاكمة توظف السياسات العامة كأدوات لتحقيق العديد من الأغراض أو الأهداف، وبدون قدرة النظام على تعبئة الموارد العامة واستخدامها في حفظ الاستقرار فإنه لن يقدر له الحفاظ على استمراريته وذاتيته في ظل ما تطرحه النخب البديلة من مطالب وتحديات لممارسات النظام والأسس التي يقوم عليها الأمر الذي يزيد من ضرورة سعي النظم إلى توظيف ما تملكه من موارد مادية وغير مادية لإنجاز أهدافها وحفظ استقرارها[1].

وبديهي أن الدول القوية تمتلك قدراً أكبر من التنوع الكمي والنوعي في الموارد التي يمكن توجيهها في سياسات عامة تدعم استمرارية النظام وبقائه.

ويهدف هذا المبحث إلى التعرف على أهم السياسات المستخدمة في التعامل مع الجماعات الإثنية وما تطرحه من مطالب وتحديات وكيف حاولت الدول المختلفة توظيف تلك السياسات كأدوات للتهدئة والتوفيق بين المطالب المتعارضة أحيانا للجماعات الإثنية بالمجتمع.

وسعياً لتحقيق الهدف سالف البيان سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، يعرض أولهما: للسياسات الاستخراجية والتوزيعية ويعرض المطلب الثاني لسياسات الضبط وإعادة التنظيم ويعرض المطلب الثالث للسياسات الرمزية.

المطلب الأول: *السياسات الاستخراجية والتوزيعية*

ترتبط السياسات الاستخراجية والسياسات التوزيعية ارتباطا وثيقا على نحو يمكن معه معالجتهما في سياق مشترك، ذلك أن نجاح وفعالية السياسات التوزيعية يعتمدان في غالب الأحيان – على مدى نجاح السياسات الاستخراجية في أداء دورها وإدراك أهدافها، وهو ما يزيد وضوحاً عند التعرف على طبيعة ومضمون تلك السياسات.

---

(1) Keller , **Op.cit..,** PP 254: 255

وقبل البدء في بيان مضمون تلك السياسات وعلاقتها بإدارة التعددية الإثنية، تجدر الإشارة، أيضا إلى أن سياسات التوزيع تفترض وجود موارد مستقلة غير موزعة لدى النظام، إلا أنه في كثير من الأحيان لا يتوافر للنظام قدر كاف من تلك الموارد؛ ولذا فإنه يلجأ إلى إعادة توزيع الموارد القائمة في المجتمع بصياغة جديدة يرى النظام أنها أكثر حفظا لأمنه واستقراره[1]. وفي ظل هذا الارتباط فإن هذا المطلب سوف يتناول إلى جانب كل من سياسات الاستخراج والتوزيع وسياسات إعادة التوزيع.

أولاً:السياسات الاستخراجية

تتعلق السياسات الاستخراجية بمدى قدرة النظام على حشد وتعبئة الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو الدولية[٢]. وتمارس كل النظم السياسة -بلا استثناء- تلك السياسة وإن اختلفت أساليب وفاعلية الممارسة والأساس الذي يتم بمقتضاه تحديد أهداف النظام السياسي ومدى إمكانات تحقيقها[٣].

وتعتبر الضرائب والمعونات والخدمة العسكرية أكثر السياسات الاستخراجية شيوعاً حيث إنه بالإضافة إلى دورها في تعبئة الموارد التي يستلزمها الإنفاق العام فإن الضرائب تعتبر أداة هامة لإعادة توزيع الدخل ووسيلة لكبح جماح التضخم وزيادة فرص النمو والعمالة[٤].

وترتبط حصيلة الإيرادات الضريبية بدرجة تقدم المجتمع ومدى كفاءة الجهاز الضريبي وهي تتوقف أيضا على طبيعة توزيع الثروة والدخل، إضافة إلى المذهب السياسي الذي يساعد في تبرير كيف ومتى وعلى ماذا تفرض الضرائب[٥].

ومن ناحية أخرى، تمثل القروض والمنح التي تحصل عليها الدولة من الخارج مصدرا هاما لتمويل خططها وبرامجها الإنمائية،وهذه المعونات يمكن أن يكون مصدرها دولة أخرى أو منظمة دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم مما تتيحه تلك المعونات من دعم للقدرات الاستخراجية والتوزيعية للنظام

---

(1) **Ibid.,** PP: 255: 256

(٢) د. إبراهيم نصر الدين: " إشكالية الدولة ..." **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٢

(٣) عبد الغفار رشاد : **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٥٥

(٤) د. كمال المنوفي : **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٩٩: ٣٠٢

(٥) **المرجع السابق** ، ص ٢٩٩: ٣٠٠

فإنهـا لا تخـلو مـن آثار جانبية تتمثل في تقييد حرية الدولة المتلقية للمعونة فيما يتصل بشروط تلقي تلك المعونة أو أوجه إنفاقها(١).

أما الخدمـة العسكرية فتعتبر من أبرز مظاهر تعبئة الموارد البشرية في المجتمع المعاصـر وإن اختـلفت الـنظم من حيث طبيعة التجنيد ومدته والفئات الخاضعة للتجـنيد، فهـو اختياري في بعض الدول وإجباري في دول أخرى، وقد يشمل كافة المواطنين أو يقتصر على فئات دون أخرى(٢).

وتشـير معطيات الواقع إلى أن الوظيفة الاستخراجية آخذة في التآكل لدى كثير من الدول المتخلفة ؛ بفعل تقلص قدراتها على إدارة الاقتصاد والتحكم فيه، وفي ضوء مـا تفرضـه اعتـبارات الأخذ باقتصاديات السوق والاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتبادل التجاري والتعريفات الجمركية(٣).

ثانياً: السياسات التوزيعية

يقصـد بسياسة التوزيع تلك السياسة الهادفة إلى تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات المكونة للمجتمع. فالجماعات والأفـراد يسـعون عبر أنفسهم أو ممثليهم إلى طرح مطالبهم على صانعي السياسة الذين يقومون بدورهم بالنظر في تلك المطالب ومحاولة الاستجابة لها(٤).

وتعـتمد فاعـلية هـذا الـنمط من السياسات على مدى وجود رصيد مستقل للنخبة الحاكمـة تسـتطيع من خلاله إرضاء تلك المطالب التوزيعية على نحو يحول دون شعور أي من الأفراد أو الجماعات بالحرمان(٥).

ومن أشهر أمثلة السياسات المستخدمة في التعامل مع الجماعات الإثنية، وتحديدا مع نخـب تلك الجماعات هو الميل إلى تخصيص مواقع اقتصادية وسياسية محددة على أسس إثنية وهو ما يعرف بالهندسة الإثنية أو التوازن الإثني.

---

(١) **المرجع السابق،** ص ٣٠١: ٣٠٢

(٢) **المرجع السابق،** ص ٣٠٢

(٣) د. إبراهيم نصر الدين: " **أشكالية الدولة ....**" ، **مرجع سبق ذكره،** ص ٢١

(٤) عبد الغفار رشاد : **مرجع سبق ذكره،** ص ٢٦٣

(٥) Keller : **Op. cit** ., PP 255: 256

وعلى الرغم من أنه لا يشترط التساوي الحسابي في تمثيل الجماعات الإثنية مع نسبة تمثيلها في المجتمع، إلا إنه يجب أن تبدو السياسة التوزيعية عادلة، وبخاصة عندما تكون الجماعات المتنافسة متكافئة القوى، عيدي زيمبابوي على سبيل المثال حرص موجابي على إحداث توازن إثني عد اختيار مجلس وزرائه عام ١٩٨٠ ،حيث أولى عناية خاصة لإشراك ممثلين من الجماعة البيضاء وجماعة النديبلي وهي جماعة جوشوا نكومو(منافسه على السلطة) حيث خصص لجماعته أربعة مقاعد في حين خصص للجماعة البيضاء مقعدين فقط في مجلس الوزراء[1]، وتجدر الإشارة، إلى أن الميل إلى تحقيق التوازن الإثني عند توزيع الوظائف و المناصب السياسية لا يقتصر على المناصب العليا، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن الرئيس الكيني الأسبق، جومو كينياتا قد استخدم في بعض الأحيان سلطاته في التعيين كأداة لمكافئة، أو لعقاب جماعات بعينها، عيدي عام ١٩٧٢ م، على سبيل المثال، تم إقالة ثلاثة من كبار الموظفين المنتمين إلى الكيكويو، في أعقاب محاولة القيام بانقلاب ضده من جانب بعض فروع تلك الجماعة الإثنية، وما يقال عن سياسة كينياتا يُقال أيضا عن سياسات هوفوية بوانيية في ساحل العاج وموبوتو في زائير وغيرهم من القادة الأفارقة الذين استخدموا صلاحيتهم في التعيين في المناصب الحكومية كأدوات للثواب والعقاب للجماعات المختلفة[2].

ومن النقاط الجديرة بالاعتبار عند دراسة السياسات التوزيعية هو التعرف على طبيعة العلاقة بين مطالب الجماعات والقوة النسبية لكل منها من ناحية، وطبيعة استجابة النظام الحاكم لتلك المطالب من ناحية أخرى؛ ذلك أنه في كثير من الأحيان تأتي المبادرة من جانب الحكومة لعلاج صور عدم المساواة في المجتمع، دون ضغط كبير عليها من جانب الجماعات المستهدفة التي غالبا ما تكون جماعات ضعيفة، إلا إنه في ضوء طبيعة ذلك التوزيع فإنه يسهل إلغاء المبادرة والتراجع عنها، انطلاقا من واقع ضعف أو سلبية الجماعات المستهدفة[3].وبصفة عامة يعتمد تقييم كفاءة السياسات التوزيعية على القيم الموزعة وحجم المستفيدين منها، والملاحظ هو ضعف القدرات التوزيعية للدول النامية إجمالاً؛ في ضوء افتقارها

---

(١) راجع د. إبراهيم نصر الدين : زيمبابوي ... ،مرجع سبق ذكره،

(٢)Keller : **Op cit,** PP 260

(٣) من الأمثلة الدالة على ذلك قرار الحكومة الكينية في عام ١٩٧٠م بمنح رعاية خاصة للأقليات الإثنية في المقاطعات الشمالية لتحسين ظروفهم المعيشية عبر تخصيص المزيد من الفرص التعليمية ، ثم إقدام الحكومة على إلغاء تعهداتها السابقة بدعوى أن شعوب المنطقة لم تبد تقديراً للعملية التعليمية على النحو المطلوب . وذلك دون خشية أن تثور تلك الجماعات في ظل قلة حيلتها وضعفها **Idem**

لـــلموارد اللازمـــة للوفاء باحتياجات مواطنيها؛ بل وتراجع ما لديها من موارد في ضوء ضعف قدراتها الاستخراجية على نحو ما سلف البيان[١].

ثالثاً: سياسة إعادة التوزيع

تتميز سياسة إعادة التوزيع عن سياسة التوزيع في أن الأولى غالبا ما تكون لصالح جماعـات معيـنة وعلى حساب أخرى، ولذا فإنه مع صدور قرارات إعادة التوزيع تسعى الجماعتان أو المجموعتان من الجماعات (من صدرت لصالحها السياسات ومن صـــدرت ضـــدها) إلى محاولة تعظيم، أو تقليص نطاق تطبيق تلك السياسات وأكثر السياســات التي تتخذ فيها قرارات إعادة التوزيع هي سياسات التعليم والإسكان والصحة وكذا كافة السياسات الاجتماعية الهادفة إلى إصلاح،أو تصحيح أخطاء الماضي.

وجدير بالبيان، أن القول بأن سياسة إعادة التوزيع تكون لصالح جماعة على حساب جماعـــة، أو جماعات أخرى لا يعنّي بالضرورة الاقتطاع من موارد الأولى لصالح الـــثانية؛ حيـــث إنها في بعض الأحيان تكون في صورة إعادة توزيع نسبي للموارد الجديـــدة للنظام وزيادة النسبة للجماعات المستهدفة من تلك الموارد الجديدة، وذلك عـــلى نحـــو مـــا تكشـــف الخبرة النيجيرية في أعقاب الطفرة البترولية بها وسعيها لتضييق الفوارق بين الجماعات الإثنية بالدولة.

ويمكـــن القـــول أن سياسة إعادة التوزيع غالبا ما تقابل بمعارضة شديدة من جانب الجماعـــات غيـــر المســـتفيدة أو المتضـــررة منها، ولذا يذهب بعض الباحثين إلى ضـــرورة عدم لجوء القادة السياسيين إلى عزل الجماعات القوية أو استبعادها ما لم يكـــن وضـــع هؤلاء القادة آمن وسلطتهم راسخة، أو في حالة عدم ارتكان شعبيتهم وشرعيتهم إلى تأييد الجماعات المحرومة.

على إنه تجدر الإشارة إلى إنه كثيرا ما تؤدي سياسات إعادة التوزيع لصالح الجماعات المحـــايدة أو المعارضة للنخبة الحاكمة إلى استقطاب تلك الجماعات لتأييد النظام أو الحد من معارضتها لسياساته على نحو ما تكشف خبرة زامبيا منذ أواخر الستينيات ومطلع الســـبعينيات حينما قام الرئيس كينيث كاوندا باتباع سياسة تنمية وتمويل مشروعات للمـــناطق الأكـــثر فقـــرا في البلاد بصرف النظر عن توجهاتها السياسية نحو الحكومة القائمـــة، وهو الأمر الذي أدى إلى حصول المقاطعات الشمالية والشمالية الغربية (معقل الجماعـــات المعارضة) على أكثر نصيب في تلك المشروعات وقد أسفرت تلك السياسة

---

(١) د. إبراهيم نصر الدين : إشكالية الدولة ....، مرجع سبق ذكره، ص ٢١: ٢٢ .

عن ارتفاع شعبية الرئيس كاوندا والحزب الحاكم في تلك المقاطعات من ٢١% إلى ٤٥% في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٨ م على التوالي[١].

وتعتبر قضية إعادة توزيع الأراضي واحدة من أبرز قضايا إعادة التوزيع في بعض الـــدول لا ســـيما تـــلك البلاد التي شهدت استعمارا استيطانيا مثل كينيا وزيمبابوي وجـــنوب إفـــريقيا؛ حيـــث يرتـــبط بقضـــية إعادة توزيع تلك الأراضي العديد من المشـــكلات الـــتي تفـــاقم من خطورتها، من ذلك، مشكلة تعويض أو عدم تعويض المـــالكين الأوروبيين عن تلك الأراضي وكذا تحديد الجماعات التي يتم إعادة توزيع الأراضـــي عليهم ونصيب كل جماعة وكيفية توطين تلك الجماعات، وفوق كل ذلك كيـــف يمكن إجراء هذه العملية وإدارتها مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي والرضا الخـــارجي لا ســـيما من الدول ذات الروابط العضوية مع الجماعات المتضررة من عملية إعادة توزيع الأراضي.

المطلب الثاني: *سياسة الضبط والتنظيم*

وتشـــير إلى مدى قدرة النظام السياسي على ممارسة الضبط ومراقبة سلوك الأفراد والجماعـــات داخـــل المجتمع. وتتخذ السياسات التنظيمية – بصفة عامة – لتحقيق غايات وأهداف محددة.

وعـــلى الرغم من عمومية تطبيق سياسات الضبط والتنظيم على المجتمع ككل فإنها تستهدف في كثير من الأحيان جماعات بعينها بالحماية والمحاباة أو الحظر والتقييد[٢].

ويقتضـــي تقويـــم الأداء التنظيمي للنظام السياسي معرفة مجالات السلوك أو النشاط الإنساني التي تخضع للتنظيم وإجراءات وأدوات الضبط والتنظيم.

أولاً: مجالات السلوك الخاضع للتنظيم

يمكـــن القـــول أن مجمـــل أوجـــه النشاط الإنساني تقبل الخضوع لقواعد وسياسات الضـــبط والتنظيم؛ على تفاوت بين النظم السياسية في درجة تدخل كل منها في هذا المجال أو ذاك،وعليه فإنه يمكن الحديث عن تنظيم مجالات مثل الأحوال الشخصية وحمايـــة الأفـــراد والممتـــلكات من الاعتداء والنشاط الاقتصادي بأبعاده المختلفة، وكذلـــك ضـــبط وتـــنظيم عمـــليات التـــنقل المكاني والاجتماعي وممارسة الحقوق

---

(١)Keller, **Op. cit** ., P 263: 265

(٢)**Ibid.,** P261

الاجتماعية كالحق في التعليم والتأمين الصحي وكذلك الحقوق والأنشطة الدينية التي تخضع بدورها للضبط والتنظيم الحكومي[١].

وانتقالا للنشاط السياسي موضع الاعتبار، يمكن القول، أنه تحكمه هو الآخر جملة من القواعد التي تتعلق بحق التصويت وطبيعة الهيئة الناخبة والدوائر الانتخابية وطريقة احتساب الأصوات – على نحو ما سلف بيانه- عند الحديث عن المؤسسات – ويمتد مجال السياسات التنظيمية إلى سبل تولي المناصب السياسية وطرق تمويل وإدارة الحملات الانتخابية[٢].

ثانياً: أدوات وإجراءات الضبط والتنظيم

تتنوع صور أدوات وإجراءات الضبط والتنظيم الذي تتبعها الدول في تعاملها مع الجماعات القائمة في المجتمع ومطالبها؛ حيث تتراوح ما بين الإكراه بصوره المادية والمعنوية من جانب وبين الإقناع والوسائل الأخلاقية من جانب أخر[٣].

وعلى الصعيد السياسي تعتبر سياسة الحظر أشهر أشكال السياسات التنظيمية، فالأحزاب والمؤسسات التمثيلية يمكن حظرها بالقانون، والأفراد يمكن اعتقالهم باعتبارهم أعداء للسلام الوطني أو خطر على المجتمع وأمنه، وهو الأمر الذي استند إليه العديد من القادة الأفارقة وغيرهم في تبريرهم حظر التعدد الحزبي باعتباره متعارضا مع مقتضيات تحقيق الوحدة الوطنية ويفتح الباب لتكريس الانتماءات الإثنية[٤].

ولما كان حظر قيام الأحزاب السياسية ليس كافيا للتخلص من الانتماءات المؤسسية الإثنية التي يمكن أن تتبدى في أشكال أخرى غير سياسية ، لجأت بعض الأنظمة كنظام موبوتو في زائير إلى حظر كافة التنظيمات والمؤسسات الجماعية الإثنية[٥].

وعلى صعيد آخر؛ فإن العديد من النظم الإفريقية قد سعت إلى القضاء على عمليات التمييز الإثني في المجتمع؛ من خلال منظومة من الضوابط والقرارات والقوانين المُحرِّمة والمُجرِّمة لممارسات التمييز الإثني أو دعاوى الانفصال مؤكدة على حقوق المساواة بين كافة الأفراد بصرف النظر عن انتمائهم الإثني. إلا أن إصدار تلك القواعد والقوانين لم يقترن بالضرورة في معظم الأحوال بترجمة فعلية لهذه

---

(١) د. كمال المنوفي : مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٧: ٣٠٨

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٠٩

(٣) عبد الغفار رشاد : مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠

(٤)Keller, **Op.cit.**, P 267

(٥)**Idem**

القـــرارات إلى سياسات واقعية فاعلة حيث استمر واقع التمييز وعدم المساواة رغم تعهد الحكومات بغير ذلك(١).

وإضـــافة إلى إجــراءات الحظـــر والاعـــتقال سالفة البيان، استخدمت بعض النظم الإفـــريقية أشكال تنظيمية أخرى للتعامل مع واقع التعددية وما يفرضه من تحديات مـــن ذلـــك إقـــدام دول مثل كينيا وتنزانيا وإثيوبيا وموزمبيق على تصميم المناهج المدرســـية والتعـــليمية بصفة عامة، بصورة تعمل على خفض وتقليص الولاءات التحـــتية الضيقة ودعم الهوية الوطنية في نفوس الطلاب وفي أحوال أخرى عمدت بعض النظم إلى استخدام ذات الأداة التعليمية لفرض هوية لغوية ودينية بعينها على أبـــناء الجماعـــات على نحو ما تشهد خبرة فترة حكم الدرج في أثيوبيا ومحاولتهم فـــرض اللغة الأمهرية كلغة وطنية والمسيحية القبطية كديانة وطنية الأمر الذي أثار حفيظة الجماعات الأخرى ومعارضتها(٢).

وإلى جـــانب الإجـــراءات ســـالفة البيان، للضبط والتنظيم تعتمد النظم بصفة عامة، والـــنظم المتخـــلفة بصفة خاصة، على استخدام الوسائل القمعية الإكراهية ممثلة في جهـــاز الشـــرطة وغيـــرة من المؤسسات المناظرة في حماية النخب الحاكمة وقهر المعارضة وفرض الأمن والنظام في الداخل(٣).

ثالثاً: سياسة إعادة التنظيم

عـــلى غرار سياسات إعادة التوزيع تقوم سياسة إعادة التنظيم على أساس تعديل أو تغييـــر أوضـــاع قائمـــة وليســـت منشئة ابتداء على نحو ما هو الحال في سياسات التوزيع وسياسات التنظيم.

وتســـتهدف سياسات إعادة التنظيم مثلها في ذلك مثل سياسات الضبط والتنظيم، إما تقويـــة يـــد النظام الحاكم وسلطته التنفيذية أو إعادة التوزيع للقوة السياسية لاحتواء مطالب جماعات معينة.

---

(١)**Ibid**., P: 262

وانظر في ذات الفكرة:

Clive Nabier,"Africa's Constitutional Renaissance? Stocktaking In The 90s" In **Africa Dialogue** (South Africa :The African Center For The Constractive Resolution Of Disputs (Accord). No 1.2000), PP: 77: 83

(٢)Keller ,**Op.cit.**, PP: 262: 263

(٣) د. كمال المنوفي : **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٣٠٩: ٣١٠.

وسياسات إعادة التنظيم، يمكن أن تتضمن إعادة هيكلة وصياغة الدساتير، أو الجهاز الإداري أو النظام الحزبي حيث تشير الخبرة الإفريقية إلى أنة قد شهدت الكثير من الدول الإفريقية تعديلات دستورية تم فيها الانتقال من الشكل الموحد للدولة إلى الشكل الاتحادي (السودان – نيجيريا – إثيوبيا) أو الانتقال من نظام التعدد الحزبي إلى الحزب الوحيد، على نحو ما شهدت خبرة مرحلة ما بعد الاستقلال، أو التحول العكسي من الحزب الوحيد إلى الأخذ بالتعددية الحزبية على نحو ما تكشف خبرة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ومرحلة التسعينيات من القرن العشرين(١).

وفي ظل هذه السياسات المختلفة لإعادة التنظيم احتلت قضية احتواء المطالب الإثنية وتحقيق الاندماج الوطني موقعا مركزيا في تبرير تلك السياسات والاتجاه إليها وذلك بصرف النظر عن مدى فاعلية تلك السياسات المختلفة لإعادة التوزيع في تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: *السياسات الرمزية*

تستهدف السياسات الرمزية ابتكار واستخدام الرموز بمختلف مستوياتها (دينية، عسكرية، ثقافية، اجتماعية. ..) لدعم الشعور بالمواطنة والولاء للنظام وأهدافه(٢).

فالدول تهتم بالآثار وتنشئ المتاحف لتذكر الناس بأمجادهم التاريخية، كما أن القيادات السياسية لا تألو جهدا في الإشارة في أحاديثها إلى رموز البطولة والحكمة التي يتضمنها تاريخ الأمة. وفي ذات الاتجاه تصب احتفالات الدول بالأعياد الوطنية والدينية وما تقوم به من عروض عسكرية(٣).

وجدير بالبيان أن السياسات العامة نفسها –في بعض الأحيان– تكون سياسات رمزية؛ ذلك أنه في كثير من الأنظمة فقيرة الموارد يجد النظام السياسي نفسه محاطا بمطالب جماعات بعينها من أجل القيام بعمل ما، وفي ظل واقع ندرة الموارد اللازمة لأداء وتحقيق المطالب يلجأ النظام السياسي إلى الحفاظ على وجودة من خلال السياسات الرمزية التي تقوم على إقناع الجماهير بأن قادة النظام يقومون

---

(١)Keller, **Op.cit.**, PP 265: 268

Nabier, **Op.cit.**, PP 84-91.

(٢) د. كمال المنوفي : مرجع سبق ذكره، ص ٣١٠

(٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

بـــبذل قصارى جهدهم لحل مشكلاتهم وتحقيق مطالبهم، أو إثبات أن النخبة الحاكمة أنشط من غيرها في هذا الصدد(١).

ويمكن القول، أن المكون الأساسي للسياسات الرمزية هو مكون أيديولوجي ،ممثل فـــي شـــعارات يـــرفعها سدنة النظام ورموزه ،لا سيما الأحزاب الحاكمة والقيادة، فالقائد أو الرئيس يمكن أن يحتفظ بمكانته وقيادته السياسية من خلال عزو نجاحات لـــه في التعامل مع قضايا ربما لا تكون موضع خلاف، أو لا تكون موجودة أصلا، وأن يشـــيع عـــبر وســـائل الإعلام امتلاكه لصفات محببة إلى الشعب، ولعل أكثر الشـــعارات الـــتي اســـتخدمت على صعيد الدول النامية هي ادعاء قادتها أنهم قد ســـاهموا ويساهمون في وقف الاستغلال الغربي لثروات بلادهم وطهّروا بلادهم من الاســـتعمار، كمـــا أن بعـــض قـــادة الدول الإفريقية قد عزفوا طويلا على سياسة الإصـــلاح الـــزراعي، وإعـــادة توزيـــع الأرض على المواطنين؛ على الرغم أن المســـاحات الـــتي قد تمت مصادراتها، قد لا تكون كبيرة، وأن أجود الأراضي ما زالـــت فـــي يد المستوطنين على نحو ما تكشف خبرة كينيا وزيمبابوي.فالمهم هو الدعاية المصاحبة لذلك السلوك الرمزي في جوهرة، وما يُحدثه ذلك السلوك، وتلك الدعاية من أثر لدى الجماعات، من زيادة رصيد وشعبية القائد وامتصاص وخفض حدة عدم الرضا في البلاد(٢).

يـــبين ممـــا ســـبق، أن فاعلية السياسات الرمزية، تتوقف في جانب منها على مدى فاعـــلية الاتصـــال بين النخبة الحاكمة والجماهير؛ ذلك أنه قد يستخدم النظام الحاكم رمـــوزا لا يفهمهـــا، أو لا يعـــترف بها أبناء جماعة، أو جماعات معينة؛ وفي هذه الحالـــة فـــإن الرسالة الرمزية ستفقد محتواها وأثرها؛ بل قد تأتي بأثر عكسي؛ حال فهمهـــا على نحو خاطئ من جانب الجماعات المستهدفة، الأمر الذي يعني ضرورة وعـــي الـــنظام السياســـي بواقـــع المجتمع ومتطلباته، وكذا حجم القدرات والموارد المتاحة للتعامل مع تلك المطالب، وسبل الاستجابة لها(٣).

---

(١)Keller ,**Op.cit.**, P: 257

(٢)**Ibid.**, PP: 257: 258

(٣) عبد الغفار رشاد : **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٢٦٥-٢٦٦.

فالـــنظم السياسية يمكنها أن تستميل الجماعات بصورة أكبر عبر سياسات التوزيع، إلا أن تـــلك السياســـات- عـــلى نحو ما سلف البيان- تتطلب امتلاك الدولة موارد كافيـــة؛ لـــتحقيق ذلـــك، وهو ما لا يتوافر لمعظم دول العالم، ولجميع الدول النامية تقريـــباً؛ حيث تعاني هذه الدول من فقر في الموارد المتاحة للتوظيف لهذا الغرض، الأمـــر الذي دفع بعض النظم إلى البحث عن موارد معنوية قابلة للتوزيع أو إعادة الـــتوزيع لتعويض الافتقار للموارد المادية. ومن الأمثلة التقليدية في هذا الشأن على الصـــعيد الإفريقي؛ مثالي كينيا وتنزانيا في عهد كينياتا ونيريري على التوالي، حيث اســـتُخدمت الرمـــزية السياسية بصورة واضحة لحشد وتعبئة الجماهير خلف القيادة والنظام الحاكم(١).

ففـــي تـــنزانيا حاول نيريري إحداث اندماج وطني بين الجماعات الإثنية القائمة في المجـــتمع التـــنزاني عبر سياسة "الأوجاما" أو "الجماعة"، إلا أنه في ظل عدم اتفاق جماعـــات المجـــتمع حول مضمون وأهداف تلك السياسة، بدا فشل تلك السياسة في أداء رســـالتها فـــي مطـــلع الســـبعينيات؛ ففـــي عام ١٩٧٢م، أتضح أن العديد من المجـــتمعات الجماعيـــة الـــتي أقامـــتها ودعـــت إليهـــا الحكومة التنزانية لم تحظ بالإقـــبال؛وهو مـــا دفع الحكومة إلى استخدام الأدوات القسرية والإجبار لتعمير تلك المجـــتمعات بالأفـــراد عـــلى نحو كشف عن تداخل واختلاط بين السياسة الرمزية وسياسة الضبط والتنظيم(٢).

وعـــلى الصعيد الكيني مثلت سياسة الهارامبي – Harambee وتعني لغة "لنعمل سوياً " – أحـــد نمـــاذج السياسات الرمزية واستهدفت بالأساس تخفيف العبء عن الحكومة من خلال تحويل بعض الخدمات والأعمال الحكومية إلى كاهل الجماعات والتنظيمات الأهلية المحـــلية؛ على نحو يجعل سبب نقص الخدمات والسلع الموجهة إلى تلك الجماعات، هو عدم التزام أبناء الجماعة أنفسهم بأداء واجباتهم، وليس تقصير النظام.

ولقـــد كانت أبرز مثالب السياسة الكينية أنها رسخت الولاءات الضيقة بدلاً من بسط الهوية الوطنية على نحو ما فعلت -بدرجة ما- سياسة اليوجاما في تنزانيا(٣).

---

(١)Keller , **Op.cit.**, P: 270

(٢) حول تفاصيل تلك السياسة وتقيمها انظر :

د. حمدي عبد الرحمن : الأيديولوجية والتنمية . . . . **مرجع سبق ذكره،** .

(٣) لمزيد انظر: **المرجع سبق ذكره،**

وتجـــدر الإشارة ،إلى أن الرئيس العاجي السابق هوفويه بوانييه قد طرح نموذجا مغايراً للسياســـات الرمزية؛ فعلى حين اتسمت السياسة الرمزية في كينيا وتنزانيا باختزالها فـــي صـــيغة أيديولوجية، فإن النموذج العاجي قد خلا من تلك الصيغة واعتمد على التواصل المباشر بين الرئيس والجماهير.عيدي عام ١٩٦٩ قام الرئيس بوانييه بعقد سلسلة اجتماعات جماهيرية بلغت ٣٣ اجتماعا جماهيريا ضمت جماعات وظيفية لا إثـــنية كـــ(الـــتجار، والطلاب، والآباء، والموظفين، والجنود. . .) للتعرف على مطالـــبهم؛ وعـــلى الـــرغم مـــن الطبيعة اللا إثنية لهذه الاجتماعات فإنها قد حفلت بالاخـــتلافات على أسس إثنية واضحة، وقد انتهى الرئيس بوانييه إلى ضرورة جعل اجـــتماعاته مـــع الجماعـــات المختـــلفة بالبلاد عملية دورية سنوية على أن تتوزع الاجـــتماعات عبر البلاد لتشمل أكبر عدد من الجماعات وتثير اهتمام أكبر عدد من المسئولين في البلاد بمطالب الجماهير[(١)].

وعـــلى الرغم من أن اجتماعات بوانييه قد أسفرت في بعض الأحيان عن مكاسب مادية لـــبعض الجماعـــات فإن العائد الأكبر لهذه السياسات كان رمزيا ممثلا في شعور العديد مـــن الجماعـــات أن الـــرئيس شخصيا مهتم بمشكلاتها ومتعهد بحلها كما أسفرت تلك السياسة عن ازدياد دائرة المشاركين والمهتمين بالشئون السياسية من الشعب[(٢)].

وعلى صعيد آخر تجسد إريتريا نموذجاً آخر لفاعلية السياسات الرمزية ودورها في دعم النظام الحاكم على العديد من المستويات، فانطلاقاً من واقع فقر وندرة الموارد المـــتاحة للـــنظام اعتمدت النخبة الحاكمة بدرجة كبيرة على السياسات الرمزية منذ اســـتقلالها رســـميا عام ١٩٩٣م؛ حيث حرصت النخبة الحاكمة على توظيف الأداة الإعلاميـــة لإثبات الفاعلية لسياستها التنموية القائمة على الاعتماد على النفس سواء تمثـــلت تلك المشروعات في مد سكك حديد أو رصف طريق بري؛ ذلك بالإضافة إلى الحـــرص على إبراز الدور التطوعي لأهل القرى والمناطق المستفيدة من تلك المشـــروعات[(٣)]. وقد ازدادت أهمية السياسات الرمزية مع اندلاع الحرب الإريترية الأثيوبيـــة حيـــث حرصـــت القيـــادة الإريترية على التركيز على شعارات الصمود

---

(١)Keller, **Op.cit.**, P: 272

(٢)Idem.

(٣) انظر على سبيل المثال جريدة إريتريا الحديثة الناطقة باسم حكومة إريتريا العدد ١٠٨ في ٢٠٠٠/٥/٩ م كمثال على الرمزية بأبعادها المختلفة حيث عرضت لمهرجان الطلاب والشباب في أسمرة . وكذا لدور العمل التطوعي في إنشاء إحدى الطرق البرية بالتعاون مع الحكومة علاوة على التأكيد على الصمود الإريتري في وجه العدوان الإثيوبي

وتــاريخ النضـــال، والتخــلص مــن نير الاستعمار الإثيوبي، والتأكيد على حتمية الانتصـــار الإريـــتري ؛ بل أن اسم العملة الإريترية نفسه "النقفة" لم يخل من السمة الرمـــزية حيــث جــاءت التســمية على اسم موقعة انتصرت فيها الحركة الشعبية الإريترية على القوات الإثيوبية أثناء النضال الإريتري من أجل الاستقلال(١).

وتجــدر الإشــارة،إلى أنــه لا تجب المبالغة في الاعتماد على السياسات الرمزية وحدهــا دون ما مساندة من السياسات الأخرى لا سيما السياسات التوزيعية حيث إن تــلك المــبالغة يمكن أن تزيد من حدة رد الفعل حال انكشاف إفلاس تلك السياسات الرمـــزية وعـــدم واقعيتها كأن تتعرض الجيوش ضخمة الاستعراضات إلى هزيمة عســكرية فـــي مواجهـــة مـــع دول مكافئة، أو أقل قدرة،أو اكتشاف تلاعب النظام بمشـــاعر الجماهير وآمالهم؛ على أنه واقعيا يصعب اعتماد نظام سياسي على نمط واحـــد من السياسات سالفة البيان؛ فالمشاهد هو أن النظم السياسية تعتمد على توليفة من السياسات؛ وإن تباينت في الوزن النسبي لكل سياسة.

وخـــتاما، يمكـــن القـــول أنه ما من دولة تستطيع البقاء والاستمرار استنادا إلى السلطة والقهـــر وحدهما ؛ لذا فإن عليها أن تعمد إلى تنمية قدراتها الاقتصادية والثقافية والأمنية والاجـــتماعية للارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين وذعم الاندماج الوطني بين الجماعات الإثـــنية بالمجتمع على نحو يدعم شرعية النظام ويؤهله لاتخاذ ما يراه من قرارات دون حاجـــة للاعتماد بدرجة كبيرة على أدوات القسر والقمع وتعريض النظام لعدم الاستقرار الناجم عن ازدياد سخط وعدم رضاء الجماعات المختلفة في المجتمع(٢).

ويتـــبقى القـــول، أنه بالنظر إلى حقيقة تباين النظم والمجتمعات فيما يتعلق بأسباب الصـــراعات الإثـــنية تـــبعا لاخـــتلاف التركيب الاجتماعي والتاريخ السياسي لها ؛ وانطلاقـــا مـــن اخـــتلاف النظم في طرق استجابتها وإدارتها للمطالب الإثنية؛ تبعا لاخـــتلاف قدراتهـــا بالمعـــنى الشامل، ومدى انكشافها الداخلي والخارجي للضغط السياســـي، وخصائص القيادات السياسية والإدارية، ومدى مرونة وحساسية صانعي السياســـة للمطالب الإثنية، فإن التعرف على طبيعة العلاقة بين النظام السياسي في دولـــة ما والجماعات الإثنية الموجودة بها يتطلب دراسة ذلك النظام في إطار سياقه وقدراتـــه الخاصة؛وإن لم ينف أهمية التعرف على المشترك بين التجارب المختلفة للاسترشاد به في إدارة العلاقة على نحو فاعل.

---

(١) مركز الحضارة للدراسات السياسية: **أمتي في العالم : حولية قضايا العالم الإسلامي** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،١٩٩٩) ص ٥٠٥

(٢)**Keller, Op.cit., P**: 258

في ختام هذا البحث، يمكن تأكيد بعض ما ورد فيه من خلاصات، وكشف مدي صحة المقولات والافتراضات التي انطلق منها البحث في ضوء طبيعة العلاقة بين التعددية الإثنية والنظام السياسي .ويمكن إجمال أهم الخلاصات الواردة في البحث فيما يلي:

- أن التعددية الإثنية ظاهرة مركبة معقدة، ذلك أنها نتاج معطيات طبيعة سننية (واقع التعدد والتنوع والاختلاف) ومعطيات ثقافية (تميز لغوي، عقدي، تاريخ) ومعطيات نفسية (إدراك ووعي الجماعة الإثنية بذاتها وغيرها)، الأمر الذي يجعل كل جماعة إثــنية فـــي نشـــأتها وتبلورها محكومة بقدر خاص من تلك المعطيات والعوامل، ويضفي عليها قدراً من التفرد، بما يعني ضرورة الإحاطة بتلك المعطيات والعوامل لفهم طبيعة الجماعات الإثنية في ذاتها وتفاعلاتها .
- وقـــد أوضحت الدراسة أن مناط تميز الجماعة الإثنية في مقابل الجماعة العرقية، أن الأخيـــرة تستند في وجودها بالأساس على رابطة الدم بين أعضائها، وإن أشار بعـــض الباحثين إلى وجود روابط ثقافية وحضارية للجماعة العرقية، أما الجماعة الإثـــنية فمناط وجودها البعد الثقافي الادراكي لابناء الجماعة بأن هناك تراثاً ثقافياً وتاريخـــاً مشـــتركاً يميزها عن غيرها، حتى ولو لم يوجد رابط سلالي أو عرقي لـــلجماعة الإثنية ذلك أن تلك الرابطة ليست ركناً من أركان الجماعة الإثنية، وفي هـــذا أوضـــحت الدراسة أن مفهوم الإثنية يقترب في مكوناته ومحتواه من مفهوم الأمـــة وأن الفـــارق بيـــنهما إنمـــا يكمـــن في المدي والحجم، وليس في الطبيعة والمحتوي، وانطلاقاً من تلك المشابهة خلصت الدراسة إلى أن الجماعة الإثنية في علاقـــتها بالقومية إنما مالي علاقة كيان اجتماعي حاضن (الإثنية، الأمة)، بحركة سياســـية فاعلـــه (القومية)، فالجماعة الإثنية يمكن أن تكون ركيزة لحركة قومية هادفة لقيام دولة مستقلة .

عـــلى صـــعيد آخـــر، أوضحت الدراسة تعدد أسس تصنيف الجماعات الإثنية لدي الباحـــثين والكـــتّاب المهتمين بالظاهرة، كنتاج لتعدد واختلاف زوايا نظر كل فريق إلى الظاهـــرة، حيـــث ركـــز البعض على العامل الفارق؛ فكان حديثهم منصباً على جماعـــات ســـلالية، أو ثقافيـــة لغويـــة، أو دينية مذهبية وركز آخرون على طبيعة العلاقـــات بيـــن الجماعـــات الإثـــنية داخل المجتمع؛ فجاء تصنيفهم الجماعات إلى

جماعـــات تراتـــبية ولا تراتـــبية، وذهب فريق ثالث إلى تصنيف الجماعات حسب غاياتهـــا؛ فكـــان الحديـــث عن جماعات انصهارية وجماعات اندماجية، وجماعات مـــنادية بالـــتعددية، وجماعـــات استعلائية وجماعات انفصالية . وتكمن أهمية تلك الخلاصـــة، فـــي تأكيدهـــا واقع تعقد الظاهرة، وضرورة توخي الحذر عند التعامل معهـــا، وتحديد طبيعة الأساس التصنيفي الذي ينطلق منه الباحث، وعلاقته بالأسس الأخرى ومدي إمكانات الجمع بينها على نحو ما أوضحت الدراسة .

ويرتبط بالخلاصة سالفة البيان، خلاصة أخري مالي: تعدد اتجاهات ومدارس تحليل الظاهـــرة الإثنية؛ وقد حاولت الدراسة عرض أهم تلك الاتجاهات والمدارس، حيث تم إجمالها في ثلاثة اتجاهات رئيسية أولها يذهب أنصاره إلى أن الإثنية معطي نابع مـــن ولادة الفـــرد فـــي إطـــار بيئة بعينها ويرون أن الإنسان رهين تلك المعطيات القرابية التي تبلور هويته الإثنية ولا يملك منها فكاكاً، ويذهب الاتجاه الثاني إلى أن الإثـــنية أداة في التنافس الأجتماعي والسياسي وأنها ليست جامدة على نحو ما يذهب انصـــار المدرســـة الأولي، ويذهب الفريق الثالث إلى أن آيا من المدرستين لا يكفي منفرداً لتفسير الظاهرة ، وأنه ينبغي دمج كل من الاتجاهين معاً لتفهم الظاهرة.

كما تجدر الإشارة، إلى ضرورة التمييز بين واقع التعدد الإثني كمعطي سنني رباني تقتضـــيه حقيقـــة الوجود البشرى وما يفرضه من علاقات تفاعل من ناحية ، وبين الإثـــنية كحـــركة سياسية ناجمة عن العوامل الاقتصادية الاجتماعية وفعل النخب؛ حيث إن ذلك التمييز يسهم بقدر ما في التوفيق بين مقولات انصار الاتجاهات سالفة البيان التي ينجم التعارض الظاهري بينها من الافتقار إلى ذلك التمييز في مستويات التحليل بين واقع تعدد الجماعات الإثنية وتعدد الإثنيات.

وعـــلى صعيد المطالب الإثنية ومبرراتها وعوامل فاعليتها، يمكن القول إن المطالب الإثـــنية تتباين حسب الطبيعة الغالبة عليها، ما بين مطالب رمزية؛ يأتي في مقدمتها الـــلغة، والديـــن، والعـــادات والتقاليد والرموز الخاصة بالجماعة، ومطالب مادية؛ كالتمـــثيل فـــي المؤسســـات والمناصب العامة، ونصيب الجماعة في الأنفاق العام، ومـــلكية الأرض، والاســـتقلال بشقية الإداري والسياسي. وقد أوضحت الدراسة أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين كلا النمطين من المطالب الرمزية والمادية لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، حيث يقود كل منهما إلى الآخر ويدعمه.

وعلى صعيد آخر يمكن القول، بأنه توجد علاقة بين قدرات الجماعة وتراثها الحضاري وواقعها من ناحية، وبين طبيعة المبررات التي تتوسل بها الحصول على مطالبها من ناحية أخري، حيث تتمسك الجماعات المستضعفة والأقل قدرة وكفاءة بمبررات تاريخية بالأساس، كأسبقية الوجود بالإقليم، ومبررات قيمية معيارية، كالمساواة بالمفهوم المطلق. في حين تذهب الجماعات الإثنية المميزة المكانة والقدرات، إلى التمسك بمبررات موضوعية كالكفاءة والجدارة، كأساس لدعم مطالبها كما أوضحت الدراسة كذلك أن وضع الجماعة الإثنية وإقليمها الذي تقطنه من حيث الغني والفقر يحكم بقدر كبير طبيعة مطالب الجماعة وعلاقتها بالنظام .

وقد أبرزت الدراسة، أن طبيعة هيكل المجتمع الإثني وجماعاته يلعب دوراً اساسياً في دعم وفاعلية مطالب الجماعات الإثنية، حيث خلصت الدراسة إلى أنه في المجتمعات التراتبية تحظي مطالب الجماعات السائدة بدرجة أكبر من الفاعلية وحرية الحركة في ظل امتلاك الجماعة المهيمنة مكنات التأثير والضبط المختلفة، وفي ظل إقرار وقبول الجماعات الخاضعة لواقع عدم المساواة. على أن ذلك التوافق بين الجماعة المهيمنة والجماعة الخاضعة على واقع عدم المساواة، يحمل في طياته مخاطر جمة تتمثل في إنه في ظل الطبيعة المغلقة لنظام المجتمع التراتبي، فإن السبيل لتسوية الصراعات بين الجماعات المكونة للمجتمع – غالباً – ما يأخذ صورة الحرب الأهلية أو الثورة الاجتماعية . أما المجتمعات غير التراتبية، فإنه في ظل إمكانات الحراك الاجتماعي والسياسي داخل الجماعات وفيما بينها، فإن الصراع قلما يأخذ صورة الصراع المفتوح أو الحرب الاهلية .

وعلى صعيد آخر، تبين من التناول السابق اعتماد فاعلية المطالب على عوامل واعتبارات أخري حاكمة؛ حيث أشارت الدراسة إلى أن فاعلية مطالب الجماعة الإثنية تعتمد –أيضاً –على حجم الجماعة الإثنية وطموحات نخبتها ودرجة تماسكها وتركزها الإقليمي، وحظ إقليمها من الغني والفقر؛ حيث يمكن القول بصفة عامة، أن ثمة علاقة طردية بين كل عنصر من تلك العناصر، وفاعلية مطالب الجماعة الإثنية.

وقد أوضحت الدراسة أيضاً، أن فاعلية مطالب الجماعات الإثنية ، لا تقتصر فقط على العوامل الذاتية الخاصة بالجماعة الإثنية، ولكن ترتبط كذلك بطبيعة قدرات النظام السياسي على الإستجابة لتلك المطالب واستيعابها، أو قمعها؛ في ضوء

تركيـبة النظام على صعيد المؤسسات والنخب . وعلى ذات الصعيد خلص الباحث مـن دراسة العلاقة بين طبيعة الجماعه الإثنية وإقليمها الذي تقطنه من حيث الغني والفقر من ناحية وبين طبيعة مطالبها من ناحية أخري ما إلى :-

-أن الجماعـات المتخـلفة الـتي تقطن اقاليم فقيرة، غالباً ما تطالب بتوزيع موارد الـبلاد عـلى أسـاس نسبي بين الاقاليم وحسب التعداد السكاني . وأنه في حالة تجـاهل مطالبها فإنها -غالباً- ما تلجأ إلى المطالبة بالانفصال في مرحلة مبكرة وبصورة متكررة ، رغم التكلفة الاقتصادية الكبيرة المترتبة على ذلك الانفصال ، حيـث يحقـق ذلـك الانفصال مصالح أساسية للنخب حتى وإن جاء على حساب أعضاء الجماعة الإثنية من غير النخب .

-أن الجماعـات المـتقدمة التي تقطن أقاليم فقيرة، تتركز مطالبها في ضرورة عدم الـتمييز بيـن الجماعـات ورفض التوزيع النسبي للموارد على أساس الجماعات وتطـالب بتطـبيق مبادئ الجدارة والكفاءة ، وأوضحت الدراسة، أنه في حالة في عـدم الاسـتجابة لمطالب تلك الجماعات، والإمعان في ممارسة سياسات تمييزية ضـدها ، فإنهـا غالباً ما تلجأ – في نهاية المطاف – إلى المطالبة بالانفصال في ظل الإحساس بتعاظم فوائد الانفصال على أعباء البقاء في إطار الوحدة .

-أن الجماعـات المـتقدمة التي تقطن إقليماً غنياً ، تتمثل مطالبها الأساسية في عدم الـتمييز بيـن الجماعـات فيما يتصل بتولي المناصب القيادية ، وضرورة إنفاق عوائد كل إقليم على أهله ، وعدم التوزيع النسبي للموارد أو الفرص ، وقلما يلجأ هـؤلاء إلى المطالـبة بالانفصال إلا في حالات الإحساس بالتمييز الشديد ضدهم وتهديد أبناء الجماعة في أرواحهم وأرزاقهم .

-أن الجماعـات المتخلفة القاطنة في إقليم غني ، تتركز مطالبها الأساسية غالباً في اتـباع سياسـات حفظ الوظائف والتوزيع النسبي لها وإنفاق عوائد كل إقليم على أهلـه ، وفـي حالة تجاهل مطالب الجماعة ورفضها ، فإن الجماعة قد تلجأ إلى المطالبة بالانفصال ، بصرف النظر عن الخسائر المترتبة على ذلك .

وعلى صعيد استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية وأدواتها والسياسات المستخدمة في هذا الصدد ، انتهى الرأي إلى أن هناك مجموعتين اساسيتين من استراتيجيات إدارة التعددية الإثنية، تتمايزان من حيث الطبيعة والغايات هما: الاستراتيجيات التساومية

لإدارة الــتعددية الإثــنية؛ والتي تستهدف بالأساس الحفاظ على ذلك التنوع والتعدد الإثــني وتفعيل الجوانب الإيجابية فيه ، من خلال التركيز على الجوانب المشتركة بيــن الجماعات ، لخلق هوية عامة جامعة، والاستراتيجية القسرية؛ والتي تستهدف إزالة أوجه التعدد الإثني واستئصالها ،عبر الأدوات القمعية بصورها المختلفة .

وقــد أكــدت الدراسة على إنه ، ما من نظام يستطيع البقاء والاستمرار استناداً إلى السـلطة والقهــر وحدهمــا ، لذا فعلية أن يعمد إلى دعم قدراته التنموية، بأبعادها المختــلفة ،عــلى نحو يحقق الاندماج الوطني اللازم للتعايش بين الجماعات الإثنية القائمــة في البلاد ، وبما يحفظ للنظام استقراره واستمراره عبر دعم شرعية النظام لدي قطاعات الشعب ممثلة في جماعاتة المختلفة.

وعــلى صعيد الأدوات أوضحت الدراسة دور كل من الدستور، والقانون الانتخابي، والمؤسسات الحكومية (التشريعية والتنفيذية) والمؤسسة العسكرية في إدارة التعددية الإثــنية ، فــي ظل الاستراتيجيات سالفة البيان ، والسياسات المتبعة في هذا الشأن. كمــا أوضحت الدراسة كذلك دور التنظيمات الحزبية وجماعات المصالح في بلورة المطــالب الإثــنية ودعمهــا من ناحية ، والمساهمة في ضبطها وإدارتها من ناحية أخــري فــي ظــل الوظائف المنوطة تقليدياً لتلك المؤسسات وقد خلصت الدراسة، أيضــا، إلى أن الفســاد بأشــكاله وصورة المختلفة يعتبر أحد أخطر المعوقات التي تعــترض أداء المؤسســات المختصة بإدارة التعددية الإثنية، وأنه كثيراً ما تكون له آثار سلبية فيما يتصل بإحداث إندماج وطني في المجتمع.

وعــلى صعيد السياسات، أكدت الدراسة أن النظم السياسية في تعاملها مع الظواهر المختــلفة – ومن بينها التعددية الإثنية – تستخدم حزمة من السياسات العامة ، في ســعيها لإدارة واقــع التعددية الإثنية وما تفرزه من مطالب ، وتتمثل أهم السياسات المســتخدمة فــي هــذا الشأن في السياسات الاستخراجية وسياسات التوزيع وإعادة الــتوزيع ، وسياســات التنظيم وإعادة التنظيم، والسياسات الرمزية، حيث أوضحت الدراســة أن أيــاً مــن النظم لا ينبغي أن يعتمد في إدارته لواقع التعدد الإثني على سياســة بعينها دون غيرها من السياسات في ضوء علاقة التساند بين تلك السياسات وبعضــها البعض، كما إنه لا يجب المبالغة في الاعتماد على السياسات الرمزية لما قــد تســفر عــنه من ردود فعل سلبية حال انكشاف زيف تلك الرموز والسياسات الرمزية وعدم استنادها إلى رصيد من واقع وسياسات توزيعية داعمة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية :

أ- كتب :

١.أ.أدوبواهن (مشرف): **"تاريخ إفريقيا العام" المجلد السابع** (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا، ١٩٩٧).

٢.إبراهيم نصر الدين: **حركة التحرير الوطني في جنوب إفريقيا** (القاهرة: المستقبل العربي، ١٩٨٩)

٣.إبراهيم نصر الدين: **الاندماج الوطني في إفريقيا : نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦).

٤.إبراهيم نصر الدين(مقرر):**الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة،٢٠٠٠).

٥.أحمد ثابت: **التعددية السياسية**(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).

٦.أحمد سويلم العمري: **التفرقة العنصرية** (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، سلسلة المكتبة الثقافية عدد ١١٥، ١٥ أغسطس ١٩٨٤).

٧.أرشي مافيجي:**الإثنية والصراع السياسي في إفريقيا**، ترجمة صلاح أبو نار (القاهرة: مركز البحوث العربية،د.ت).

٨.إمــباى لوبشـــير :**قضــايا اللغة والدين في الأدب الإفريقي** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٧)

٩.برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة إلى القبيلة** (بيروت: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٠).

١٠. بيتر فارب : **بنو الإنسان** ، ترجمة: زهير الكرمي (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٦٧، يوليو ١٩٨٣).

١١. تيد روبرت جار:**أقليات في خطر: ٢٣٠ أقلية في دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، ترجمة : مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥).

١٢. جان فرانسوا بايار : **سياسة ملء البطون : سوسيولوجية الدولة في إفريقيا**، ترجمة . حليم طوسون ،(القاهرة : دار العالم الثالث ، ١٩٩٢).

١٣.جفري بارندر (محرر) **المعتقدات الدينية لدى الشعوب**، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٧٣، مايو١٩٩٣).

١٤. جمعية الدعوة الإسلامية: **ندوة الإسلام والمسلمون في إفريقيا** (الجماهيرية العربية الليبية: جمعية الدعوة الإسلامية،١٩٩٨) .

١٥.حمــدي عبد الرحمن: **الايديولوجية والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩١).

١٦.حمدي عبد الرحمن: **الفساد السياسي في أفريقيا** (القاهرة: دار القارئ العربي، ط١، ١٩٩٣م).
١٧. حمدي عبد الرحمن : **التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية** . (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٦) .
١٨. حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في أفريقيا** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٦).
١٩. حمدي عبد الرحمن: **قضايا في النظم السياسية الإفريقية** (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ١٩٩٨).
٢٠. حورية مجاهد :**نظام الحزب الواحد في إفريقيا :بين النظرية والتطبيق** (القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،١٩٧٧) .
٢١. دانيال برومبرغ (محرر): **التعدد وتحديات الاختلاف: المجتمعات المنقسمة وكيف تستقر؟** ترجمة:عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٧).
٢٢. دانيل كيفلس، وليروي هود (محرران):**الشفرة الوراثية للإنسان:القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري**(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢١٧، يناير ١٩٩٧).
٢٣. دونالدل. وايدنر: **تاريخ أفريقيا جنوب الصحراء: الجزء الأول**، ترجمة: علي أحمد فخري و شوقي الجمل (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، ١٩٧٦)
٢٤.ر. ج. سيمونز: **لون البشرة وأثره في العلاقات الإنسانية**، ترجمة علي عزت الأنصاري (القاهرة: الإدارة العامة للثقافة بوزارة التعليم العالي، سلسلة الألف كتاب، عدد ٥٢١، د. ت)
٢٥. روزا إسماعيليوفا : **المشكلات العرقية في إفريقيا الاستوائية** . ترجمة سامي الرزاز (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٨٣).
٢٦. ستيفن روز وآخرون: **علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٤٨، أبريل ١٩٩٠).
٢٧. سعد الدين إبراهيم: **الملل والنحل والأعراق: هموم الأقليات في الوطن العربي** (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٤) .
٢٨. سعد الدين إبراهيم:**تأملات في مسألة الأقليات**(القاهرة:مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية،١٩٩٢).
٢٩. صالح بكتاش: **النزاع السنغالي الموريتاني: بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٢).
٣٠. الصديق محمد الشيباني : **أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة "دراسة تحليلية"** ، (طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ٢ ، ١٩٩٠).

٣١. صموئيل هنتنجتون: **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٣).

٣٢. عبد السلام إبراهيم البغدادي : **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣) .

٣٣. عبد الملك عوده: **سنوات الحسم في أفريقيا ١٩٦٠-١٩٦٩** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٩م).

٣٤. فاروق حمادة: **بناء الأمة: بين الإسلام والفكر المعاصر** (الدار البيضاء: دار الثقافة: ١٩٨٦).

٣٥. فريد فون دير مهدن: **السياسية في الدول النامية**، ترجمة مصطفى عباس (القاهرة: المجلس الأعلى لرعاية للفنون والآداب والعلوم، مشروع الألف كتاب، ١٩٦٨)

٣٦. فريدريك هرتز: **القومية في التاريخ والسياسة**، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة العربية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧٨).

٣٧. فيليب برو : **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة د/ محمد عرب صاصيلا (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨).

٣٨. كافين رايلي: **الغرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات (القسم الثاني)** ترجمة: عبد الوهاب المسيري، هدى عبد السميع حجازي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٩٧، يناير ١٩٨٦).

٣٩. كمال المنوفي : **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،ط ١ ، ١٩٨٧) .

٤٠. لويد.ب .س.: **افريقيا في عصر التحول الاجتماعي** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة،عدد ٢٨،أبريل ١٩٨٠).

٤١. محمد أحمد بيومي: **علم الاجتماع الديني** (الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية،١٩٨١).

٤٢. محمد أحمد خلف الله: **مفاهيم قرآنية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٧٩، يوليو ١٩٨٤).

٤٣. محمد السيد سعيد: **الشركات عابرة القومية** (الكويت: المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٧، نوفمبر ١٩٨٦).

٤٤. محمد عبد الغني سعودي: **قضايا إفريقية** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد ٣٤، ١٩٨٦).

٤٥. محمد عبده محجوب : **الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨١).

٤٦. محمود أبو العينين: **إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، عدد ٥٩، ٢٠٠٠م)
٤٧. مركز الحضارة للدراسات السياسية :أمتي في العالم : **حولية قضايا العالم الإسلامي** (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ،١٩٩٩).
٤٨. مصطفى كامل السيد: **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث** (القاهرة: بروفيشينال للإعلام والنشر، ١٩٨٤).
٤٩. ناصيف نصار: **تصورات الأمة المعاصرة: دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة في الفكر العربي الحديث والمعاصر** (بيروت:دار أمواج ،الطبعة الثانية، ١٩٩٤).
٥٠. نيفين مسعد : **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، ١٩٨٩).
٥١. وليم باسكوم: هلفيل هيرسكوفنتز (محرران)، **الثقافة الإفريقية: دراسات في عناصر الاستمرار والتغيير**، ترجمة عبد الملك الناشف (بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).
٥٢. اليونسكو: **تاريخ إفريقيا العام**، (اليونسكو: اللجنة العلمية الدولية لتحرير تاريخ إفريقيا العام، ١٩٩٧).

ب- مقالات :

١- أحمد الخشاب: "المدخل السسيو- أنثروبولوجي للتمييز العنصري "،**المجلة الاجتماعية القومية** (القاهرة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثامن، عدد ٣، عام ١٩٧١).
٢- جابر سعيد عوض : "التعددية في الأدبيات المعاصرة : مراجعة نقدية" . **قراءات سياسية** (فلوريدا : مركز دراسات الإسلام والعالم ، ٣٤ ، ١٩٩٤).
٣- رمزي الشاعر : "الأيديولوجية التحررية وأثرها في الأنظمة السياسية" ؛ **مجلة العلوم القانونية والاقتصادية** (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس، العدد الأول ١٩٧٥).
٤- شفيق الغبرا ، "الإثنية المسيسة : الأدبيات والمفاهيم" ، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت : جامعة الكويت ، ع ٣ ، ١٩٨٨).
٥- طه جابر العلواني: "التعددية: أصول ومراجعات"، **منبر الحوار**(بيروت: دار الكوثر، العددان ٣٢- ٣٣، ربيع وصيف ١٩٩٤).
٦- عبد الملك عوده: "الحرب الأهلية في نيجيريا "، **السياسة الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عدد ١٠، أكتوبر ١٩٦٧).
٧- عثمان فراج: " ا لتفرقة ا لعنصرية وجهود هيئة الأمم في مواجهتها"، **المجلة الاجتماعية القومية** (المجلد الثامن، العدد الثالث، ١٩٧١).

٨- عفيف البوني:" في الهوية القومية العربية"، **المستقبل العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد ٥٧، نوفمبر ١٩٨٣).

٩- عماد الدين خليل:" الوحدة والتنوع في تاريخ المسلمين "، **إسلامية المعرفة** (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الخامس، صفر ١٤١٧ هـ يوليه ١٩٩٦).

١٠-محمد رضا حجازي ، "التعددية الدينية : نظرة تحليلية" ، ترجمة : علاء الراضاني، **مجلة التوحيد** (طهران: مؤسسة الفكر الإسلامي،عدد ٨٧ ، مارس ١٩٩٧) .

١١-محمد سليم العوا: "التعددية السياسية من منظور إسلامي"، **المستقبل الإسلامي** (بريطانيا: مركز دراسات المستقبل الاسلامي، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤١٢ هـ، نوفمبر ١٩٩١).

١٢-محمد نور الدين افاية:"في الهوية والاختلاف:معان وحدود"، **الوحدة** (باريس: المجلس القومي للثقافة، عدد ٥، فبراير١٩٨٥).

١٣-نديم البيطار: "الهوية القومية والوحدة العربية" ،**الوحدة** (عدد ٥، فبراير ١٩٨٥).

١٤-نيفين عبد الخالق: " التعددية والاختلاف: دراسة في العطاء الإسلامي في مبادئ الحكم والسياسة "، **مجلة المسلم المعاصر** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العددان ٧٥ -٧٦، رجب ١٤١٧هـ فبراير ١٩٩٦، ذو الحجة ١٤١٦ هـ- يوليو ١٩٩٥).

١٥- هشام داود: " الإثنيات والسلطات في الشرق الأوسط: الحالة الكردية "، **النهج** (دمشق: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، عدد ٥٤، ربيع ١٩٩٩).

ج- بحوث منشورة وغير منشورة :

١- إبراهيم نصر الدين : إشكالية الدولة في أفريقيا "، **بحث مقدم إلى ندوة "إفريقيا اليوم : قضايا داخلية وخارجية"** (القاهرة : المركز الفرنسي للثقافة والتعاون ومركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فبراير ٢٠٠٠).

٢- إبراهيم نصر الدين: " الوضع الراهن في السودان واحتمالاته المستقبلية"، **ورقة عمل منشورة** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، يناير ١٩٩٧).

٣- إبراهيم نصر الدين: " قضية جنوب السودان"، **ورقة مقدمة إلى ندوة "الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا"** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة ٢٩ - ٣٠ مايو ١٩٩٩).

٤- إبراهيم نصر الدين: مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل "، **بحث مقدم إلى الندوة الدولية لحوض النيل** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مارس ١٩٨٧).

٥- جابـــر ســعيد عوض:" مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية "،**بحث مقـــدم لــندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في الوطن العربي التي نظمتها وزارة الأوقـــاف الكويـــتية والمعهـــد العـــالمي لـــلفكر الإسلامي في يوليو ١٩٩٣** (واشنطن : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣) .

٦- صـــبحي قنصـــوه: "الأزمة الرواندية: من ثورة الهوتو عام ١٩٥٩م إلى مذابح الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤م،**بحث مقدم إلى ندوة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهـــرة: معهـــد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ مايو ١٩٩٩).

٧- عـــبد العزيـــز صقر : "الدولة القومية وظاهرة التعددية دراسة فلسفية وواقعية" **بحث مقدم إلى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في الوطن العربي التي نظمتها وزارة الأوقـــاف الكويـــتية والمعهـــد العـــالمي لـــلفكر الإسلامي في يوليو ١٩٩٣** (واشنطن : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٣) .

٨- ماهر عطية شعبان: " الحرب الأهلية النيجيرية: انفصال بيافرا." **بحث مقدم إلى ندوة الصـــراعات والحـــروب الأهـــلية في إفريقيا (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ، ٢٩ –٣٠ مايو ١٩٩٩).**

٩- مصـــطفى محمـــود منجود: "في مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية مـــنهاجية فـــي فكـــر الشـــوامخ"، **بحث مقدمه إلى ندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ١٩٩٣).

١٠- نيفيـــن عـــبد الخـــالق: " الأبعاد السياسية لمفهوم التعددية، قراءة في واقع الدول القطـــرية العربية واستقراء لمستقبلها "، **بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي** (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٣).

د.الرسائل العلمية:

١- أحمـــد إبراهيم : ظاهرة الحرب الأهلية في أفريقيا : دراسة في أسباب نشأة الظاهرة، **رســـالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النظم السياسية الأفريقية** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٠) .

٢- جلال عبد الله معوض: ظاهرة التخلف: حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢) .

٣- جمـــال محمـــد ضلع: النظام السياسي في أثيوبيا منذ عام ١٩٦٠، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة،١٩٩٧).

٤- السيد عبد المطلب غانم : المشاركة السياسية في مصر، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة ،١٩٧٩).

٥- صبحي قنصوه: مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا ، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (القاهرة :معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ١٩٨٩).

٦- عبد السلام علي نوير: الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤ –١٩٨٧، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "جامعة القاهرة " ١٩٩٣).

٧- عبد الغفار رشاد: دور النخبة في التنمية السياسية: دراسة نظرية مع محاولة للتطبيق على دول العالم الثالث (النموذج المصري)،**رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة: ١٩٧٨).

٨- محمود أبو العينين، حق تقرير المصير:مع دراسة مقارنة لقضيتي إريتريا والصحراء الغربية، **رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه** (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،١٩٨٧).

٩- منصور صالح فاضل العواملة: سيادة الأمة وموقف الإسلام منها، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه** (كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٨٤).

١٠-نجوى الفوال: النظم العسكرية في إفريقيا: دراسة تطبيقية عن أوغندا (١٩٧١-١٩٧٦)، **رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة، ١٩٧٧).

١١- نيفين مسعد : **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه**(كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .

هـ – المعاجم والقواميس:

١- أبن منظور:**لسان العرب** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨١).

٢- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** (بيروت: مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦)

٣- علي الدين هلال، نيفين مسعد (محرران): **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤).

٤- مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، طـ٣، ١٩٨٥).

٥- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩).

ثانيا: المراجع الأجنبية:

B- Books

1- Barkan, Joel. D. and John. Okumu (eds.), **Politics and Public Policy in Kenya and Tanzania**, (London: Praeger Publishers, 1979).
2- Chazan, Naomi, Robert Mortimer, John Ravenhill and Donald Rothchild, **Politics and Society in Contemporary Africa,** (Boulder Lynne Rienner Publishers, 1992). .
3- Colman J.,**Nigeria Background to Nationalism,**(Barkeley: University of California Press,1958).
4- Deng ,Francis M. and Zartman ,T.William, (eds.), **Conflict Resolution in Africa,** (Washington D.C: the Brookings Institution, 1991).
5- Du Toit,Brian M. (ed.), **Ethnicity In Modern Africa,** (Boulder: Westview Press , 1978).
6- Esman, Milton J, **Ethnic Politics,** (London: Cornell University Press, 1994).
7- Esterhuysen, Pieter, **Africa A-Z Continental and Country Profiles**,(Pretoria: Africa Institute of South Africa 1998).
8- Fialkoff, Andrew Bell, **Ethnic Cleansing** ,(London: Macmillan 1996).
9- Grinker, Roy. R. & Christopher B. Steimer (eds), **Perspectives on Africa,** (U.K: Blackwell Publishers, 1997).
10- Hall, Raymond (ed.). , **Ethnic Autonomy Comparative, Dynamics,** (New York. Pergamon Press, 1979).
11- Heidenheimer, Arnold J., (ed), **Political Corruption: Reading in Comparative Analysis,** (New York: Holtrinehart and Winston Inc, 1970).
12- Horowitz , Donald L. , **Ethnic Groups In Conflict,** (Berkeley University of California Press., 1985).
13- Keller, Edmond J.and Donald, Rotchild(ed), **Africa in the New International Order : Rethinking States Sovereignty and Regional Security**, (London: Lynne Rienner Publication,1996).
14- L. Sills ,David (ed.). **International Encyclopedia of The Social Sciences,** (London : The Macmillan & Free Press , Vols. 13-14 , 1968).
15- Lemarchand, **Political Awakening in Belgian Congo,**(Berkeley: University of California Press., 1964).
16- Maquet, Jacques, **Power and Society in Africa,** Translated by Jeannette Kupfermann (London: World University Library, 1971).
17- -------, **The Premise of Inequality in Rwanda :A Study of Political Relations in African Kingdoms,**(London: Oxford University Press,1961).
18- Mason, Philip, **Race Relations,**(London : Oxford University Press,1970
19- Mc Garry, John and Brendan O'Leary (eds.), **the Politics of Ethnic Conflict Regulation** ,(London: Routledge, 1993).

20- NaTalaga, George Nzongola, and Margaret C. Lee (eds.), **the State and Democracy in Africa** ,(Harare: the African Association of Political Science, 1997).
21- Ogot,Bethwell A.(ed.), **Ethnicity, Nationalism and Democracy in Africa**, (Kenya: Maseno Univ. College, May 28-31, 1995).
22- Rothchild ,Donald ,and Victor A. Olorunsola (eds)., **State Versus Ethnic Claims: African Policy Dilemmas,** (Colorado: Westviews Press , 1983).
23- Rothchild, Donald, **Managing Ethnic Conflict in Africa** ,(Washington D.C.: Brookings Institution Press, 1997).
24- Sisk, Timothy D., **Power Sharing and International Mediation in Ethnic Conflict,** (Washington D.C.: United States Institute of Peace, 1996).
25- Smith, Anthony, **the Ethnic Revival In The Modern World,** (London:Cambridge University Press, 1981)
26- Touval, Saadia, **the Boundary Politics of Independent Africa** (Massachusetts: Harvard University Press, 1972).
27- Williams, Robert, **Political Corruption in Africa,** (Hampshire :Gowes Publishing, Ltd ,1987).
28- Young ,Crowford, **The Politics of Cultural Pluralism,** (Madison; University of Wisconsin Press,1976).

C- Articles:

1- Banton, Michael, "Modeling Ethnic and National Relations.", **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 17, No .1, January, 1994).
2- Benin, Henry, "Leaders, Violence, and the Absence of Change in Africa" **Political Science Quarterly** (New York: the Academy of Political Science, Vol. 108, No.1, Spring 1993).
3- Berman, Bruce J, "Ethnicity, Patronage and the African State: the Politics of Uncivil Nationalism", **African Affairs** (London: Oxford University Press, Vol. 97, No.388,1998).
4- Birch, Anthony H. "Minority Nationalist Movements and Theories of Political Integration." **World Politics**, (Vol. 30 No, 1978).
5- Bowen, John R., "the Myth of Global Ethnic Cohort", **Journal of Democracy** (Vol. 7, No 4, 1996).
6- Carment, David, "The International Dimension of Ethnic Conflict: Concepts, Indicators and Theory", **Journal of Peace Research** (Oslo :International Peace Research Center, Vol. 30, No 2, 1993).
7- Campbell ,Aidan., "Ethical Ethnicity: A Critique", **the Journal of Modern African Studies** (Vol. 35,No.1, 1997).
8- Ejobowah ,John Boye, "Reflections on Normative Empirical Approaches To Ethnic Accommodation", **Journal Of Contemporary African Studies (** South Africa :Rods University ,Vol.15, No.3,1997).
9- H Birch, Anthony, "Minority Nationals Movements and Theories of Political Integration", **World Politics** (Vol. 36 ,No . 3, 1978).

10- Habib, Adam, "The Transition to Democracy in South Africa: Developing A Dynamic Model" **Transformation** (South Africa, No.27,1995).
11- Hagendooln, Louk, "Ethnic Categorization and Out Group. Exclusion: Cultural Values and Social Stereo Types in the Construction of Ethnic Hierarchies" **Ethnic and Racial Studies** (Vol. 16 , No. 1, Jan 1993).
12- Horowitz, Donald L., "Three Dimensions of Ethnic Politic", **World Politics** (Vol. 23 ,No. 1, Jan. 1971).
13- Jackson, Robert H. and Carl G. Rosberg, "Why African's Weak States Persist: the Empirical and Juridical in State Hood", **World Politics** (Vol. 35, No.1, October 1982).
14- Jalali, Rita and Seymour Lipst, "Racial and Ethnic Conflict: A Global Perspective", **Political Science Quarterly** (Vol. 17,No .4, Winter 1992-1993).
15- Jenkins, Richard, "Rethinking Ethnicity, Identity , Categorization And Power". **In Ethnic And Racial Studies** (Vol. 17 ,No. 2 April 1994).
16- Nabier, Clive, "Africa's Constitutional Renaissance? Stocktaking in the 90s", **Africa Dialogue** (South Africa: the African Center for the Constructive Resolution of Disputes (ACCORD). No 1.2000)
17- Post, K.W.J., "Is There A Case for Biafra?", **International Affairs** (Vol.44,No.1,1969).
18- Richmond, Antony H., "Ethnic Nationalism: Social Science Paradigm", **International Social Science Journal** (February 1987).
19- Riggs, Fred.W., "Ethno national Rebellions and Viable Constitutionalism" **International Political Science Review** (Vol. 16, No. 4, 1995).
20- Sitholle, Masibula, "the Salience of Ethnicity In Africa Politics: the Case Of Zimbabwe", **Journal Of Asian And African Studies** (Japan: Institute for The Study of Language and Culture Of Asia And Africa ,Vol. 20 , No 3- 4 , 1985).
21- Skalnik , Peter, "Why Ghana is not a Nation State", **Africa Insight** (Pretoria: the African Institute of South Africa ,Vol.22,No, 1992
22- Van Binsbergen, William M. J, "The Kazanga Festival: Ethnicity as Cultural Mediation and Transformation in Central Western Zambia" , **African Studies** (Vol. 53, No.2, 1994).
23- Van Der Berg, Servaas, "Consolidating South Africa Democracy: the Political Arithmetic of Budgetary Redistribution", **African Affairs** (Vol, 97,No.387,1998)
24- Welsh , David , "Ethnicity in Sub-Saharan Africa", **International Affairs** (Vol. 72, No. 3 , 1996).
25- Young, Crwford " the Temple of Ethnicity", **World Politics** (Vol. 35, No.4, July 1983).
26- Young, Crwford, "Nationalism, Ethnicity and Class: A Retrospective", **Chiers d'Etudes Africans** (Vol., 26, No, 3,1986).
27- Yun, Ma Shu., "Ethno nationalism, Ethnic Nationalism and Mini Nationalism :A Comparative of Conner, Smith and Snyder", **Ethnic and Racial Studies** (Vol.13, No.4, October 1990).

D- Encyclopedias, Dictionaries, Year Books &papers

1- Hawkesworth ,Mary And Maurice Kogan (eds.), **Encyclopedia Of Government And Politics: Volume 2**. (London:Routledge , 1992).
2- Levinson, Daved & Melvin Ember (eds)., **Encyclopedia Of Cultural Anthropology** (New York: Henry Holt And Company , Vol 2,1996).
3- **Longman, Active Study Dictionary** (U.K: 1983).
4- **Nouveau Petit Larousse** (Paris: Librairie Larousse, 1969).
5- Oninons, C.T. (ed), **the Shorter Oxford English Dictionary** (Oxford: the Clatendon Press, 1956).
6- Safaran ,William N., "Ethnicity and Pluralism :Comparatives and Theoretical Perspective ",**Paper Presented to the Penal on Ethnicity at the xiv World Congress of International Political Science Association,(Washington, DC, August 29-September 1,1988)**.
7- Sills ,David L (ed)., **International Encyclopedia of Social Science** (New York: 1972).
8- **The New Encyclopedia Britannica** (Chicago: Encyclopedia Britannica, 15th Edition, Vol.14, 1992).
9- **Webster's New World Dictionary of American Language** (New York the World Publishing Co., 1962).
10- West, Michael, **the New Method English Dictionary** (U.K.Longman,1976).

E- Internet Resources

1- Grimes, Barbara F. (ed.)., **Ethnologue** (Summer Institute Linguistics, 13th Edition, 1996)."Ethnologue: South Africa", at:file://a:south.html
2- W Riggs ,Fred, **"Glossary For Terms Used In I.P S.R.. Symposium",** at:http://.www.2. hawai.edu/~fedr/7-isala fil: //a/ gloss.hlm
3- Riggs, Fred W. " the Modernity of Ethnic Identity and Conflict." , at:http;//www2 – hawail. edu l ~ fredr l 7 – isala . htm
4- Riggs ,Fred W.," Ethnic Nationalism in the Para- Modern Context".,at:http://www2 – hawaii.edu l ~ fredr l7
5- Van Eck , " Identity Crisis: Moving Past Partisanship ., " at:http: //ccrweb. Ccr. uct. ac. za /two1 2/P15. html .

F- Others

New African (UK: Inc Publication Ltd ,No 367, October,1998).
New African (No 385 , May 2000).
New African (No 386 June 2000).


تليجرام
هنا سور الازبكية
غواص في بحر الكتب
باحثون
محمد خطاب